د. أبوالحجاج العمارى

السياحة في مصر

الإمكانيات والتحديات

السياحة في مصر

د. أبوالحجاج العمارى

الكاتب والكتاب



يتناول الكاتب القطاع
السياحي من خلال
تجربة العمل الميداني في
قطاع السياحة لسنوات
حيث عاصر مراحل
القطاع السياحي منذ
أول تسعينات القرن
الماضي وتوج بجائزة إثراء
صناعة السياحة في مصر
٢٠١٤ وعدد غير قليل
من الجوائز والشهادات
القومية والعالمية ، وكذلك
باحث حاصل علي رسالة
الماجستير في الاقتصاد
السياحي حيث ان الكتاب
يتناول الدراسة الأكاديمية
والخبرة في العمل الميداني
لقطاع السياحة المصري

السياحة في مصر

الإمكانيات والتحديات

د. أبوالحجاج العمارى

الكتاب: السياحة في مصر

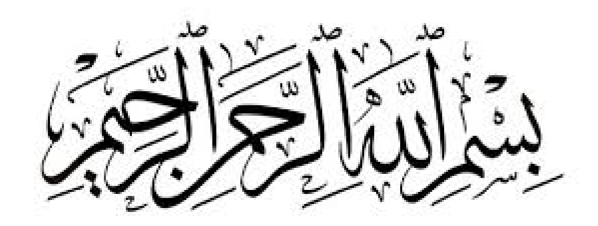
اسم المؤلف: د. أبوالحجاج العمارى

الطبعة الأولى

المقاس:١٧x٢٤

رقم الإيداع: 28226/ 2023 م

الترقيم الدولي: 7-7934 - 94 - 977- 978



« فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ آوَى
إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ »

سورة يوسف الاية «٩٩»

الإهداء

الي روح اخي الطاهرة محمد احمد العماري رحمة الله عليه
والي أبنائي مهدي وياسمين في إتاحة الوقت لإنجاز هذا الكتاب
وكذلك الي اخوتي واصدقائي ،و رؤسائي وزملائي وأبنائي في العمل
.



أصبح القطاع السياحي في الوقت الحالى من أهم القطاعات والذى تراهن عليه أغلبية الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالسياحة اليوم لم تعد مجرد نشاط ترفيهي للإنسان الذي ينحصر بين المأكل والمشرب والتنزه، بل أصبحت تمثل صناعة تصديرية قائمة بذاتها، إضافة إلى ذلك الدور الفعال - الذي تلعبه في اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء لما تحققه الإيرادات السياحية من نتائج معتبرة تقارب أحيانًا الإيرادات من المبادلات الزراعية والغذائية في بعض الدول وتفوق العوائد النفطية في دول أخرى، فإذا كان القطاع الصناعي والزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها جميع دول العالم في بناء اقتصادياتها، فإن السياحة تأخذ المرتبة الثالثة باعتبارها تصنف ضمن قطاع الخدمات إذ تعتبر من أهم مصادر العملة الصعبة، فضلاً عن دورها فى امتصاص جزء كبير من البطالة، مما جعل الكثير من الدول تولي اهتمامًا خاصًا لها وأصبحت مجالاً للتنافس فيما بينها.

ولا جدال في أن هناك علاقة وثيقة بين تنمية قطاع السياحة والتنمية الاقتصادية بمفهومها العام، فقد اهتمت البلدان المتقدمة بتطوير وتحسين مستوى الخدمات الأساسية التي تتفاعل مع تنمية قطاع السياحة، مثل النقل والاتصالات، والمياه والكهرباء، والخدمات الصحية، كما قامت هذه البلدان بتوفير أسباب الجذب السياحي الإضافية لتلبية احتياجات مختلف فئات السياح، وبفضل الجهود التي بذلتها للتوسع في تسويق السياحة وترويجها، ازداد عدد السياح الوافدين إليها.

أما البلدان النامية بالرغم من تمتعها بميزة نسبية من حيث جذب السياح،

لاسيما من حيث مواقع السياحة الثقافية وأسعارها المنخفضة، إلا أن نصيبها من السياحة العالمية لا يزال أدنى بكثير من إمكانياتها، لأن قطاع السياحة في هذه البلدان لا يزال يواجه قيودا كبيرة منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ونقص الكوادر البشرية المتخصصة؛ بل أهم من ذلك الافتقار إلى سياسة موجهة للتنمية السياحية وتسويقها، وباختصار يمكن القول أن القطاع السياحي في البلدان النامية لم يلق الاهتمام اللازم الذي يستحقه كقطاع اقتصادي هام مدر للعملات الأجنبية وخالق لفرص العمل، ويحتاج تطوير قطاع السياحة إلى نظرة طويلة الأجل تكون جزء من عملية التنمية الاقتصادية، نظرًا للترابط بين السياحة وسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتنمية السياحية الناجحة في أي بلد يجب أن تركز على المجالات التي يتمتع فيها هذا البلد بميزة نسبية، مثل السياحة الثقافية وسياحة الآثار، والسياحة الترفيهية، والسياحة الدينية، وسياحة المؤتمرات والتدريب، ليتمكن من التنافس في أسواق السياحة العالمية، وعلاوة على ذلك، يتطلب تطوير السياحة توفر الإرادة السياسية من أجل تنمية القطاع وإخضاعه لتشريعات منفصلة تسعى إلى تحقيق أهداف السياحة في البلد وتطورها.

ومصر بحكم انتمائها لمجموعة البلدان النامية تتميز بالخصائص العامة لهذه البلدان، فلقد سارعت خلال السنوات القليلة الماضية بتطوير وتنمية القطاع السياحي في إطار الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني، حيث يعد هذا القطاع مصدرًا هامًا للعملات الأجنبية ولفرص العمل ومن ثم تأكد بوضوح أثره العام على التنمية الاقتصادية، كما يساعد قطاع السياحة على تطوير جميع القطاعات المترابطة والمتشابكة معه، خاصة قطاعات البنية التحتية مثل النقل والاتصالات، والكهرباء والمياه، والخدمات المالية، والزراعة والصناعات التحويلية.

وبالرغم من التجربة السياحية الرائدة لمصر في تطوير ونمو القطاع السياحي، إلا أن قطاع السياحة في مصر مازال ثابتًا مكانه وذلك لغياب الثقافة السياحية، وضعف الترويج والتسويق السياحي للمنتج السياحي المصري، بالإضافة إلى قلة الاعتمادات المالية المخصصة له وانتهاج سياسات سياحية غير واضحة المعالم.

الباب الأول

الفصل الأول
المقومات السياحية في مصر

تمتلك مصر مقومات سياحية هائلة نتيجة حضارتها علي مر العصور ومساحتها وتنوع أقاليمها ووجود نهر النيل بها بالإضافة الي السواحل الممتدة علي البحر الاحمر والبحر الأبيض المتوسط وكذلك وجود المحميات الطبيعية بها، مما يستلزم استغلالها بسياسات فاعلة لتطوير قطاعها السياحي بما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل وتدعيم ميزان المدفوعات، باعتباره مصدرًا مهمًا لجلب العملة الصعبة، إضافة إلي تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومي وبالتالي تحقيق متطلبات الدولة من خلال خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ولقد تبنت مصر منذ الستينات استراتيجية الاهتمام بقطاع السياحة كركيزة أساسية في الاقتصاد القومي والتي حققت بعض النتائج في الاهتمام بالقطاع السياحي لكنها غير كافية وليست علي مستوى ما تمتلكه مصر من موارد سياحية متنوعة، وحيث أن قطاع السياحة مر بمراحل متفاوتة منذ ستينات القرن الماضي حتي الآن وعليه تم تقسيم هذا الباب الي أربعة فصول علي النحو التالي:

اولاً: المقومات السياحية في مصر.

ثانياً: القطاع السياحي المصري عبر المراحل التنموية.

ثالثاً: مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني.

رابعاً: تشخيص معوقات تنمية القطاع السياحي وآفاق النهوض به.

اولاً: المقومات السياحية في مصر:

تمهيد:

يتطلب الأمر للنهوض بقطاعى السياحة والآثار في مصر والاستغلال الأمثل لموارد الدولة السياحية والطبيعية والبشرية والأثرية والعمل على ضمان استدامتهما، وتوفير بنية تحتية وخدمية متميزة ومتطورة بهما لزيادة القدرة

التنافسية لمصر، وذلك من خلال تشجيع فرص الاستثمار ورفع كفاءة العنصر البشرى واستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة، من خلال أطر مؤسسية وتشريعية لمواكبة التطور العالمي، مع تطبيق أفضل السبل للترويج والتنشيط السياحى محليًا ودوليًا لجذب أكبر عدد من السائحين من مختلف الأسواق وكافة الفئات خاصة ذات الإنفاق المرتفع، وتشجيع السياحة الداخلية وزيادة الوعى السياحى والأثرى(٣٢).

أولاً: المقومات السياحية الطبيعية في مصر

تمتلك مصر العديد من الموارد والمقومات الجغرافية اللازمة لازدهار النشاط السياحي، ومنها الموارد السياحية الطبيعية مثل الموقع، المناخ، وأشكال سطح الأرض، ومنها الموارد السياحية البشرية مثل الآثار النادرة التي تمتلكها مصر والتي لا تتوافر لدي كثير من دول العالم، فهي من أغني دول العالم من حيث اقتنائها للآثار الإسلامية، وفيما يلي عرض لأهم الموارد السياحية في مصر(٣٣).

الموقع: تتعدد أنواع الموقع في الجغرافيا منها: الجغرافي، الفلكي، النسبي.

الموقع الجغرافي لمصر: تقع مصر في الركن الشمالي الشرقي لقارة أفريقيا وتمتد من البحر المتوسط شمالاً حتي الحدود المصرية السودانية جنوبًا، ومن البحر الأحمر وخليج العقبة والحدود المصرية الفلسطينية شرقًا، وحدود مصر مع ليبيا غربًا، وتبلغ مساحة الأراضي المصرية نحو مليون كم مربع، ومصر بهذا الموقع تنتمي إلي قارة أفريقيا كما تضم حدودها جزءًا من قارة آسيا يتمثل في شبة جزيرة سيناء ذلك المعبر الذي يربط بين آسيا وأفريقيا جعل مصر تنتمي إلي إقليم الشرق الأوسط.

الموقع الفلكي لمصر: تمتد مصر بين دائرتي عرض ٢٢، ٣٢ شمالاً وهي بذلك تتمتع بخصائص المناخ المعتدل في أطرافها الشمالية مما يساعد علي ممارسة الأنشطة السياحية ولاسيما السياحة الترفيهية مما ساعد علي قيام مراكز الاصطياف علي طول الساحل الشمالي وفي ذلك أهمية كبيرة حيث يلعب المناخ

---

٣٢ – وزارة السياحة والآثار – https://bit.ly/٢٨uXGi٣

٣٣ – عدلي أنيس سليمان، دراسات في جغرافية السياحة، القاهرة ٢٠١٦ – https://bit.ly/sKqEpz٣

دورًا مزدوجًا في حركة السياحة (العربية — الأوروبية - الأمريكية) فهو عامل جذب في مصر وفي نفس الوقت عامل طرد في كثير من الدول العربية الآسيوية وأيضًا الدول الاوروبية والأمريكية وكذلك نجد ساحل البحر الاحمر الذي يتمتع بالدفء علي مدار العام مما جعله مشتى عالميًا .

الموقع النسبي لمصر: هو مدي القرب أو البعد عن مناطق الطلب السياحية، فإن مصر تحتل موقعًا متميزًا من مناطق الطلب السياحية فهي تقع في قلب العالم القديم. ويُعد البحر المتوسط نافذتها علي قارة أوروبا أكثر القارات مساهمة في النشاط السياحي، وتنتمي مصر لحوض البحر المتوسط ومن ثم يمكن تنمية السياحة الشاملة بها والتي يمكن ان تربطها بالدول السياحية الهامة بحوض البحر المتوسط مثل تونس غربًا وإيطاليا واليونان شمالاً، ولقد أثر وقوع مصر في الركن الشمالي الشرقي لقارة أفريقيا علي النشاط السياحي بها فقد وفر لها أكثر من طريق يمكن من خلاله الوصول إليها .

مظاهر السطح:

تجدر الإشارة إلي أن مظاهر السطح لم يكن لها تأثير واضح علي السائح قديماً ولكنها أصبحت اليوم ذات صلة وثيقة بالسياحة والترفيه، وينقسم سطح مصر إلي أربع وحدات تضاريسية كبري هي وادي النيل ودلتا ومنخفض الفيوم - الصحراء الغربية - الصحراء الشرقية - شبة جزيرة سيناء.

وادي النيل والدلتا ومنخفض الفيوم:

وادي النيل والدلتا: ترجع نشأة نهر النيل إلي عصر الميوسين ويبلغ طوله من نقطة الحدود مع السودان عند قرية ادندان التي تغطيها مياه بحيرة السد العالي حاليًا إلي مصبه في البحر المتوسط مسافة تبلغ نحو ١٥٣٦ كم قاطعًا نحو تسع ونصف درجة من درجات العرض ومتوسط عرضه ٧٥٠ مترًا، ويعد نهر النيل من أهم عوامل الجذب السياحي الرئيسية في مصر حيث تجوب النهر كثير من الفنادق العائمة التي تنقل السائحين لزيارة المعالم السياحية، وكذلك اللنشات والمراكب الشراعية المخصصة للنزهة وغيرها، ولقد أصبح نهر النيل من أهم المواقع التي تجذب رؤوس أموال لتشييد المشروعات السياحية

سواء علي جانبية أو علي الجزر المنتشرة علي طوله، ويتميز السهل الفيضي بالتربة الخصبة التي تنتشر خلالها مراكز العمران الريفي، وهذه المراكز في مجموعها تمثل الريف المصري الجميل الذي يتميز عن المدن بالهدوء والهواء النقي ولهذا ارتبط بالمناطق الريفية نوع حديث من السياحة يعرف باسم «السياحة الريفية» ويعد هذا النمط من الأنماط السياحة الحديثة القابلة للتنمية في ريف مصر، وتظهر علي طول الجبهة الساحلية الدلتاوية أربع جزر رئيسية بجانب المستنقعات وهي من الشرق إلي الغرب علي النحو التالي: بحير المنزلة والبرلس وادكو ومريوط وكلها بحيرات ضحلة مليئة بالرواسب النيلية المختلطة بالأصداف والرواسب البحرية.

منخض الفيوم : ذكر أسم الفيوم في النصوص المتأخرة من العصر الفرعوني وكانت تعرف باسم (بايوم) وهو يعني البحيرة أو الماء ثم ورد أسمها في القبطية (فيوم) وفي اللغة العربية أدخلت عليها أداة التعريف فأصبحت الفيوم، والفيوم عبارة عن منخفض عميق محفور في الهضبة الايوسينية ويقع جنوب غرب القاهرة بنحو ٩٠ كم، كما يقع غرب بني سويف مباشرة وتبلغ مساحته ١٧٠٠ كم مربع ويشغل القسم الشمالي الغربي من المنخفض بحيرة قارون التي تنخفض علي مستوي سطح البحر بحوالي ٤٥ متراً وتنخفض هذه البحيرة من منسوب (+٣٣ مترًا) ويتشابه منخفض الفيوم مع منخفضات الصحراء الغربية من حيث الانحدار واحاطته بالحوائط والهضاب المرتفعة، ولكن رغم التشابة إلا انها تنفرد بشخصية فريدة وهي اتصاله بنهر النيل عن طريق بحر يوسف كما ان تربته مكونة من طمي النيل الفيضي كما هو الحال في الوادي والدلتا ولكل ذلك اكتسب الفيوم مقومات طبيعية منها انتشار العيون المعدنية والتي تصلح لمارسة السياحة العلاجية مثل: عين سليين، وعيون الشاعر، أما بحيرة قارون فهي بيئة صالحة لمارسة الرياضات المائية وصيد الاسماك والطيور المهاجرة، كما أنها لا تخلو الفيوم من المقومات البشرية لقيام السياح بها فهي غنية بآثارها المتنوعة .

الصحراء الغربية:

تقع الصحراء الغربية فلكيًا بين درجتي عرض ٢٢ درجة جنوبًا وتمتد فيما بين خطي طول ٣٢ درجة شرقًا، أما عن موقعها الجغرافي فنجد أن الصحراء الغربية تمتد شرق وشمال شرق الصحراء الكبري ويحدها البحر المتوسط من الشمال والسودان من الجنوب وليبيا من الغرب ووادي النيل والدلتا من الشرق وتمثل الصحراء الغربية نحو ٦٨٪ من جملة مساحة مصر، وتعتبر المنخفضات الصحراوية أهم المظاهر الجيومورفولوجية التي تميز الصحراء الغربية عن كل من صحراء سيناء والصحراء الشرقية، وتضم الصحراء الغربية الواحات الداخلة والخارجة والفرافرة وباريس وسيوة، هذا بالاضافة إلي العيون والآبار التي تستغل في السياحة العلاجية، أما الساحل الشمالي للصحراء الغربية الذي يمتد من الإسكندرية إلي السلوم غربًا ويتميز هذا الساحل بالانخفاض التدريجي نحو البحر، وتغطية الرمال البيضاء كما تنتشر علي طول الساحل خلجان صغيرة، مما ساعد علي قيام المنتجعات السياحية كما هو الحال في خليجي سيدى عبدالرحمن ورأس الحكمة، ويُعد هذا الإقليم أحد الأقاليم السياحية الرئيسية في مصر وهو يجذب إلي السياحة المصطافين من مصر والعالم العربي ومن أهم هذه المواقع الساحلية مدينة مرسي مطروح، أضف الي ذلك منطقة عجيبة .

الصحراء الشرقية:

تقع الصحراء الشرقية فيما بين القطاع من قناة السويس جنوب البحيرات المرة وساحل خليج السويس الغربي وساحل البحر الاحمر شرقًا ووادي النيل في الغرب، وفيما بين وادي الطميلات شمالاً وخط الحدود مع السودان جنوبًا، وتبلغ مساحتها ٢٢٣ الف كم مربع، ولعل ساحل البحر الاحمر هو أهم المظاهر الطبيعية من وجهة النظر السياحية، والخلفية الصحراوية لشاطيء البحر الأحمر متباينة التضاريس ففيها المرتفعات والهضاب، وفيها الأودية والسهول أيضًا، وتقطع الوديان جبال البحر الاحمر من الشرق إلي الغرب وهذه الوديان تمثل ممرات طبيعية تصل وادي النيل بساحل البحر الأحمر. وتنمو علي ساحل البحر الأحمر الشعاب المرجانية ولاسيما بين رأس جمصة والغردقة مما يجذب

هواة الغوص من كافة أنحاء العالم، كما تجذب سفاجا علي ساحل البحر الأحمر السائحين الراغبين في الاستشفاء .

شبة جزيرة سيناء:

تقع شبة جزيرة سيناء بين زراعي البحر الاحمر، حيث تمثل جزءًا مرتفعًا من الصخور القاعدية الأفريقية الضاربة في القدم، ويحدها من الشرق منطقتان أخدوديتان هما خليج العقبة، وخليج السويس، وتقع شبه جزيرة سيناء في الركن الشمالي الشرقي لمصر، وتمتد علي شكل مثلث رأسه في الجنوب عند رأس محمد، وقاعدته في الشمال علي ساحل البحر المتوسط .

وتنقسم سيناء إلي ثلاثة أقاليم جغرافية متمايزة هي: إقليم السهول في الشمال والهضاب في الوسط والجبال في الجنوب ولأن سيناء شبه جزيرة بالتالي البحر المتوسط نجد العريش – الشيخ زويد – رمانة وغيرها، وعلي خليجي العقبة والسويس والبحر الأحمر نجد رأس محمد – شرم الشيخ – دهب – نويبع – طابا جزيرة فرعون ورأس سدر وعيون موسي، وتعتبر شبة جزيرة سيناء أكثر منطقة في مصر يتداخل فيها اليابس والماء بشدة، أي أنها أكثر أقاليم مصر من حيث الجذر وأقلها قارية، وتعتبر سيناء أقل صحاري مصر عزلة بحكم موقعها الجغرافي غير البعيد عن البحر .

المناخ:

يتأثر المناخ في مصر بثلاثة عوامل هي الموقع الفلكي ومظاهر السطح والمسطحات المائية فقد ساعد الموقع الفلكي علي اكتساب مصر للاشعاع الشمسي، كما ساعدت مظاهر السطح علي اختلاف مناخ مصر من السهول إلي المرتفعات أما المسطحات المائية فقد ساعدت علي تلطيف الحرارة صيفًا وشتاءً، ويعد المناخ من أكثر الموارد السياحية الطبيعية أهمية، وتتمتع مصر بمناخ معتدل علي مدار العام وتتمتع الفصول الأربعة في مصر بجذب النشاط السياحي فهي تتمتع بالمناخ المعتدل في فصلي الربيع والخريف ولا يقل فصل الشتاء أهمية عنهما حيث تتمتع مصر بشتاء دافيء مما جذب إليها السائحين من دول وسط وشمال أوروبا وأمريكا الشمالية وكذلك يُعد مناخ مصر في فصل

الصيف أكثر لطفًا وجذبًا للسياحة مقارنة بالمناخ الحار في العروض المدارية كما أن مناخ مصر يتميز بخلوه تقريبًا من الأحداث المناخية العارضة التي تؤثر علي السياحة وحركتها .

الظاهرات الحيوية:

يوفر النبات الطبيعي والحيوان البري موارد متنوعة من وجهة النظر السياحية فإن طبيعة المناطق النباتية وما تضمة من حيوانات برية توفر مناطق جذب وتشجيع للسائحين علي زيارتها، فقد شجعت المناطق التي تحتوي علي النبات الطبيعي والحيوان البري علي قيام أنماط سياحية متميزة مثل الصحراء وزيارة الحدائق القومية وصيد الحيوان البري ودراسة الحياة الطبيعية وتمثل منطقة شرق أفريقيا المنطقة الأولي والفريدة في العالم من حيث سياحة السفاري"safari" وإذا كانت كلمة سفاري تستخدم في الماضي علي أنها رحلة صيد "Hunting trip" فإنها تستخدم اليوم علي أنها الرحلات التي يتمتع فيها السائح بالطبيعة فقد حلت الكاميرا محل البندقية، ولكن نظرًا لسوء استخدام الإنسان لمثل هذه المناطق فقد ظهرت فكرة إنشاء المحميات الطبيعية للحفاظ علي البيئة الطبيعية من التدمير والتخريب وكذلك مصطلح التنمية المستدامة، حيث تتطلب التنمية المستدامة "sustainable development" إدارة حكيمة للطبيعة والمنشآت والموارد الاجتماعية والثقافية، ويتلخص الحديث عن التنمية المستدامة في التساؤل «عن كيفية إدارة الطبيعية».

وتجذب هذه المحميات السائحين الأجانب من الدرجة الاولى، ولكن يمكن استغلال بعض هذه المحميات في الجذب السياحي للعرب مثل: محمية وادي دجلة بمحافظة القاهرة ومحمية العميد بمحافظة مطروح ومحمية الجزر النيلية الطبيعية بالجيزة .

التركيب الجيولوجي:

تتفاعل التراكيب الجيولوجية للطبقات الأرضية مع عوامل التعرية فتكون أشكالاً صخرية جميلة المنظر ويمكن أن تشكل عرضًا سياحيًا ومن أمثلة هذه

الأشكال الصخرية والأرضية: الاكوام والمسلات البحرية "sea staks" والكهوف أو المغارات الطبيعية، والشلالات والمساقط المائية، كما أن الينابيع المعدنية تلعب دورًا كبيرًا في جذب السياحة العلاجية، ولعل من أشهر هذه المناطق السياحية في مصر: حلوان، وعين الصيرة، ووادي النطرون، والعين السخنة، وعيون موسي، وحمامات فرعون بسيناء، وعين السلين بالفيوم، كما توجد آبار وعين علاجية في الواحات الخارجة مثل آبار ناصر وجناح وعين بولاق التي تصل درجة حرارة الماء بها الي ٣٩ درجة مئوية، وكذلك توجد في الواحات الداخلة آبار موط وعين القصر الفرعونية التي تصل درجة حرارة الماء بها إلي ٥٤ درجة مئوية، وهناك حمام كليوباترا بواحة سيوة التي أطلق عليها هيرودوت اسم «عين الشمس»، وفي صعيد مصر نجد أسوان حيث الشمس الساطعة والرمال التي تساعد علي العلاج من الأمراض الروماتيزمية، هذا بالإضافة إلي منطقة كركر التي تقع جنوب غرب أسوان بحوالي ٦٠ كم وهي عبارة عن واحة صغيرة وبها اثنتان من العيون المعدنية، ويمكن استغلال هذا العامل في زيادة حركة السياحة العربية إلي مصر حيث يأتي نسبة غير قليلة من العرب للعلاج في المستشفيات والمراكز الطبية المصرية وبشئ من التخطيط والدعاية يمكن جذب أعداد كبيرة من العرب لممارسة السياحة العلاجية .

ثانيًا:: المقومات السياحية التاريخية والحضارية لمصر:

تُعد مصر إحدى أقدم الحضارات في العالم، وتعود في تاريخها إلى ما يزيد على سبعة آلاف عام، لذا فهي تتميز بتراثها العريق وآثارها التاريخية التي تنتشر في العديد من المدن المصرية، إذ إنها تضم حوالي ثلث آثار العالم، ويوجد في مصر العديد من المواقع والمتاحف الهامة التي تحتوي على عدد كبير من البنود الموجودة في المجموعة التخيلية لموقع مصر الخالدة، مما يجعلها من أكثر الدول إثارة للاهتمام(٣٤).

مواقع أثرية:

تنتشر على أرض مصر العديد من المناطق الأثرية شاهدة على تعاقب

٣٤ موقع وزارة السياحة والاثار - 37gaSDb/ly.bit//:https

حضارات عظيمة عبر مختلف العصور التاريخية؛ فمنها الآثار المصرية القديمة واليونانية الرومانية والقبطية والإسلامية حتى آثار العصر الحديث تتنوع المفردات المعمارية والفنية ما بين دور للعبادة، ومقابر، ومسلات، وقصور، يحمل كل منها طابعه المميز وجمالياته وذلك يؤكد ما انفردت به مصر من روائع المواقع الأثرية بمختلف عصورها وعناصرها بعدد ١٥٢ موقع كالتالي(٣٥):

سقارة – أبو سمبل – منطقة عمود السواري – منطقة الأهرام الثلاثة وأبو الهول – المسلة الناقصة – معبد فيله – معبد كوم أمبو – الرامسيوم – معبد حتشبسوت بالدير البحري – منطقة السبوع – منطقة عمدا – معبد الأقصر – منطقة آثار كوم الدكة – معبد الكرنك – مقابر كوم الشقافة الأثرية – مقابر الأنفوشى – مقابر الشاطبي – مقابر مصطفى كامل الأثرية – الجبانة الفاطمية – قصر راس التين – قلعة قايتباى – أبو مينا – الدير المحرق – قصر الكسان – تونة الجبل والأشمونين — المدرسة الظاهرية – المدرسة الكاملية — باب الفتوح – جامع إبراهيم تربانة – دير السريان والأنبا بيشوى – باب زويلة – جبل الموتى – دير البراموس – جامع الأقمر – جامع الحاكم بأمر الله — حمام السلطان إينال – تل بسطة – سبيل وكتاب خسرو باشا – استراحة ديليسبس – المسجد العباسى – دار بن لقمان – دير القديسة دميانة – قصر محمد بك الشناوى – مسجد محمد على – سبيل علي بك الكبير – قصر الأميرة فريال – كنيسة السيدة العذراء والشهيد أبانوب – أبيدوس – قصر البارون – معبد الوحي أمون – مسجد الأشرف برسباي بالخانكة – معبد دندرة – أخميم – بلاط (قلاع الضبع وعين الأصيل) صان الحجر – مقابر الجبل الغربي بأسيوط – مسلة سنوسرت الأول – مسجد الظاهر بيبرس بقليوب – مسجد اللمطى – قصر عبد المجيد باشا – قلعة صلاح الدين بطابا – مسجد عمرو بن العاص بدمياط – العساسيف – المداموود – طابية عرابى – مدرسة المعيني – مسجد أبو مندور – بيت كارتر – دير المدينة – مسجد الجندي – وادي الملوك – مسجد دمقسيس (المعلق) وادي الملكات – قصر المانسترلى – واحة الخارجة – منطقة عين السبيل – قرنة مرعي – معبد مدينة

٣٥ ()موقع وزارة السياحة والآثار – https://bit.ly/3l4qKjU

هابو - معبد إسنا - جبانة المعلا - أسمنت الخراب - مدينة بلاط الإسلامية - عين الجديدة - مدينة القصبة - مدينة القصر - الجامع الأزهر - جامع عمرو بن العاص - قلعة صلاح الدين بالقاهرة - مقابر أسرة محمد علي بحوش الباشا - مجموعة محمد بك أبو الذهب - مقياس النيل — بيات السحيمي - منزل إبراهيم كتخدا السناري - منزل زينب خاتون - منزل الست وسيلة - منزل الهراوي - سبيل محمد علي بالعقادين - سبيل محمد علي بالنحاسين - قصر الأمير بشتاك - مجموعة السلطان الغوري - سبيل وكتاب نفيسة البيضا - مجموعة السلطان قلاوون - مدرسة وخانقاه السلطان الظاهر برقوق — جامع وسبيل وكتاب سليمان أغا السلحدار - مسجد مصطفى جوربجي ميرزا - منزل علي لبيب - قلعة القصير - قلعة قايتباى ببرج رشيد - قصر السلطانة ملك - قصر محمد سعيد باشا - قرية شالي - مسجد أبو المكارم - مقابر أسرة محمد على - الفسطاط - أطلال الفسطاط - شارع المعز - وكالة بازرعة - مدرسة وقبة سنقر السعدي - شجرة مريم - حوش الموصيري - معبد إلياهو هانبي - معبد اليهود الإشكناز - معبد كرايم (بحاد إسحاق) - معبد باروخ حنان معبد بن عزرا - معبد حاييم كابوسي - معبد شعار هشمايم (عدلي) - معبد موسى الدرعي - معبد نسيم إشكنازي - معبد موسى بن ميمون - الكنيسة المعلقة - معبد هيبس - كنيسة أبو سرجة - دير الأنبا أنطونيوس - كنيسة العذراء بجبل الطير - جبانة البجوات - مقابر النبلاء - دير سانت كاترين - مقابر الكاب - منطقه آثار جبل السلسلة غرب - الدير الأبيض - دير الشهداء - الدير الأحمر - دير مارى جرجس الحديدى - المقبرة المرمرية - كنيسة الست دميانة بأخميم - تل الفرما - بلوزيوم - موقع طرفة الصقر - موقع اثار عيون موسي - موقع آثار كهف وادي الظلما - تل أبو صيفي.

مواقع التراث العالمي:

هي معالم تقوم لجنة التراث العالمي في اليونسكو بترشيحها ليتم إدراجها ضمن برنامج مواقع التراث الدولية التي تديره اليونسكو، هذه المعالم قد تكون طبيعية، كالغابات وسلاسل الجبال، وقد تكون من صنع الإنسان، كالبنايات

والمدن، وقد تكون مختلطة، وانطلق هذا البرنامج عن طريق اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي والذي تُبني خلال المؤتمر العام لليونسكو والذي عقد في ١٦ نوفمبر ١٩٧٢م، ومنذ توقيعها، فقد صادقت ١٩٣ دولة على هذه الاتفاقية، يهدف البرنامج إلى تصنيف وتسمية والحفاظ على المواقع ذات الأهمية الخاصة للجنس البشري، سواء كانت ثقافية أو طبيعية، ومن خلال هذه الاتفاقية، تحصل المواقع المدرجة في هذا البرنامج على مساعدات مالية تحت شروط معينة(٣٦).

مدينة طيبة القديمة ومقبرتها:

كانت طيبة واحدة من أهم المدن في مصر القديمة وأكثرهم ثراء، وخلال فترات طويلة من التاريخ المصري القديم كانت طيبة العاصمة الدينية والسياسية للبلاد، ويضم موقع التراث العالمي «طيبة وجبانتها» عدة مواقع أثرية موزعة على الضفتين الشرقية والغربية لنهر النيل؛ حيث تضم الضفة الشرقية مدينة الأحياء وكذلك عدد ١٤ معبدًا يعد أشهرهم معابد الكرنك والأقصر، أما الضفة الغربية التي كانت تعرف بمدينة الموتى فتضم مقابر قديمة وجبانات مثل وادي الملوك ووادي الملكات، والمعابد الجنائزية مثل معبد الرامسيوم، ومعبد رمسيس الثالث بمدينة هابو، والمعبد الجنائزي للملكة حتشبسوت بالدير البحري، تم تسجيل موقع طيبة وجبانتها على قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي في عام ١٩٧٩م.

ممفيس ومنطقة الأهرام من الجيزة إلى دهشور:

يعد موقع منف وجبانتها واحدًا من أهم مواقع التراث العالمي على مستوى العالم. كانت منف العاصمة المصرية على مدار عدة أحقاب تاريخية منذ عصر الدولة القديمة، ثم فترة من عصر الدولتين الوسطى والحديثة، والعصر المتأخر، وأيضًا خلال بداية عصر الإسكندر الأكبر، وتحتوي مدينة منف على الهرم الأكبر للملك خوفو الذي يعد الأعجوبة الوحيدة الباقية من عجائب الدنيا السبع القديمة، كذلك تتضمن منطقة منف الأثرية ٣٨ هرمًا في الجيزة

٣٦ ()موقع وزارة السياحة والاثار - https://bit.ly/٣zpEqKs

وسقاره وأبوصير ودهشور، وأكثر من ٩٠٠٠ أثر ومقبرة من فترات مختلفة منذ عصر الأسرة الأولى حتى العصر اليوناني الروماني وتنقسم منف كموقع أثري إلى سبعة أقسام إدارية هي أبو رواش، والجيزة، وزاوية العريان، وأبو صير، وسقارة، وميت رهينة، ودهشور، وتم تسجيل موقع منف وجبانتها على قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي في عام ١٩٧٩م.

معالم النوبة من أبو سمبل إلى فيلة:

ضم موقع التراث العالمي «معالم النوبة من أبو سمبل إلى فيله» الكثير من الأماكن الأثرية مثل معبد رمسيس الثاني في أبو سمبل ومعبد إيزيس في جزيرة فيله اللذين أمكن إنقاذهما من الغرق بسبب بناء السد العالي، كان الموقع الأصلي لمعالم موقع التراث العالمي «معالم النوبة» أمام الشلال الثاني، لكن منذ إنشاء السد العالي تم نقلهم إلى موقعهم الحالي الجديد، وأطلقت منظمة اليونسكو حملة عالمية لإنقاذ المواقع المهددة بالغرق من جراء بناء السد ونقلها لموقع جديد ملائم من ناحية السلامة خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠م بتكلفة بلغت وقتها ٨٠ مليون دولار وشاركت فيها ٥٠ دولة وساهم فيها الإيكوموس، وتم تسجيل موقع «معالم النوبة من أبو سمبل إلى فيله» على قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي في عام ١٩٧٩م.

القاهرة التاريخية:

تعد مدينة القاهرة التاريخية من أهم وأكبر المدن التراثية في العالم؛ حيث أنها مدينة حية تتميز بثراء نسيجها العمراني، بالإضافة إلى تعدد الآثار والمباني التاريخية بما يعبر عن تاريخ القاهرة الطويل بصفتها عاصمة سياسية وثقافية وتجارية ودينية مهيمنة ورائدة في الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط، وقد أدى موقع القاهرة الاستراتيجي على حافة الدلتا بين نهر النيل شرقًا وجبل المقطم غربًا إلى التفاعل البشري المستمر مع الموقع، مما أدى إلى تشكيل المستوطنات والمعمار الخاص بالمكان، وخلق مجرى العيون ارتباطًا بين المدينة ونهر النيل، وأسهم في التعجيل بتطور القاهرة مع إنشاء شبكة من الترع والصهاريج والحمامات والأسبلة، كما أن الميناءين التاريخيين

ـ﴿ بولاق شمالاً والفسطاط جنوبًا ساهما ـ﴿ ربط المدينة بنهر النيل بشكل وثيق؛ فالتطور التاريخي للتجارة مع أوروبا حسّن من أداء ميناء بولاق الواقع شمالاً، بينما حسّنت التجارة مع الهند وأفريقيا من أداء ميناء الفسطاط فى الجنوب، ويظهر ذلك من خلال روائع معمارية، ولقد كانت الفترة منذ القرن التاسع إلى الخامس عشر — المعروفة أيضًا بعصر النهضة الإسلامية — عصرًا ذهبيًا للمدينة، عندما كان للرواد من العلماء والأطباء والفلكيين وعلماء الدين والكُتاب تأثيرًا قويًا ومكانة كبيرة امتدت لما يتجاوز حدود العالم الإسلامي، وتُعد هذه المدينة نموذجًا متميزًا للمعمار الإسلامي؛ حيث جمعت العديد من الأمثلة المعمارية الفريدة من عصور الأمويين والطولونيين والفاطميين والأيوبيين والمماليك والعثمانيين، ونظرًا لوفرة وثراء هذا المعمار الذي يزين سماء القاهرة فقد عرفها العلماء والمؤرخون والجمهور باسم «مدينة الألف مئذنة».

وتشمل القاهرة التاريخية عدة مواقع تمثل شكلاً فريدًا من أشكال الاستيطان البشري يمزج بين الاستخدامات الدينية والعمرانية السكنية للمكان، وهي: الفسطاط، مصر العتيقة، والمنطقة الوسطى التي تشمل القطائع، والمدينة الملكية الطولونية، ومنطقة القلعة، والدرب الأحمر، والنواة الفاطمية، وميناء بولاق، وجامع الجيوشي، تم إدراج القاهرة التاريخية على قائمة التراث العالمي عام ١٩٧٩م بناءً على توصية المجلس الدولي للآثار والمواقع (إيكوموس).

منطقة القديسة كاترين:

يقع دير سانت كاترين ـ﴿ محافظة جنوب سيناء عند سفح جبل حوريب حيث تلقى النبي موسى (عليه السلام) الوصايا، وتضم تلك المنطقة الجبلية العديد من المواقع التراثية والدينية بالإضافة إلى طبيعتها الآخاذة، وهي مقدسة عند أتباع الديانات السماوية الثلاث، ويطلق عليها المسلمون اسم «جبل موسى" وتأسس الدير ـ﴿ القرن السادس الميلادي ـ﴿ الحقبة البيزنطية، ويعد أقدم دير مسيحي حافظ على وظيفته الدينية حتى الآن، وتتمثل أهميته ـ﴿ أنه يعد نموذجًا لفن العمارة البيزنطية، بالإضافة إلى احتوائه على مجموعات كبيرة من المخطوطات والأيقونات المسيحية القيمة.

أبو مينا:

تقع منطقة أبو مينا الأثرية عند الحافة الشمالية للصحراء الغربية، على بعد ١٢ كم من مدينة برج العرب، وترجع إلى القرنين الرابع والخامس الميلادي، وكرست تلك المنطقة باسم القديس مينا، وهو مصري عاش في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع الميلادي، وانضم إلى الجيش الروماني ثم فر من الخدمة عندما بدأ اضطهاد المسيحيين في عهد الإمبراطور «دقلديانوس» وأعلن مسيحيته، وبسبب ذلك صدر الأمر بقطع رأسه.

كانت منطقة أبو مينا في الماضي قرية صغيرة اكتسبت شهرتها من وجود مدفن القديس مينا، وفي أواخر القرن الخامس والنصف الأول من القرن السادس الميلادي أصبحت من أهم مراكز الحج المسيحية في مصر.

وتضم منطقة أبو مينا الأثرية منشآت عديدة ذات أغراض دينية متنوعة منها مركز الحج؛ وهو المبنى الرئيسي ويقع في الجزء الجنوبي من المنطقة السكنية القديمة، ويتكون من منطقة يتوسطها فناء متسع على شكل ميدان محاط بصفوف من الأعمدة كان يتجمع فيه الحجاج الوافدون على المكان المقدس، وفي الجزء الشمالي من الفناء يوجد فندقان يتكونان من فناء داخلي حوله حجرات النزلاء، وفي أقصى الشمال يوجد حمامان مزودان بالمياه الساخنة اللازمة للحجاج بعد سفرهم الطويل، ويفتح الفناء القبلي على كنيسة المدفن والبازيليكا الكبيرة، تم تسجيل منطقة أبو مينا كموقع أثري طبقًا للقرار رقم ٦٩٨ في عام ١٩٥٦م، وفي عام ١٩٧٩م تم تسجيل الموقع على قائمة التراث العالمي لليونسكو.

الآثار الغارقة:

وهي من الإدارات النوعية بوزارة الآثار المصرية، ذلك أنها فريدة في طبيعة عملها الذي ينحصر تحت مياه البحار والبحيرات ونهر النيل حيث توجد الآثار التي غمرتها المياه إما بسبب غرق سفينة أو مبنى، أو تغير مسار النيل، أو عوامل النحر للشواطئ البحرية، أو سقوط قطع أثرية في المياه.

وقد استحدثت تلك الإدارة في المجلس الأعلى للآثار بعد الاكتشافات الهامة

في مياه البحر المتوسط بالإسكندرية في عامي ١٩٩٥و١٩٩٦م حينما كُشف عن بقايا فنار الإسكندرية بجوار قلعة قايتباى، والحي الملكي تحت مياه الميناء الشرقي على التوالي، فجاء قرار د.علي حسن بإنشاء الإدارة وأسندت إدارتها إلى د.إبراهيم درويش مع مجموعة من شباب مفتشي الآثار من الذين حرصوا على التدريب على الغوص بمساعدة جمعية الآثار بالإسكندرية.

وهكذا تشكلت الإدارة من مجموعة من الأثريين محترفي الغوص من خريجي كليات وأقسام الآثار بكافة التخصصات، المصرية واليونانية والرومانية والقبطية والإسلامية(٣٧).

موقع الآثار الغارقة بمحافظة أسوان:

على مر العصور احتفظ نهر النيل بمكانته كوسيلة نقل مهمة بين الشمال والجنوب، فقد كانت القطع الأثرية والأحجار تُنقل على متن السفن من المحاجر جنوبًا إلى المعابد والمقابر وغيرها شمالًا؛ حيث يتميز موقعي أسوان وجبل السلسلة بمحاجر الجرانيت في أسوان، والحجر الرملي في جبل السلسلة، وقد احتفظ نهر النيل ببقايا السفن الغارقة وما تحمله من منقولات أو ما سقط أثناء عمليات النقل، ومن المواقع الأثرية التي تحددت في هذا الموقع موقع مرسى الأهالي الذي يرجح أنه المرسى الرئيسي لجزيرة إلفنتين، وموقع معدية النجع البحري الذي يمثل مرسى صغيرًا.

خليج أبوقير: موقع غارق ينقسم إلى:

مواقع حطام سفن أسطول نابليون الغارقة، أهمها موقع سفينة القيادة أورينت وموقع السفينة لاسريوس وموقع السفينة لاجوريبه.

مواقع المدن الغارقة وتتمثل فى منطقة شرق كانوب ومدينة هيراكليوم، وقد سجل أحد طياري السلاح الملكي البريطاني عام ١٩٣٣م ملاحظته عن تكوينات ضخمة على شكل حدوة حصان تغطي مساحات واسعة من قاع خليج أبو قير، وهو خليج بحري يقع شرق الحدود الإقليمية لمحافظة الإسكندرية، فقام الأمير عمر طوسون بالتعاون مع الصيادين والغواصين بتحديد المواقع الأثرية فيه،

---

٣٧))موقع وزارة السياحة والاثار - https://bit.ly/2Wm1TxX

واستطاعوا انتشال رأس تمثال من الرخام الأبيض للإسكندر الأكبر، وفي عام ١٩٨٥م، عثر فريق فرنسي بمساعدة كامل أبو السعادات على حطام سفن غارقة من أسطول نابليون بونابارت، وقاموا بانتشال أسلحة وذخائر خاصة بالحملة الفرنسية على الشرق. كما اكتُشفت بعض المدن الغارقة؛ مثل مدينة هيراكليوم التي تقع شمال شرق شاطئ أبو قير، ومدينة كانوب حيث اكتُشفت أطلال معبد وأجزاء تماثيل آلهة مصرية من العصرين البطلمي والروماني.

الميناء الشرقي:

يقع الميناء الشرقي في المنطقة ما بين رأس السلسلة شرقًا وقلعة قايتباي غربًا، وكان الحي الملكي في العصر البطلمي يقع في منطقة الميناء الشرقي، وبدأ الاهتمام بالموقع من الناحية الأثرية عام ١٩٦١م عندما اكتشف به كامل أبو السعادات، أحد الغواصين الهواة، تمثالاً ضخمًا لسيدة ترتدي الزي المميز للإلهة إيزيس وقطع أثرية أخرى، كما ظهرت بهذه المنطقة أرصفة حجرية، وفي عام ١٩٩٢م قامت بعثة المعهد الأوروبي للآثار الغارقة بعمل مسح طبوغرافي للميناء الشرقي أسفر عن اكتشاف جزيرة أنتيرودوس واللسان المعروف بشبه جزيرة التيمونيوم، حيث عُثر على بقايا مبان من المرجح أن تكون لمسرح ومعبد الإله بوسيدون، كما كشفت البعثة عناصر أثرية ومعمارية مختلفة؛ مثل تماثيل أبو الهول، وحطام سفينة غارقة ترجع إلى العصر الروماني.

خليج المعمورة:

خليج مفتوح محاط بالعديد من الجزر وهو الخليج البحري الواقع إلى الشرق بين الخليج المكون لحدائق المنتزه وإلى الغرب من خليج أبو قير.

جزيرة سعدانة:

تقع جزيرة سعدانة على ساحل البحر الأحمر الغربي، شمال ميناء سفاجا، وجنوب الغردقة،وقد كشفت بعثة معهد الآثار البحرية بجزيرة سعدانة عام ١٩٩٤م عن موقع حطام سفينة تجارية يرجع تاريخها إلى القرن الثامن عشر.

موقع الشاطبي:

وهو الحي الشرقي لمنطقة الحي الملكي؛ لذلك فقد كان من المتوقع العثور فيه

على بقايا أجزاء من القصور الملكية أو المعابد التي ذكرت المصادر وجودها في هذه المنطقة.

موقع قلعة قايتباي:

حيث عُثر على الآثار التي أحاطت بعمود السواري وألقيت في الميناء عام ١١٧٦م في عهد صلاح الدين الأيوبي لتعيق الغزو الصليبي القادم من قبرص. كما يحوي الموقع ما أسقطه الزلزال من الفنار وجزيرته؛ حيث تصطف بقاياه التي تزيد على ٢٠ طنًا في خط واحد يتجه إلى الشمال، وعثُر في هذا الموقع على أكثر من ٣٠٠٠ قطعة أثرية معمارية من الجرانيت الوردي، والجرانيت الرمادي، والرخام الأبيض، والرخام الأسود ذي العروق البيضاء، والبازلت، والكوارتزيت، ومن ضمن القطع الأثرية الضخمة التي وُجدت في الموقع ٧ تماثيل لأبي الهول (سفنكس)، كما عُثر على حطام ثلاث سفن ترجع إلى ما بين القرنين الثالث ق.م والسابع الميلادي.

ميناء خوفو بوادي الجرف:

يرجع إلى عصر الملك خوفو أشهر ملوك الأسرة الرابعة (حوالي ٢٦٠٠ ق.م) وموقع وادي الجرف يعد من أهم الأحداث العلمية في العصر الحديث؛ لأنها تضم أقدم منشآت لميناء بحري صناعي معروف حتى الآن على مستوى العالم، ويثبت العثور على هذا الميناء أن المصريين القدماء قد عرفوا إنشاء الموانئ البحرية منذ الأسرة الرابعة على الأقل، وكونوا شبكة اتصال بين ساحل البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء. ويقع علي بعد ١٨٠ كم من طريق السويس - الزعفرانة محافظة البحر الأحمر، أي يقع علي الشاطئ الغربي لخليج السويس بالقرب من دير الأنبا بولا .

المتاحف المصرية: يوجد بمصر عدد ٣٢ متحف وهي كالتالي:

المتحف المصرى الكبير - المتحف القومي للحضارة المصرية - المتحف المصري متحف الإسماعيلية القومي – متحف الأقصر - متحف التحنيط - متحف رشيد القومي - متحف إيمحتب - المتحف القبطي - متحف الصيد - متحف آثار الوادى الجديد - متحف السويس القومي - متحف الشرطة القومي

- متحف الفن الإسلامي - متحف المركبات الملكية بالقلعة - متحف المطار - متحف النسيج المصري - متحف النوبة - متحف جاير أندرسون - متحف ركن فاروق بحلوان - متحف قصر الأمير محمد علي بالمنيل - متحف قصر عابدين - متحف كوم أوشيم - متحف مركب خوفو - متحف ملوي -متحف تل بسطا - متحف آثار مطروح - متحف سوهاج - متحف العاصمة الإدارية الجديدة - متحف كفر الشيخ - متحف شرم الشيخ(٣٨).

ثالثاً : التجهيزات والهياكل السياحية في مصر: الإمكانيات التي تتطلبها عملية استغلال المقومات الطبيعية السياحية والتاريخية والحضارية في مصر:

في ضوء تناولنا لأهم المقومات الطبيعية السياحية التاريخية والحضارية في مصر ومدى كثرتها وتنوعها، فإن الأمر يتطلب لاستغلالها الاستغلال الأمثل توفر مجموعة من الإمكانيات المتمثلة في خدمات النقل والاتصالات علي النحو التالي:

خدمات النقل والموصلات:

امتازت مصر منذ القِدم باهتمام أهلها بالنقل ووسائله، نظرًا لموقع مصر الرابط بين قارات العالم القديم، وموقعها على بحرين المتوسط والأحمر ومرور نهر النيل وفروعه في الوسط، ذلك جعلهم من أسبق شعوب العالم معرفة بالملاحة، كذلك مصر تُعد من أوائل دول العالم استخدامًا للسكك الحديدية والطيران(٣٩).

النقل البري:

تتميز مصر بشبكة طرق تربط جميع المحافظات بالعاصمة القاهرة والموانى البحرية وكذلك بالمدن السياحية وهي عبارة عن شبكة الطرق المرصوفة والترابية وكذلك الكباري والإنفاق والتي تقدر عام ٢٠١٧/٢٠١٨ كالتالي(٤٠):

---

٣٨ () موقع وزارة السياحة والآثار – https://bit.ly/3xgbfYZ

٣٩ ويكيبيديا - النقل في مصر - https://bit.ly/3zumv5o

٤٠ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء — نشرة حصر الطرق والكباري عام ٢٠١٧، ٢٠١٨

¨الطرق المرصوفة: ١٧٩,٩ ألف كم. ¨الطرق الترابية: ٨,٣ ألف كم.
¨عدد الكباري: ٣٦٣٢ كوبري. ¨عدد الإنفاق: ٧٥ نفق.

وحاليا يتم تنفيذ عدد من المحاور في المحافظات المصرية وخصوصًا المدن الجديدة.

النقل الجوي:

تعتبر مصر من أوائل الدول التي استخدمت الطيران في النقل وتمتلك مصر ٢٢ مطار، بالإضافة إلي عدد من المطارات الجديدة تحت الإنشاء، وصل عدد رحلات الطائرات إلي حوالي ٣٤٤٠١٤ رحلة بعدد ركاب بلغ حوالي ٣٩٦٩٥٦٣٤ راكب عام ٢٠١٩(٤١).

وقد تأسست بها أول شركة طيران وطنية وهي مصر للطيران في ٧ مايو ١٩٣٢ منذ ٨٩ سنة) وبذلك أصبحت مصر صاحبة أول خط جوي في المنطقة العربية والشرق الأوسط وسابع شركة طيران ناقلة على مستوى العالم)(٤٢).

النقل البحري:

يوجد بمصر ٨ موانئ بحرية مجهزة لاستقبال الأفراد والبضائع، حيث تستقبل الموانئ المصرية حوالي ٦٧٦٧١٧ مسافر ويعتبر ميناء سفاجا ونويبع من أهمها بنسبة بلغت حوالي ٤٤,٢٪ و ٣٧,٥٪ علي التوالي طبقا لإحصائية ٢٠١٩.

النقل بالسكة الحديد:

تعتبر خطوط السكة الحديد في مصر الأولي في افريقيا، بحسب إحصاء عام ٢٠١٢، فإن مصر تمتلك ٢٨ خطًا حديديًا وصل طولها إلى نحو ٩,٤٣٥ ألف كم عبر ٧٩٦ محطة ركاب و١,٨٠٠ ألف قطار عامل يتحرك ذهابًا وإيابًا على طول ١٣٥ ألف كيلومتر، بما أدى إلى تزايد مساهمة شبكة السكك الحديدية أولاً في نقل الركاب لتصل إلى نحو ٥٤,٤٠٠ مليون راكب/كم(٤٣).

وحاليا تعمل الدولة علي تطويرها وتجديدها بأحدث التقنيات العالمية

---

٤١ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء – مصر في ارقام ٢٠١٩ ص ص٧٠، ٧٥.

٤٢ تابع ويكيبيديا النقل في مصر، مرجع سابق - https://bit.ly/٣zumv٥٥

٤٣ ويكيبيديا - النقل في مصر، مرجع سابق - https://bit.ly/٣zumv٥٥

بإضافة خطوط جديدة «القطار الكهربي السريع» من العلمين الجديدة حتي العين السخنة مرورًا بالعاصمة الادارية الجديدة، وكذلك من المخطط ربط البحر الاحمر بمدن النيل عن طريق خط الغردقة الأقصر، بالإضافة إلي ربط مصر بأفريقيا عن طريق خط سكة حديد (القطار السريع) القاهرة – كيب تاون.

خدمات الاتصالات:

تعتبر مصر من أوائل الدول في الشرق الاوسط في استخدام شبكة الاتصالات وقد تم تحديث الشبكة وطبقا لآخر نشرة ٢٠١٩/٢٠٢٠ فإن(٤٤):

عدد السنترلات بلغ حوالي ١٥٥٣ سنترال.

عدد الخطوط بلغ حوالي ٢٢,٨ مليون خط.

مستخدمي الانترنت عن طريق الهاتف المحمول بلغ حوالي ٤١,٨ مليون مستخدم.

مستخدمي الانترنت عن طريقUSB Modem بلغ حوالي ٢,٢ مليون مستخدم.

مستخدمي الانترنت عن طريق DSL بلغ حوالي ٨ مليون مشترك.

خطوط الهاتف المحمول بلغت حوالي ٩٦,٦ مليون خط .

٤٤ الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء – النشرة السنوية لاحصاءات الاتصالات السلكية والاسلكية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ص ص٥،٦.

الفصل الثانى

ماهية السياحة وأهميتها

لقد أصبحت السياحة صناعة ضخمة تجد الرواج على الصعيد العالمي، وتؤثر في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة منها والنامية، فهي تساهم بشكل ملحوظ في عمليات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما تعد السياحة أيضًا حافزًا هامًا للجهود المبذولة نحو التخفيف من حدة الفقر، لاسيما في البلدان الأقل نموًا.

والنهوض بهذا القطاع أصبح عاملاً أساسيًا لدعم القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة في ظل توافر الإمكانيات والمقومات السياحية الطبيعية والتراثية ولا شك أن استغلالها سيكون له دور فعال في تطور الاقتصاد بما يؤدي إلى بناء صناعة سياحية متقدمة ومتطورة تؤدي بدورها إلى ازدهار الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أولاً: ماهية السياحة.

ثانيًا: أنواع السياحة.

ثالثًا: أهمية السياحة.

رابعًا: أسس السياحة.

خامسًا: مكونات السياحة

أولاً: ماهية السياحة:

إن دراسة أي مجال بصفة عامة تبدأ بضرورة دراسة بعض المفاهيم والمصطلحات العلمية المتعلقة بذلك المجال، ولذلك قبل البدء في دراسة علم السياحة يجب توافر مدخل يتضمن العديد من المصطلحات والأسس والمفاهيم التي يجب الإشارة إليها قبل الخوض في مفهوم السياحة بشكل مفصل.

تعريف السياحة:

ليس من السهل إعطاء تعريف دقيق للسياحة، لأنها تتضمن عدة جوانب من الصعب دمجها في تعريف واحد، حيث تشير أدبيات السياحة في هذا المجال إلى

دعم وجود اتفاق بين المختصين على مفهوم واحد.

١- تعريف السياحة:

اذا يعرفها (شهرنتو) (١٩١٠) على أن السياحة هي عبارة عن تفاعلات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة ناجمة عن وصول زوار من خارج الدولة إلى إقليم أو دولة أخرى بعيدة عن موطنهم الأصلي، إذ توفر لهم هذه الدولة كل الخدمات المختلفة التي يحتاجونها خلال إقامتهم، وتساهم هذه الخدمات في إشباع كل رغباتهم(١).

أما (بيرسي) (١٩٩١) فيعرف السياحة بأنها مجموعة من العلاقات والظواهر الناجمة عن الرحلات، والسفر، والإقامة المؤقتة لأفراد مسافرين أساسًا بهدف الترويج(٢).

اما برنيكر فيعرفها بأنها مجموع العلاقات والخدمات الناجمة عن التغيير المؤقت والإرادي لمكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل أو المهنة(٣).

أما تعريف هنزكر وكرابف الذي تم تقديمه إلى الجمعية الدولية للخبراء العلميين في السياحة على أن السياحة هي مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تنشأ نتيجة السفر وإقامة الشخص الأجنبي المؤقتة حيث لا تتحول إلى إقامة دائمة، أو ترتب بعمل مأجور(٤).

ويلاحظ أن هذا التعريف يبرز الحقائق التالية:

أ- تنشأ السياحة نتيجة لتنقل الأشخاص وإقامتهم في أماكن مختلفة.

---

١ د.حسام عيسى، السياحة ودورها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة، مصر، جامعة طنطا، ٢٠١٦، ص ص ١٣،١٥.

٢ ايادعبد الفتاح النسور، أسس الخدمات السياحية العلاجية، دار صنعاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الاردن، ٢٠٠٨، ص٢٣.

٣ علاء الدين عبد الوهاب، مدخل إلى علم السياحة، قسم الدراسات السياحية بالمعهد العالي للسياحة والفنادق بالسادس من أكتوبر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٥.

٤ نبيل الروبي، مجموعة الدراسات السياحية «نظرية السياحة»، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ص ٢٢،٢١.

ب- تتضمن السياحة السفر والإقامة بما في ذلك الأنشطة المترتبة عليها.

جـ- يكون السفر والإقامة في غير المكان الذي اعتاد أن يقيم فيه السائح أو يعمل فيه.

د- أن الحركة إلى المكان المقصود تكون مؤقتة وقصيرة الأجل بقصد العودة خلال أيام أو أسابيع أو شهور، وبحيث يكون هناك حد أدنى وحد أقصى، فمثلا يتم استبعاد السفر الذي يقل عن ٢٤ ساعة والذي يزيد عن سنة.

هـ- أن زيارة المناطق المقصودة تكون لأغراض غير الإقامة الدائمة أو لغرض العمل.

عرف الباحث الألماني (جون بيرفرديلر) السياحة عام (١٩٠٥) بانها ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة للراحة وإلى تغيير الهواء والإحساس بجمال الطبيعة وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة فى مناطق لها طبيعتها الخاصة.

وأيضًا الى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب مختلفة من الجماعات الانسانية وهى الاتصالات التي كانت ثمرة لإتساع نطاق التجارة والصناعة وقد ركز هذا التعريف على الحالة النفسية والإحساس بجمال الطبيعة على الجانب الاقتصادي والذى يسعى اليه الإنسان من وراء اتصالاته بالشعوب والجماعات المختلفة(٥).

ومن المؤلفين العرب يعرفها كل من (صبحى عبد الحكيم وحمدي الديب) فى كتابهما جغرافية السياحة عام (١٩٩٥) بأنها خليط من الظواهر والعلاقات وأن هذه الظواهر تنبع من حركة الأفراد واقامتهم فى أماكن مختلفة ومن ثم يتمثل فيها عنصرا الحركة (الرحلة) والثبات (الإقامة) أو أن ذلك يتم فى منطقة للجذب ينتج عنها أنشطة تختلف عن تلك التي تمارس فى مناطق الإرسال خاصة وأن الحركة المؤقتة إلى مناطق لا ترتبط بعمل مدفوع الأجر.

ثانيًا: أنواع السياحة:

تتعدد أنواع السياحة تبعًا للدوافع والرغبات والاحتياجات المختلفة نذكر

(١) محمد منير حجاب، الاعلام السياحي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢١.

منه:

١- السياحة الثقافية الأثرية .

٢- السياحة الدينية.

٣- السياحة الرياضية.

٤- سياحة المؤتمرات.

٥ - السياحة العلاجية.

٦ - السياحة الترفيهية .

٧ - سياحة السفاري والمغامرات.

٨ - انواع السياحة الاخري.

أ- سياحة المهرجانات والفعاليّات الفنيّة والثقافيّة.

ب- سياحة اليخوت.

جـ- سياحة لمشاهدة الطيور.

د- سياحة صيد السمك

ثالثًا: أهمية السياحة:

تكمن أهمية السياحة عامةً بأنّها تجذب السياح إلى منطقة ما لهدف معين، مما يساهم في توليد دخل لهذه المنطقة، أما على مستوى الأفراد فإنّ السياحة تساهم في اكتشاف أماكن وثقافات جديدة، إضافة إلى المغامرات والمتعة، وعند تفصيل أهمية السياحة نذكر الآتي(٦):

أ- تساهم السياحة في التقدم الاقتصادي للدول، إذ يساهم وجود السياح في دعم الاقتصاد، وذلك عن طريق زيارة الأماكن السياحية ومراكز التسوق، وهذا يساهم في حركة عملات النقد الأجنبية في هذه الدولة، ورفد خزينة الدولة عن طريق حركة البيع والشراء. تفتح السياحة الفرص لجذب المستثمرين إلى البلاد، وهذا يرفع من إمكانية تنظيم مشاريع جديدة فيها. تعدّ السياحة مصدرًا لدخل العديد من العائلات، إذ خلقت العديد من فرص العمل في مجال الفنادق والضيافة، وقطاع الخدمات، والترفيه، والنقل، هذا إضافة لفرص

Tourism: Its Meaning and Importance. www.importantindia.com, Retrieved-6 .16-6-2019. Edited

العمل في مجالات بيع القطع التذكارية الأثرية والحرف اليدوية.

ب- تشجع السياحة على تطوير البينة التحتية في الأماكن السياحية والأماكن المحيطة بها؛ كالمطارات والطرق والاتصالات والفنادق، وكلّ ما يقدم للسائح أفضل تجربة عند زيارة المكان.

جـ- تساهم السياحة في تبادل الثقافات وتقريب المسافات بين الشعوب، إذ يتعلم السياح ثقافات الأماكن الجديدة التي يزورونها من العادات والتقاليد واللغات وأمور كثيرة أخرى، وينقلون تجاربهم إلى بلادهم وخصوصًا الإيجابية منها، وهذا يساهم في تقبل الآخرين وتنمية وتطور المجتمعات.

رابعًا: أسس السياحة:

تعتبر السياحة مثل الصناعة فهي ظاهرة تتبلور في طلب يكمن في الدول المصدرة للسياحة وفي عرض قوامه المغريات السياحية أو المعاملات السياحية الخدمات والتسهيلات المختلفة في الدول المستقبلة للسائحين، وعليه تم تقسيم هذه الأسس علي النحو التالي(٧):

الطلب السياحي:

تعريف الطلب السياحي: يمكن تعريف الطلب السياحي بأنه تعبير عن اتجاهات السائحين لشراء منتج سياحي معين أو زيارة دولة سياحية بذاتها، قوامه مزيج مركب من العناصر المختلفة مثل: الدوافع والرغبات والقدرات والميول والحاجات الشخصية التي يتأثر بها المستهلكون السياحيين من حيث اتجاهات الطلب على منطقة معينة(٨).

خصائص الطلب السياحي:

الحساسية: فالطلب السياحي ذو حساسية شديدة نحو الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة، لأنه إذا واجهت هذه الدول مشكلات اجتماعية كحدوث مجاعات وكوارث طبيعية كالبراكين والزلازل، أو تعرضت لانقلابات عسكرية، سوف يؤدي ذلك إلى تقلص

٧- مثنى طه االخوري، إسماعيل محمد علي دباغ، مبادئ السياحة والسفر، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠١، ص ٢١.

8 ()Juri Zeynep4 Jun, ,2020 https2//:u.pw/fHDoh

المد السياحي إلى هذه الدول وانسحابه منها أو انخفاضه بشكل مفاجئ لأن السائح يبحث دائمًا عن المتعة والترفيه والهدوء.

المرونة: أي أن السياحة تتأثر بشكل كبير بالظروف الاقتصادية السائدة في منطقة ما، حيث أنه كلما كان هناك انخفاض في سعر عملة دولة ما سيؤدي ذلك إلى زيادة إقبال السياح عليها والعكس صحيح.

التوسع: حيث يميل الطلب السياحي إلى التوسع والزيادة سنويًا، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

التطور التكنولوجي وخصوصا في مجال النقل.

تطور وسائل الاتصالات ونقل المعلومات شجع على السفر للتعرف على مناطق وشعوب أخرى.

زيادة أوقات الفراغ.

عوامل المناخ والطقس في منطقة ما يساعد على إقبال السياح عليها.

الموسمية: يقصد بموسمية الطلب السياحي اتجاهه إلى الارتفاع في أوقات معينة مرتبطة بأعياد ومواسم معينة مثل مواسم الحج والعمرة بهدف السياحة الدينية وأعياد الميلاد وأعياد الربيع وأجازات الدراسة والاجازات القومية.

المنافسة: ويقصد بها عدم سيادة المنافسة الصافية أو ما يسمى احتكار القلة في السياحة حيث أن الدول التي تملك آثارًا قديمة أو مقومات سياحية طبيعية يكون من الصعب منافستها من قبل الدول التي تملك مثل هذه المقومات(٩).

أنواع الطلب السياحي: للطلب السياحي أنواع مختلفة نذكر أهمها فيما يلي(١٠):

الطلب السياحي العام: وهو عبارة عن الطلب الإجمالي على الخدمات السياحية أو على السياحة بشكل عام بغض النظر عن النوع أو الوقت أو المدة، ويرتبط هذا النوع من الطلب للسياحة بالدولة كلها، وليس ببرنامج سياحي خاص تتميز به الدول المتقدمة سياحيًا إذ يوجد لديها خدمات سياحية متنوعة ومقومات سياحية مختلفة، ومن أمثلة هذا النوع هو الطلب الموجه

9 () Juri Zeynep,4 Jun, ,2020 https2//:u.pw/fHDoh

١٠ - ماهر عبد العزيز توفيق، « صناعة السياحة »، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

لزيارة المقاصد السياحية الرائدة عالميًا كفرنسا وأسبانيا وأمريكا.

الطلب السياحي الخاص: وهو الطلب الذي يرتبط ببرنامج سياحي معين يجده السائح أداة لإشباع رغباته واحتياجاته ومن هنا يمثل هذا النوع طلبًا خاصًا بسائح ما، أو مجموعة محددة من السياح، كأن يطلب البعض زيارة إلى غابات إفريقيا، أو السفر إلى الهند لتسلق الجبال، أو زيارة كندا بغية مشاهدة شلالات نياجارا، أو السفر إلى أمريكا لزيارة ديزني لاند.

الطلب السياحي المشتق: يرتبط هذا النوع من الخدمات السياحية المكملة، أو المكونة للبرامج السياحية مثل الطلب على الفنادق، الطلب على الرحلات الجوية، أو النقل السياحي أو باقي الخدمات السياحية الأخرى، وتسعى سياحيًا عامًا وذلك من خلال توفير برامج سياحية أكثر وبأسعار مناسبة.

أقسام الطلب السياحي حسب المناطق الجغرافية:

يتكون الطلب السياحي على العموم من ثلاثة أقسام، والتي تتفاوت أهميتها حسب البلدان وهي(١١):

الطلب السياحي الداخلي (المحلي): يمثل مجموع الأفراد المحليين المحتمل مشاركتهم في حركة سياحية باتجاه المناطق السياحية المتواجدة في بلدهم الأم، ضمن إطار سياحة داخلية لا تتجاوز حركة الإنتقال السياحي فيها الحدود الجغرافية للبلد، أي أنها خروج مواطني الدولة من مكان إقامتهم المعتادة ليزور مناطق أخرى، وأن يقضي فيها ليلة على الأقل ليس بغرض العمل، ولكن بغرض الترفيه، والإستجمام، أو زيارة عائلية، وغيرها من الدوافع، وإزداد الإهتمام بهذا النوع من الطلب في السنوات الأخيرة، فقد أصبحت الدول المتقدمة تنظر إلى السياحة الداخلية على أنها خدمة ضرورية وملحة يجب على كل دولة أن توفرها لمواطنيها في حدود قدراتهم المادية المختلفة، لما لها من آثار بالغة على تقدم الصحة النفسية للشعوب وبالتالي زيادة كفاءتها.

كما يرجع الفضل للسياحة الداخلية في توطيد وحدة المجتمع وتماسكه وتضامنه الإجتماعي والإقتصادي بين مختلف فئاته، إضافة إلى أنها دافع

11 - François vel-las, , Paris, 2emeEdition, P71 "Economie et politique du tourise internationale", ECONOMICA

للإعتزاز بالوطن وعاداته وتقاليده والتمسك بها وبالقيم السائدة فيه. أي أنها نشاط خلاق للوطنية والقومية، هذا إضافة إلى أنها فرصة للتعرف بالمناطق الداخلية والتمتع بمناظرها الخلابة وفرصة تثقيفية من خلال الإطلاع والرؤية الحسية الواقعية لها من خلال القراءة فقط.

الطلب السياحي الإقليمي: ويتضمن السياح الوافدين والمحتمل قدومهم من وجهات غير بعيدة تقع ضمن نفس الإقليم أو القارة الذي تتواجد فيها الوجهات السياحية، وتسعى بعض الدول ضمن إستراتيجياتها إلى جذب إعداد مرتفعة من مواطني الدول المجاورة لها، خاصة ذوي الدخول المتوسطة الذين لا يقدرون على الذهاب إلى وجهات بعيدة نظرًا لتكاليفها الباهضة، وتفضل العائلات هذا النوع من السياحة نظرًا لاقتراب الثقافات والذي يوفر لها مزيدًا من الأمن والإرتياح.

الطلب السياحي الأجنبي (الدولي): ويمثل الأفراد الوافدين من وجهات تتعدى حدود الدولة وما جاورها، أي أنه يتشكل من أفراد الدول الأجنبية الذين يختارون مقصدًا ما على أساس عناصر جذب قوية ومغريات سياحية في وجهات خارجية بعيدة عن مواطنهم والتي تدفعهم للتخلي عن نشاطاتهم السياحية المحلية، للإلتحاق بها، وهو موجه في الأساس لتلك الدول التي تحظى بطلب سياحي داخلي عالمي، وعليه فإن تلك التي لا تتوفر على طلب محلي هام، ويمكن أن تعاني من إقبال أجنبي ضعيف وهو ما أكدته النظريات المتخصصة، غير أن هذا لا يعني أنهما متلازمان فالتجارب أثبتت أن هناك دولاً حظيت بنمو في طلبها الأجنبي على خدماتها السياحية، دون اعتمادها على تنمية طلبها الداخلي مسبقا، وكان الحال في دول مثل إسبانيا التي عرفت تطورًا في طلبها المحلي نتيجة لنمو الطلب الأجنبي فيها.

العرض السياحي:

أ - تعريف العرض السياحي:

يُعرف العرض السياحي على أنّهُ مجموعة المُنتجات السياحية، التي تُقدّمها دولة مُعيّنة، سواءً من خلال أجهزتها الرسمية أو المُنظمات السياحية الخاصة،

سواء للمواطنيين أو الأجانب، خلال فترة زمنية مُعيّنة بُمقابل مادّي مُعيّن(١٢).

ب - خصائص العرض السياحي :

يتميز العرض السياحي بمجموعة من الخصائص، وهي كما يلي(١٣):

عدم قابليته للتوسع في الأجل القصير: حيثُ أنّ مكونات العرض السياحي غير قابلة للتوسع، لاسيما في الأجل القصير، خصوصًا المكونات الطبيعية منه، هذا بخلاف المعروض السلعي، الذي من المُمكن زيادته كمًا أو نوعًا أو كليهما معًا.

مستوى جودته مرتبط بمن يقدمه: فإنّ مستوى جودة المعروض السياحي يتأثر سلبًا وإيجابًا بمن يقدّمه، وهو بخلاف المعروض السلعي، الذي لا يرتبط فيه الحكم على جودته بمستوى من يُقدّمه، لذلك تظهر أهمية العنصر البشري في جانب العرض السياحي، ويُقصد به ما يتوافر للمنظمات السياحية والمنظمات المُساعدة، من كوادر بشرية مُدرّبة ومؤهلة للتعامل مع السائح ومُساعدته في إعادة تجربة الزيارة مرة أُخرى.

غير قابل للتخزين: إنّ المعروض السياحي غير قابل للتخزين، وهو ما يعني أنّ استهلاكه يتم في نفس مكان ووقت إنتاجه، وهذا بخلاف المعروض السلعي الذي تتوافر فيه خاصية الإنفصال، بمعنى إنفصال وقت ومكان إنتاجه، عن وقت ومكان إستهلاكه.

غير نمطي: فالمعروض السياحي هو عبارة عن مكونات طبيعية وغير طبيعية، مختلفة عن بعضها البعض في خصائصها، وبالتالي فهو ليس سلع مُنتجة في شكل كميات متجانسة، لذلك فالمعروض السياحي معروض غير نمطي، على عكس حالة السلع.

اشتراك مكوناته في الحكم على جودته: فإنّ السائح الذي يزور إحدى الدُّول أو إحدى المناطق، بغرض زيارة أحد المتاحف (سياحة ثقافية)، فإنّ تجربة الزيارة تتأثر سلبًا وإيجابًا بمستوى إقامته في الفندق، أو مدى شعوره بالأمان أثناء

١٢- صبري عبد السميع، التسويق السياحي والفندقي أسس علمية وتجارب عربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الطبعة الاولي، ٢٠٠٧، https://shorturl.at/eHLO7

١٣- طلعت أسعد عبد الحميد، التسويق الفعال كيف يواجه تحديات القرن ٢١، الطبعة الثامنة عشر،٢٠١٣ https://shorturl.at/eHLO7

سيره في الشارع أو مدى اللباقة في تعامله بالمطار.

لذلك فإنّ المعروض السياحي تؤثر مكوناته، رغم استقلاليتها في بعضها البعض، وتشترك معًا في الحُكم على جودة المُنتج السياحي(تجربة الزيارة).

صعوبة تسعير مكوناته: فإنّ مكونات العرض السياحي من الصعب تسعيرها، بخلاف المعروض السلعي الذي يُسهّل تسعيره.

ج- العوامل المحددة للعرض السياحي :

أ - العامل الطبيعي: العلاقة طردية فكلما توافر العامل الطبيعي وتنوع من خلال توفر مساحات خضراء وسواحل مطلة على البحار وجبال حيث أن توفر مثل هذه المعطيات والعوامل الطبيعية تعني استقطاب أكثر لرؤوس الأموال وبالتالي ازدياد العرض السياحي وزيادة المنشات السياحية.

ب- أسعار المنتج السياحي: كلما ارتفعت الأسعار الخاصة بالمنتج السياحي زاد العرض السياحي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فزيادة الأسعار تعني زيادة الأرباح مما يعني بالضرورة استقطابا لرؤوس الأموال بالتالي توسع العرض السياحي.

جـ- تكاليف عوامل الإنتاج: إن أي عملية إنتاجية لاتتحقق إلا بمزج عناصر الإنتاج (المادة الأولية ورأس المال والعمل والتنظيم) والمنتج في النشاط السياحي يستخدم العناصر ذاتها وهناك علاقة عكسية بين تكاليف عوامل الإنتاج والعرض السياحي فكلما انخفضت التكاليف زاد العرض والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

د- استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة: إذا كان المجتمع على درجة عالية من التطور ولديه الوسائل التكنولوجية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية فمن الممكن ان يسخرها خدمة للنشاط السياحي وبالتالي فإن هذا يعني تقليل التكاليف واقتصاد في الوقت وهكذا تكون العلاقة طردية بين التكنولوجيا والعرض السياحي.

ه- أهداف المؤسسات المشرفة على النشاط السياحي: كلما كانت القيادة العليا للبلد ميالة باتجاه النشاط السياحي زاد العرض السياحي وتنوع والعكس

صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

و- مرونة العرض السياحي: بناءًا على عوامل تحديد العرض السياحي أو بعض منها، يجعل من العرض السياحي في الظروف العادية عرضًا غير مرنًا إلا أنه يوجد هناك بعض الاستثناءات المحددة التي يمكن أن يستخدمها المنتج في النشاط السياحي لإضفاء طابع من المرونة على بعض العروض السياحية مثل(١٤):

استخدام المخيمات السياحية لتوسيع الطاقة الايوائية.

استخدام الفنادق العائمة (البواخر) لتوسيع الطاقة الايوائية سواء النيلية أو في بعض المناسبات.

تخصيص للأسر المقيمة في الصيف غرفة أو أكثر لاستضافة السياح في موسم الذروة السياحي، مما يزيد من كمية عرض الاقامة.

التسويق السياحي:

يتوقف ازدهار قطاع السياحة في أي بلد على الأهمية السياحية للأماكن الأثرية والطبيعية والمناخية، ودور البلد السياحي في مجال التجارة والأعمال وجذب انعقاد المؤتمرات الاقليمية والدولية فيه(١٥).

وآليات التسويق السياحي الفعالة المتمثلة في دراسة الأسواق السياحية وتحديد رغباتها واحتياجاتها وتطوير المنتج السياحي والمزيج التسويقي واستخدام الإنترنت ومواقع التواصل في التسويق السياحي وكذلك البورصات والمعارض السياحية والدولية، بالإضافة إلي وجود إستراتيجية لتسعير البرامج السياحية والتعاون مع منظمات تسويق المقصد السياحي(١٦).

ماهية التسويق السياحي: يشكل التسويق السياحي أحد الأنشطة الأساسية في القطاع السياحي، فضلا عن اعتباره محورًا استراتيجيًا لمواجهة كل أشكال المنافسة التي تواجه القطاع، ويعد النشاط التصديري الوحيد الذي من خلاله

١٤ () أحمد فوزي ملوخية، مدخل الي علم السياحة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١٧٠.

١٥ () رفيق بودربالة، مرجع سابق، ص ٧٤.

١٦ () يحيي شحاته حسن الزق، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد ١٩ ، ٢٠١٨ ، ص ١٠٢.

تستطيع المنظمات الفندقية والشركات المتخصصة في السياحة والسفر تسويق أعمالها إلي مختلف البلدان الأخرى.

تعريف التسويق: تتباين تعاريف التسويق بدرجة كبيرة حتي لانكاد نجد تعريفًا واحدًا متفق عليه بين الباحثين والكتاب:

ولكن بشكل عام يمكن تعريف التسويق علي أنه «العملية التي تنطوي علي تخطيط وتنفيذ المفاهيم والتصورات الخاصة بالأفكار والمنتجات العينية والخدمات وتسعيرها وترويجها وتوزيعها لخلق عملية تبادل قادرة علي تحقيق أهداف الأفراد والمؤسسات» والتسويق بمفهومه المعاصر هو «مجموعة من الأنشطة المتكاملة التي توجه من خلال مؤسسة ما (صناعية أو تجارية أو خدمية) لفرص متاحة في سوق ما ويكون لها مغزيان هامان اجتماعيًا واقتصادياً»(١٧).

يعرف التسويق السياحي بأنه نشاط إداري وفني تقوم به المنشآت السياحية داخل الدولة وخارجها في سبيل تحديد الأسواق المرتقبة والتعرف عليها والتأثير فيها، بهدف تنمية وزيادة الحركة السياحية القادمة منها، وتحقيق التوافق بين المنتج السياحي ودوافع السائحين(١٨).

ت-أنواع ودوافع السياحة:

حسب دوافع السائحين:

تنقسم الأسواق السياحية إلي عدة أنواع وفقًا لدوافع السائحين ويمكن إجمالها فيما يلي:

السياحة العلاجية: هو نوع من الأسواق السياحية يخدم فئة معينة من السائحين هم الذين يسافرون داخل الدولة أو خارجها طلبًا للعلاج مثل المناطق الموجودة في مصر، منها الواحات وسيناء وسفاجا التي يأتي إليها آلاف السائحين من داخل مصر وخارجها طلبًا للعلاج لأنها تحتوي علي رمال معينة

---

١٧ () سعيد البطوطي، مرجع سابق، ص٤ .

١٨ () مصطفى عبد القادر، دور الاعلان في التسويق السياحي، الطبعة الاولي، مؤسسة مجد الجامعية للدراسات، لبنان، ٢٠٠٣، ص ١٩٥.

وعيون كبريتية لعلاج بعض الأمراض الروماتيزمية والصدفية(١٩).

السياحة الترفيهية: وهو نوع معين من الأسواق السياحية لخدمة فئة السائحين الذين يرغبون في التمتع في بعض الأنشطة مثل أنشطة التمتع بالمناظر الطبيعية بما فيها أنشطة الغطس والسباحة والاستمتاع بمشاهدة الشعب المرجانية والحياة البحرية كما في منطقة البحر الاحمر، شرم الشيخ، الغردقة، مرسي علم، وقد نجد ان هناك بدأت بعض المعارض لسياحة الغوص.

سياحة السفاري: وهو نوع مُعيّن من الأسواق السياحية، لخدمة أولئك الذين يرغبون في الصيد، والاستمتاع بالغابات والمناطق المحمية والدروب الصحروية كما في الصحراء الشرقية والصحراء الغربية بمصر.

السياحة الثقافية: وهو نوع من أنواع الأسواق السياحية، ويُمثّل فئة السائحين الذين يهتمون بدراسة التاريخ والعصور القديمة وإنجازاتها، مثل السائحين المُهتمين بالآثار الإسلامية أو الفرعونية ومسار العائلة المقدسة وغيرها.

السياحة الاجتماعية: وهو يُمثّل فئة من السّائحين، الذين يقومون بالعديد من الأنشطة والمُمارسات، بهدف معرفة عادات وتقاليد، وسُلوكيات المُجتمعات الأُخرى.

سياحة المؤتمرات: وهو نوع من أنواع الأسواق السياحية، الذي يقوم بتوفير خدمات مُعيّنة للمُهتمين بتنظيم المؤتمرات على مُستوى العالم(٢٠).

السياحة الرياضية: مثل الأسواق التي تهم فئة من السائحين مثل راغبي التزلج علي الجليد، والاشتراك في رالي السيارات والسباحة، ورياضة الالواح الشراعية قد انتشرت في مصر وخصوصًا منطقة البحر الأحمر.

حسب المناطق الجغرافية للسوق:

وفقا للمناطق الجغرافية يمكن تقسيم السوق السياحي إلي عدة أنواع:

محلّي: وهو السوق الذي يُقدّم الخدمات السياحية لمواطنيها، حيثُ تسعى الدُّول إلى تشجيع مواطنيها، على زيارة المناطق السياحية بها، وذلك تشجيعاً

---

١٩ () موقع عربي : https://bit.ly/٢XtN٣٥U

٢٠ () طلعت اسعد عبد الحميد، مرجع سابق : https://bit.ly/٢XtN٣٥U

للسياحة الداخلية، حيثُ تقوم بعض الدُّول بتخفيض أسعار خدماتها السياحية لمواطنيها، لتسهيل الحُصول على هذا النوع من المُنتجات، وذلك بهدف زيادة درجة الوعي الثقافي والأثري لهم.

دولي (عالمي) وهو السوق الأكثر إتساعًا، حيثُ يشمل أكثر من منطقة في العالم.

ث- دراسة الأسواق السياحية:

تعتير دراسة الأسواق السياحية من أهم الدراسات التي تقوم بها دول المقصد السياحي علي مستوي جميع الأجهزة السياحية، للتعرف علي طبيعة كل سوق من الأسواق من حيث كونه سوق رئيسي أو ثابت أو نشط أو محتمل، بالإضافة إلي أهمية تلك الدراسات في تشريح السوق السياحي وفهم خصائص وصفات واتجاهات ورغبات كل شريحة من شرائح المستهلكين السياحيين به وتحديد وتشخيص المشكلات التي تظهر به والعناصر التنافسية لوضع الخطط والاستراتيجيات المثلي التي تتناسب مع معطيات كل سوق وتلك العناصر كالتالي(٢١):

الظروف الاقتصادية: دراسة السوق السياحي من الوجهة الاقتصادية تقوم علي رصد وتحليل طبيعة اقتصاديات الدول والمناطق التي تمثل السوق السياحي المستهدف، حيث يتم تقييم وتحليل الوضع الاقتصادي للدولة أو المنطقة المعينة ومعدل النمو ومستوي الخدمات ومعدل دخل الفرد إلي آخره من عناصر القياس الاقتصادي.

الخصائص الاجتماعية: يقصد بهذه الخصائص طبيعة السكان وأنماطهم السلوكية وعاداتهم المختلفة والدوافع المحركة لهم ورغباتهم وامكاناتهم المادية المؤثرة علي اتجاهاتهم نحو الطلب السياحي.

الظروف السياسية والأمنية: الاستقرار السياسي والأمني يمثل عنصرًا أساسيًا من عناص تقييم واستقرار أي سوق، فالحركة السياحية مرتبطة ارتباطا وثيقًا بالأمن والاستقرار وهذا ينطبق علي كل الأسواق المصدرة للحركة

---

٢١ () سعيد البطوطي ، مرجع سابق، ص ص١٦٩ ،١٧٠.

السياحية والمقاصد السياحية المستقبلة لها، فلا سياحة بدون أمن واستقرار.

الفرص التسويقية المتاحة: السوق السياحي مثل أي سوق آخر يحكمه طبيعة المكان والأفراد والظروف المؤثرة فيه، يعني أن لكل سوق درجة معينة يصل إليها عندما تتحقق فيه درجة الإشباع الكامل فإذا لم يصل إليها تكون هناك فجوة أو فراغ سوقي وهذه الفجوة قد تنشأ نتيجة لعدم تحقيق العرض السياحي لكل متطلبات الطلب السياحي أو نتيجة للقصور في الأنشطة التسويقية والدعائية أو نتيحة للمتغيرات السائدة به.

الأسواق المنافسة: تدخل دراسة الأسواق السياحية المنافسة ضمن الدراسة العامة للسوق السياحي المصدر للسائحين نظرًا للارتباط الكبير بين الهدف من الدراسة في الحالتين، فالسوق المنافس لا يقل أهمية عن الأسواق الأخرى لأن فهم ودراسة هذا السوق من حيث التعرف علي طبيعة المنتج السياحي والتسهيلات السياحية ومستوي جودة الخدمات السياحية به والوسائل الدعائية المستخدمة والسياسات التسويقية التي يعتمد عليها تساعد بشكل كبير في وضع استرتيجية تسويقية مَثلي للحصول علي نصيب مناسب من الأسواق المستهدفة وتقوم تلك الاستراتيجية علي فهم وتحليل العناصر السابق ذكرها ونقاط القوة والضعف في السياسات التسويقية المنافسة والاستفادة منها في وضع الخطط والإجراءات اللازمة لدعم القدرة التنافسية معها(٢٢).

الإنفاق والدخل السياحي:

يعني الدخل القومي من حيث الإنفاق هو عبارة عن مجموع المبالغ المنفقة من قبل كافة الأفراد والجماعات والحكومة لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية خلال السنة.

أ - الإنفاق السياحي:

إن الإنفاق السياحي جميع اوجه الانفاق التي يقوم بها السائح في دولة ما تقيد في الجانب المدين لميزان المدفوعات.

مفهوم الإنفاق السياحي:

---

٢٢ () سعيد البطوطي، المرجع السابق، ص ص ١٧١،١٧٠ .

يعرف الإنفاق السياحي على أنه ذلك الإنفاق الذي يقوم به السياح على مختلف السلع والخدمات السياحية وغير السياحية خلال إقامتهم في الدول المضيفة(٢٣).

وللسائح أوجه إنفاق عامة تشمل:(٢٤)

نفقات الإقامة: وتشمل المبيت - الإطعام- وتوابعها في الفندق مثل: الشراب- الغسيل- الهاتف إلي آخره.

نفقات النقل: سواء عن طريق مكاتب أو شركات أو بشكل مباشر على جميع وسائل وخدمات النقل الجوي والبحري والبري داخل البلاد وحتى التاكسي داخل المدن.

نفقات المشتريات: وتشمل ما يشتريه السائح من لوازم وهدايا وملابس وتحف وتذكارات وكتب وأقلام وبطاقات وصور.

نفقات نثرية: وهي كثيرة منها التسلية - الصداقات- والمصاريف السرية وجميع المنح والهدايا التي يوزعها السائح.

الرسوم والضرائب: مثل تأشيرة المطار- رسم الإقامة - الضرائب والطوابع إلي آخره.

ويختلف الإنفاق على كل عنصر من العناصر السابقة بأختلاف مستوى السائح وجنسيته، وعاداته، وسلوكه الإنفاقي، كما يختلف حسب نوع السياحة (ثقافية — علاجية — ترفيهية — دينية - اقتصادية- اجتماعية - رياضية) باختلاف نوع السياحة في البلد المضيف ومستوى الأسعار فيها.

وسائل الإنفاق السياحي:

كان السائح قديمًا يحمل معه أموالاً على شكل عملات ورقية (بنكنوت) أو نقد معدني (ذهب، فضة)، وكان يتعرض للسرقة أو ضياع ماله أو حتى نفاذها في مرحلة من رحلته ولهذا تطورت أساليب التعامل والدفع المالي ودخلت العملات الخطية والتحويلات وبطاقات الدفع ووبطاقات الائتمان وغيرها لتؤمن

---

٢٣ () نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ٦٣.

٢٤ () صلاح الدين خربوطلي، الاقتصاد السياحي، مكتبة الحازم، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٦٣.

الاطمئنان المالي وسهولة الدفع للسائح وللمؤسسات السياحية.

أهم تلك الوسائل وأكثرها شيوعًا هي كما يلي(٢٥):

النقد الورقي «البنكنوت»: وهي الأوراق المطبوعة كعملات من المؤسسات المعتمدة ولكل دولة نقدًا يصدر مصرفها المركزي ويضمن قابليتها للتداول.

النقد الخطي«الشيكات السياحية»: وهي وثائق قابلة للصرف بعد توقيع الدافع الذي يفتح حسابًا لمصدر هذه الوثيقة مثل الشيكات العادية كما يشمل شيكات المسافر.

بطاقات وكتب الاعتماد: وهي بطاقات تصدرها المصارف لعملائها تسمح لهم إبرازها وتوقيع الفواتير بدفع التزاماهتم، حيث يحمل صاحب الاستحقاق الفواتير للمصرف الذي أصدر البطاقة ويسجلها لحسابه، وهنا كنماذج عديدة تستخدم في انحاء العالم مثل أمريكان إكسبريس أو ماستركارد.

التحويل البريدي أو البرقي: ويتم بأمر السائح تحويل مبلغ من المال حسب حاجاته يحول عن طريق مصرف في بلده إلي فروع المصرف أو مصارف يتعامل معها موجودة في المدن الأخري.

قسائم الاشتراك: وهي بطاقات تزود بها مكاتب السفر أو الشركات السياحٍ المشتركين في برنامجها السياحي أو حتى لأي سائح لقاء المال، يستخدمها بدلاً من النقود، بطاقة الإفطار، بطاقة للغداء، كما هو معمول به في بعض سلاسل الفنادق.

وسائل أخرى: مثلاً في مختلف البلدان يقبض المبلغ من السائح ويبلغ مكتب السفر في البلد المزار بالإنفاق على السائح ويتم الحسابين المكتبين وحسم ما دفعه كل مكتب عن السياح الذين أرسلهم المكتب الآخر، «النظام الشامل».

الدخل السياحي:

إن الهدف الرئيسي لتفعيل وتنشيط السياحة لكل من الدول المتقدمة والدول النامية هو زيادة الإيرادات من النقد الأجنبي الناتج من إنفاق السائحين الأجانب على شراء السلع والخدمات السياحية في الدول المضيفة من أجل

---

٢٥ () مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٨، ص ١٥٥.

تحسين وضعية ميزان المدفوعات في هذه الدول.

أ - تعريف الدخل السياحي:

لقد وردت العديد من التعاريف للدخل السياحي بحسب معيار طرق احتساب الدخل القومي الثلاث. وسوف نختار ثلاثة تعاريف كل منها يمثل طريقة من طرق احتساب الدخل القومي وكالآتي(٢٦):

موجب معيار طريقة الدخول المكتسبة: يعرف الدخل السياحي على أنه « مجموع الريوع والأجور والفوائد والأرباح التي يحصل عليها الأفراد نظير تقديم عوامل الإنتاج السياحية للمشاريع السياحية خلال مدة سنة».

بموجب معيار طريقة الإنفاق: يعرف الدخل السياحي على أنه «كل ما ينفقه السياح المواطنين والأجانب داخل البلد المضيف على شراء الخدمات السياحية وغير السياحية يضاف إليها الرسوم المتحصلة منهم في المطارات والموانئ ومناطق الحدود وكذلك أجور النقل والنشاطات الأخرى وتأشيرات المرور خلال مدة سنة».

بموجب معيار طريقة الناتج أو القيمة المضافة: يعرف الدخل السياحي على أنه «القيمة المضافة الحقيقية المتحققة في القطاع السياحي جراء ممارسة تقديم الخدمات للسياح المحليين والأجانب خلال مدة سنة».

طريقة القيمة المضافة لاحتساب الدخل السياحي: لأنها تقوم على أساس تقسيم الاقتصاد القومي لعدة قطاعات بما فيها القطاع السياحي، ثم نقوم باحتساب الدخل لكل قطاع ثم تجمع دخول القطاعات للوصول الى الدخل القومي. لذلك فإن أنسب الطرق لاحتساب الدخل السياحي هي طريقة القيمة المضافة.

طريقة الدخول السياحية المكتسبة: إن الدخل السياحي بموجب هذه الطريقة هو مجموع الدخل (الريوع، الفوائد، الأجر، الأرباح) المتحقق للأفراد العاملين في القطاع السياحي نظير تقديم عوامل الإنتاج (المواد الأولية، رأس

---

٢٦ () إلهام خضير عباس شبر، مدونة منصة اريد، ١٨,١٠,٢٠٢٠ ٣٥vFSOI/https://bit.ly

المال، العمل، التنظيم) للمشاريع السياحية خلال فترة سنة(٢٧).

إن ما تدفعه المشاريع السياحية (الخاصة منها، والمختلطة والعامة) لشراء عوامل الإنتاج السياحية (سواء في مجال الاستهلاك أو الاستثمار) يعتبر دخل لأفراد المجتمع المجهزين للقطاع السياحي بعوامل الإنتاج هذه، ولكن ليس كل ما ينفق من قبل المشاريع السياحية يعني دخل للأفراد العاملين في القطاع السياحي، وبذلك يجب طرح وإضافة بعض العوامل لكي تكون الحسابات الاقتصادية دقيقة كما يلي(٢٨):

الضرائب غير المباشرة علي الإنتاج السياحي: تطرح من الدخل السياحي.

المنح والإعانات الحكومية المدفوعة للمشاريع السياحية: تضاف إلي الدخل السياحي.

الإهلاك في رأس المال السياحي: تطرح من الدخل السياحي.

صافي التجارة السياحية الخارجية: يثبت سالبًا أو موجبًا «التصدير السياحي – الاستيراد السياحي».

وبذلك نتوصل إلي معادلة متكاملة لاحتساب الدخل السياحي بطريقة الدخول السياحية المكتسبة كما يلي:

الدخل السياحي= إنفاق المشاريع السياحية - الضرائب غير المباشرة على السياحة + الإعانات والمنح الحكومية للمشاريع السياحية - الإهلاك في رأس المال السياحي ± صافي التجارة السياحية الخارجية.

طريقة الإنفاق السياحي: إن الدخل السياحي بموجب هذه الطريقة هو مجموع إنفاق أفراد المجتمع على شراء الخدمات السياحية خلال فترة السنة.

إن ما ينفقه أفراد المجتمع على شراء الخدمات الاستهلاكية السياحية وما يدخره للاستثمار السياحي، يعتبر دخلاً لأصحاب المشاريع السياحية، ولكن ليس كل ما ينفقه أفراد المجتمع على شراء الخدمات الاستهلاكية والإنتاجية السياحية يعتبر دخلاً للمشاريع السياحية الوطنية، وبذلك يجب طرح وإضافة

---

٢٧ () نبيل الروبي، مرجع سابق، ص ٧٣.

٢٨ () مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص ١٦٠،١٥٨.

العوامل الآتية لكي تكون الحسابات دقيقة وذلك كما يلي(٢٩):

الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات الاستهلاكية السياحية: تطرح من الدخل السياحي.

الاعانات والمنح الحكومية: تضاف إلي الدخل السياحي.

الإهلاك الحاصل في رأس المال: تطرح من الدخل السياحي.

صافي التجارة السياحية الخارجية: يثبت سالبًا أو موجبًا «التصدير السياحي – الاستيراد السياحي».

الزيادة في قيمة المخزون المتحقق لدى مشاريع القطاع السياحي: يثبت الزيادة في قيمة المخزون السلعي المتحقق خلال السنة .

وبذلك نتوصل إلي معادلة متكاملة لاحتساب الدخل السياحي بطريقة الإنفاق السياحي كمايلي : الدخل السياحي - إنفاق ألأفراد على الخدمات السياحية (أي عوائد المشاريع السياحية) - الضرائب غير المباشرة + الإعانات والمنح والدعم الحكومي للمنتج السياحي- الاهلاك في رأس المال السياحي+ صافي التجارة الخارجية + الزيادة في قيمة المخزون السلعي التابع للقطاع السياحي.

كما هو معروف أن إنفاق الأفراد على السلع والخدمات السياحية يتضمن:

إنفاق الأفراد على شراء الخدمات الاستهلاكية السياحية.

إدخارات الأفراد الموجهة للاستثمار السياحي.

وبعد إدخال الملاحظات الأخيرة للمعادلة نحصل على المعادلة النهائية :

الدخل السياحي= عوائد المشاريع السياحية جراء تسويق المنتج السياحي + الادخارات الموجهة للاستثمار السياحي - الضرائب غير المباشرة + الإعانات والمنح والدعم الحكومي للمنتج السياحي- الإهلاك في رأس المال السياحي + صافي التجارة الخارجية.

هذا هو الدخل السياحي بالمعني الاقتصادي الصحيح، والذي هو حصيلة التفاعل المستمر والقائم بين أفراد المجتمع من جهة والمشاريع السياحية من

---

٢٩ () مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص ١٦٣،١٦٢

جهة أخرى.

مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في الدخل السياحي سواء الإجابية منها أو السلبية.

الاستثمـــار السياحي وإستراتيجيته:

بالرغم من أن الاستثمار السياحي يتشابه مع غيره من الاستثمارات في المجالات الأخري غير السياحية وذلك من ناحية رغبة المستثمرين في تعظيم الربح، إلا أنه يتميز بعدم احتياجه بكم هائل من الاستثمارات كالتي توجه إلي القطاعات الأخرى خاصة إذا نظرنا إلي الأرباح المتوقعة منه في الأجل الطويل، بالإضافة إلي سرعة العائد المتوقع وقصر فترة الانتظار.

أ - ماهية الاستثمار السياحي:

تعتبر الاستثمارات السياحية من أهم الموارد السياحية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتأهيل اليد العاملة الفنية، وذلك بتنويع وإدخال الخبرات في ميدان القطاع السياحي، وهذا بدوره يؤدي إلي التدفقات النقدية، وزيادة التوسع في المناطق السياحية.

ب - استراتيجيات الاستثمار السياحي:

ان الصناعة السياحية العالمية تستثمر أموالاً ضخمة من أجل استغلالها في التجهيزات السياحية، وإن الاتجاهات الملحوظة من خلال النماذج الدولية في مجال دفع الاستثمارات تتشابه في العناصر الأساسية التالية(٣٠):

على مستوى تعريف الأهداف: إن الأهداف العامة الموكلة من خلال السياسات المفعلة للاستثمار الملاحظة في الكثير من البلدان التي التزمت ببرامج تنموية لهذا القطاع تستهدف خاصة:

الاحتفاظ بالقاعدة الاقتصادية السياحية الوطنية.

تحسين استعمال القدرات الإنتاجية.

تثمين القدرات البشرية.

---

٣٠ () مبارك بلاطة، اهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غيرمنشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠١،ص ٩٨.

تثمين وتنمية الموارد السياحية على مستوى التراث، وتسلسلها حسب صنف المنتج.

الاستعمال العقلاني للموارد المالية المتوفرة.

فيما يخص صياغة الاستراتيجيات: إن العناصر المكونة والتي نجدها تتكرر بصفة جادة في استراتيجيات البلدان السياحية تكون في غالب الأحيان مشكلة حول العناصر التالية:

امتصاص بل إلغاء العراقيل التي تمنع المتعاملين بدون تميز لقانونها الأساسي من أخذ دورها كاملاً الموكل لها في تنمية القطاع.

ضمان كل التسهيلات وضمان الامتيازات من أجل تشجيع تطور القطاع الاقتصادي الوطنى.

وضع مختلف الإجراءات التي تضمن التكفل بالمسؤولية التي تقع على عاتق القطاع (التنظيم والتطوير).

ضمان صناديق الاستثمار الخاصة لصالح النشاط السياحي.

تدعيم الإطار القانوني والتنظيمي الذي يمكن ويشجع ويساعد في ضخ مختلف الاستثمارت بمختلف أشكالها.

إعادة التسهيلات والامتيازات والإعفاءات وتطويرها كضمان من أجل إنجاز المشاريع السياحية.

فيما يخص الإجراءات والوسائل التشجيعية: ترتكز الاقتراحات عمومًا حول شكلين من التسهيلات والتحفيزات منها: (٣١).

على المستوي التنظيمي: يتعلق الأمر هنا بما يلي: إعادة تعريف حقل الاستثمار، تحديد بدقة المؤسسات المستفيدة من التسهيلات والامتيازات .

فيما يخص الإعفاءات المالية والتسهيلات: تخفيض أو إعفاء الضرائب والرسوم، وضع نظام مستقل يجمع البنوك والمؤسسات الفندقية أو السياحية المتعلقة بتحويل رؤوس الأموال الآتية من الخارج وكذلك المبالغ المستعملة لغرض تمويل المشاريع (انجاز، استغلال وصيانة)

---

٣١ () مبارك بلاطة، المرجع السابق، ص ص ٨٨، ٨٩ .

خامسًا: مكونات السياحة:

إن من من بين أهم مكونات السياحة وهي كالتالي:

البنية التحتية للفنادق السياحية.

الخدمات السياحية.

وكالات السياحة والسفر.

المنظمات السياحية وصناعة السفر.

الفصل الثالث

التنمية السياحية

أصبحت معظم دول العالم اليوم تولي اهتمامًا متزايدًا بموضوع التنمية المستدامة، فمنذ قمة الأرض التي عقدت سنة ١٩٩٢ بريودي جانيرو بالبرازيل تبنت الدول مجتمعة ضرورة تجاوز مشاكل التدهور البيئي وأن تكتسي التنمية طابع الاستدامة، وذلك من خلال حفظ التوازن بين تلبية الاحتياجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، والمحافظة على العناصر البيئية.

ولا يزال مفهوم التنمية يأخذ معانٍ أخرى، حيث نجد السياحة المستدامة أو ما يعرف بالتنمية السياحية المستدامة بدأت تحتل اهتمامًا متزايدًا لدى صناع القرار نظرًا لما يمكن أن تحققه من عوائد مرتفعة وإسهام متزايد في الناتج القومي، وتوفير فرص عمالة وجذب الاستثمارات، حيث أن السياحة المستدامة تعتبر حركة ديناميكية مرتبطة بالجوانب الثقافية والحضارية والبيئية للإنسان، من خلال مساهمتها بشكل كبير في تلبية احتياجات ورغبات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية، ولهذا نجد الدول العربية بصفة عامة ومصر خصوصًا تسعى جاهدة في الاجتماع بالقطاع السياحي بقصد الارتقاء به لدرجة الامتياز ويتجلى ذلك من خلال الاستراتيجيات والمخططات والبرامج التي تعمل في إطار خطط التنمية المستدامة، حيث تم تقسيم هذا الباب على النحو الآتي:

أولًا: التأصيل النظري للتنمية السياحية.

ثانياً: صناعة السياحة وتحقيق مبدأ الاستدامة.

ثالثاً: السياحة البيئية كمدخل للتنمية المستدامة.

أولاً: التأصيل النظري للتنمية السياحية

تعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من القضايا المعاصرة كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي ومن ثم الدخل القومي، فضلاً عن ما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة.

١ – تعريف التنمية السياحية وعناصرها

أ- تعريف التنمية السياحية: تعرف على أنها:

«الارتقاء والتوسع في الخدمات السياحية واحتياجاتها، وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبًا علميًا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع»(٤٥).

ويعبر عن «مختلف البرامج التي تهدف إلي تحقيق الريادة المستمرة المتوازنة في المواد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة ومتشعبة تضم عدة عناصر متصلة ببعضها ومتداخلة بعضها مع بعض، تقوم على محاولة عملية وتطبيقية للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولي في إطار طبيعي وإطار حضاري من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برامج التنمية»(٤٦).

كما تشير بعض الدراسات: «بأنها تمثل مختلف البرامج التي تهدف الي تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي»)٤٧).

ب- عناصر التنمية السياحية: يمكن إدراج أهم عناصر التنمية السياحية فيما يلي(٤٨):

عناصر الجذب السياحي والتي تشتمل على العناصر الطبيعية مثل: المناخ والغابات، بالإضافة إلي عناصر أخرى من صنع الإنسان كالمتنزهات والمتاحف والمناطق الأثرية والتاريخية.

النقل بأنواعه المختلفة البري والبحري والجوي.

أماكن النوم سواء التجاري منها كالفنادق، وأماكن النوم الخاصة مثل بيوت

٤٥ () نشوى فؤاد، التنمية السياحية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٨، ص ٩٠.

٤٦ () عادل عبد الجواد مسني، التسويق السياحي، دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠١،ص ٥٤.

٤٧ () رفيق بودربالة، مرجع سابق، ص٧٣ .

٤٨ () نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ٠٣، ديسمبر ٢٠٠٦، ص ١٩.

الضيافة.

التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك.

خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء.

كل هذه العناصر تعتبر عناصر تتوقف عليها التنمية السياحية بالإضافة إلي الجهة المنفذة للتنمية سواء القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معًا.

٢ - أهداف التنمية السياحية وجوانبها:

تعتبر قضية التنمية السياحية من القضايا المعاصرة كونها تهدف إلي الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية يهدف زيادة الإنتاجية والإسهام في زيادة الدخل الفردي بحكم أنها أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية، كما تحقق التنمية الإقليمية بكل تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

أ- أهداف التنمية السياحية: وعليه تحدد أهداف التنمية السياحية عادة في المراحل الأولى من عملية التخطيط السياحي، في مجموعة من الأهداف كالتالي(٤٩):

على الصعيد الاقتصادي:

تحسين وضع ميزان المدفوعات.

تحقيق التنمية الإقليمية خصوصًا إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية: تساعد السياحة على تنمية المناطق الريفية والنائية بما يسهم في تحقيق الفرص الاقتصادية المتساوية لسكان تلك المناطق بدلاً من الهجرة إلى المدن الكبيرة المزدحمة، وبالتالي تسهم السياحة بشكل كبير في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

توفير خدمات البنية التحتية: تؤدي تنمية قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المتمثلة في المطارات، الطرق، الموانئ، والمتاحف...

---

٤٩ ( ) اوجاني فاطمة، خردوش احلام، مرجع سابق ، ص ص ٨٤، ٨٥.

الخ وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي للمقيمين والسياح على حد سواء.

زيادة مستويات الدخل: وذلك بما ينفقه السياح أثناء إقامتهم وكذلك تضاعف الاستثمارات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخول للأفراد.

زيادة إيرادات الدولة من الضرائب: يوفر قطاع السياحة مصدرًا مهمًا للتمويل الحكومى يتمثل في عائدات الضرائب للأنشطة الرئيسية (الضرائب على المطاعم، وأماكن الإقامة، ضرائب على المبيعات، رسوم دخول المتاحف والحدائق والمنتزهات العامة ...).

خلق فرص عمل جديدة: يمثل قطاع السياحة مصدرًا رئيسيًا للتوظيف والعمالة، إما بعمالة وطنية مباشرة تتمثل في العاملين في شركات السياحة والفنادق والمحلات السياحية والمرشدين السياحيين، وإما بعمالة وطنية غير مباشرة تحققها القطاعات الأخرى مثل: قطاع الزراعة، الثقافة والصناعات التقليدية والصناعات الغذائية وقطاع البناء والصحة... الخ.

ب- على الصعيد الاجتماعي:

توفير تسهيلات ترفيهية واستجمام للسكان المحليين.

حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

جـ - على الصعيد البيئي:

المحافظة على البيئية ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها.

د- على الصعيد السياسي والثقافي:

نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب.

تطوير العلاقات السياحية بين الحكومات في الدول السياحية.

٣- جوانب التنمية السياحية:

يمكن إجمال أهم جوانب التنمية السياحية في جانبين رأسي وأفقي كما يلي(٥٠):

أ - التنمية الرأسية في مجال السياحة: وتشتمل على مجموعة من العناصر

---

٥٠ () اوجاني فاطمة، خردوش احلام، مرجع سابق، ص ص ٨٤، ٨٥.

التي يعد تحقيقها تحقيقًا للتنمية السياحية وهي:

الاهتمام بالعنصر البشري وتدريبه وتأهيله وإعداده الإعداد الذي يتناسب والمتغيرات العالمية بصفة عامة وفي المجال السياحي بصفة خاصة، وإنشاء الكليات والمعاهد المتخصصة لإدارة الفنادق.

تطوير وتشجيع الدراسات المتعلقة بالتسويق والترويج السياحي وكيفية التواجد الملائم في الأسواق العالمية، وحسن عرض وتوفير قاعدة بيانات خاصة بالقطاع السياحي.

توفير الخبرات والاستشارات اللازمة لتطوير القطاع السياحي بصفة خاصة ودائمة ومستمرة.

تشجيع وتدعيم القطاع السياحي الخاص للتوسع في مشروعات التنمية السياحية.

إصدار القرارات والقوانين المشجعة والمحفزة للعمل في مجال الاستثمار السياحي.

إصدار قرارات داعمة ومشجعة للطيران العارض وتخفيف أو إلغاء رسوم التأشيرات ورسوم الإقلاع تدعيمًا لحركة الطيران القادمة إلي البلاد.

التطوير الدائم لأدوات التسويق والترويج السياحي، والبحث عن أدوات جديدة للتنشيط السياحي بالنشرات والكتيبات والمطبوعات، وتوفيرها للجمهور وفي وسائل الاتصال المباشر من معارض ومؤتمرات دولية ولقاءات وندوات.

إعداد الخرائط والأدلة والفهارس الخاصة بالمناطق الأثرية والفنية والغنية بالمنتج السياحي، والبيانات الخاصة بكيفية الوصول والتعامل والاتصال بالنسبة للسائح الأجنبي والعربي.

وضع الخطط طويلة الأجل للتواجد الدائم في المعارض والأسواق السياحية.

التنسيق والتعاون بين كافة الجهات والإدارات والأجهزة العاملة في مجال السياحة.

وضع الميزانيات المالية المناسبة لتحقيق كل تلك الأهداف وتدعيمها بصفة

مستمرة.

ب - التنمية الأفقية في مجال السياحة: وتشتمل على:

الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية تشجيعًا لإتمام المشروعات السياحية.

تشجيع إقامة القرى السياحية والفنادق الكبرى والمتوسطة لاستيعاب كافة المستويات والأذواق المتنوعة والمتعددة.

إقامة المراكز السياحية المتكاملة ونشرها بالقرب من المناطق السياحية.

تنويع المنتج السياحي وإضافة أنماط سياحية جدية للخارطة السياحية من سياحة الشواطئ والرياضات البحرية، السياحة البيئية والسياحة الدينية وغيرها.

تجهيز وتخصيص الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات السياحية وتوفيرها بأسعار رمزية.

ترميم الآثار وإصلاح المناطق ذات الآثار المختلفة وعرضها العرض الجيد والجذاب.

توفير مناطق سياحية جديدة تشجع على الاستثمار السياحي وتساعد على نشأة المجتمعات العمرانية.

تدريب وتأهيل القوى العاملة والإسهام في إيجاد الوظائف المناسبة لها.

تطوير الإطار المؤسسي والهيكلي لقطاع السياحة لتحسين كفاءته ومقدرته التنافسية.

تدعيم وتشجيع المشروعات المشتركة مع القطاع الخاص لاستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة.

تطوير الوسائل الخاصة بالاتصالات.

٤ - متطلبات التنمية السياحية وعوامل نجاحها:

لقد أصبحت التنمية السياحية تتمتع باهتمام كبير من طرف معظم دول العالم لما تشكله من أهمية في تنمية مواردها إلي جانب مختلف الصناعات الأخرى، وفي هذا المطلب سنحاول إبراز متطلبات التنمية السياحية ثم عوامل نجاحها:

أ - متطلبات التنمية السياحية: حتي يمكن تحقيق التنمية السياحية من الضروري تحقيق متطلباتها والتي تتمثل كما يحددها البعض فيما يلي(٥١):

متطلبات تنظيمية: وهي التي تتعلق بالعوامل التنظيمية والإدارية التي تحدد القواعد والضوابط التي تهم النشاط السياحي سواء وزارات أو أجهزة الثقافة أو القطاع السياحي بأكمله من تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بين الأجهزة المعنية المختلفة.

متطلبات بيئية: وهي التي تختص بحماية البيئة والحفاظ عليها لكي يكون المناخ ملائمًا للنشاط السياحي واستقبال السياح، فالتنمية البيئية مرتبطة بالتنمية السياحية ارتباطًا وثيقا لما لها من دور فعال في عملية الجذب السياحي متضمنة حماية الآثار والموارد السياحية الطبيعية من أخطار تلوث البيئة.

تطلبات إدارية: وهي المتعلقة بإدارة النشاط السياحي والعاملين في المجال السياحي من عمالة ومهندسين وإداريين حيث يجب أن تتوافر فيهم الكفاءة والفاعلية والإلمام بالعمل السياحي ككل خاصة فيما يتعلق بالفنادق والإقامة والتنقل ومواصفاتها التي يجب أن تتوافر فيها

متطلبات عامة: وتتضمن الخدمات التي تقدمها الدولة وتضعها في خطتها العامة مثل: الخدمات التي تقدم لتنمية الحركة السياحية في الدولة .. ولتنمية صناعة السياحة من قرارات وتشريعات وقوانين وتسهيلات للمشروعات السياحية والجمركية وغيرها.

ب- عوامل نجاح التنمية السياحية:

إن أهم عوامل نجاح التنمية السياحية تكمن في ما يلي(٥٢):

العوامل الاقتصادية: من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في نجاح التنمية السياحية نذكر ما يلي:

٥١ () فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، الإستراتيجيات، الأهداف، الأولويات، دار عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠٤، ص ص ٧٠، ٧١.

٥٢ () شرفاوي عائشة، السياحة والتنمية المستدامة، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، العدد١٢، جامعة البويرة، يونيو ٢٠١٢، ص ٢١٩.

التزايد المستمر في قيمة رأس المال الثابت نتيجة تغير قيمة الأراضي المقام عليها المشاريع السياحية والتجهيزات الفندقية والسياحية، ذات التكلفة العالية يتطلب تطوير القطاع السياحي استثمارات مالية كبرى كمتطلبات لبناء قاعدة صلبة لصناعة سياحية من مرافق وخدمات وبنية تحتية.

ضرورة تكامل المنتج السياحي والمشروع السياحي وذلك بأن يتوافر للمشروع الخدمات الأساسية، كالمياه والكهرباء والاتصالات والطرق.

تنوع الاستثمارات الموجهة للتنمية السياحية بين المنشآت كالفنادق والمنتجعات السياحية، ومشروعات الترفيه السياحي، مشروعات النقل السياحي والمرافق العامة الأساسية، والمشروعات المكملة كالمحلات التجارية.

العوامل الفنية: ومن بينها ما يلي:

تمركز الخدمات السياحية ونعني به تجميع الخدمات السياحية المتجانسة في أماكن موحدة مثل مراكز الاتصالات والمراكز التجارية ومراكز الطاقة بغرض تخفيض تكاليف هذه الخدمات ورفع أدائها.

الترابط بين مكونات المنتج السياحي لضرورة توافر الخدمات السياحية إلي جانب عناصر الجذب السياحي.

توفير الطرق الرئيسية المؤدية إلي هذه المناطق وتزويدها بكل وسائل الخدمات الممكنة كالاستراحات، ومحطات الوقود، المطاعم، ...الخ.

المرونة والتميز، أي أن يكون برنامج التنمية السياحية قابل للتوسع وكذلك مشروعاته متميزة عن المناطق الأخرى.

ومما سبق يمكن القول بأن التنمية السياحية تشتمل على جميع العوامل المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحي، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة.

٥- الهيئة العامة للتنمية السياحية في مصر:

فى ضوء الرؤية التى حددت مشاكل ومعوقات التنمية السياحية واقتناعًا من الدولة بأهمية الدور الذى يقوم به قطاع السياحة فى دعم الاقتصاد القومى ولمواكبة التطور الهائل فى مجال التنمية السياحية على المستوى

العالمى فقد صدر القانون رقم ٧ لسنة ٩١ فى ١٩٩١/٣/١٣ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة ونص فى مادته الثانية على إنشاء الهيئة العامة للتنمية السياحية لتتولى إدارة واستغلال والتصرف فى الأراضى التى تخصص لأغراض إقامة المناطق السياحية, والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لتتولى إدارة وإستغلال والتصرف فى الأراضى التى تخصص لأغراض الاستصلاح والاستزراع, وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتتولى إدراة واستغلال والتصرف فى الأراضى التى تخصص لأغراض إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة، وقد ارتكزت فلسفة القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ على جزئية أساسية هى أن يتم إسناد تنمية المناطق الصحراوية خارج كردونات المدن (سياحة - زراعة - تعمير) للجهات المتخصصة التى تملك القاعدة الفنية القادرة على تحمل مسئولية التخطيط والإشراف والتنفيذ والمتابعة لمشروعات التنمية، وعليه صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٣٧٤) لسنة ١٩٩١ بشأن تنظيم الهيئة العامة للتنمية السياحية.

أ - الأهداف العامة لهيئة التنمية السياحية:

الإعتماد على آليات وقوى السوق وتفاعلها فى عملية التنمية السياحية ضمن إطار يتسق مع الأهداف الرئيسية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك من خلال تدعيم قطاع الأعمال السياحى باعتباره القطاع الأكثر ملائمة لصناعة السياحة, وإنسحاب الدولة التدريجى من النشاط الاقتصادى المنافس وحصر دورها فى الإشراف والرقابة كسلطة سيادية تهدف لتهيئة المناخ المناسب للإستثمار فى مجال التنمية السياحية.

تعظيم الموارد الإقتصادية والإجتماعية للدولة من خلال زيادة الحركة السياحية إلى مصر وتشجيع الإستثمارات انطلاقا من تمتع مصر بمقومات سياحية هائلة وتميزها النسبى بما تمتلك من كنوز أثرية ومعالم طبيعية وظروف مناخية يمكن أن تصبح محورًا لجذب حركة سياحية متنوعة الجوانب متعددة الفئات, وفى هذا المجال تقوم الهيئة العامة للتنمية السياحية بالتخطيط الشامل لتوفير العناصر المناسبة لتنويع المنتج السياحى وتشجيع

إنشاء المنتجعات السياحية بالمناطق الملائمة لجذب سياحة الإستجمام والسياحة الترفيهية, وكذا توفير عناصر البنية الأساسية لخدمة انماط السياحة المختلفة كسياحة المؤتمرات والسياحة العلاجية مما يتيح فرصًا أكبر للعمالة.

عدم تحميل ميزانية الدولة أى أعباء إضافية بالنسبة لتوفير البنية الأساسية بالمناطق الجديدة للتنمية السياحية, بحيث يتحمل المستثمر التكلفة فى مقابل تخصيص الأراضى بأسعار مغرية وبشروط ميسرة مع وضع الضوابط الكافية لمنع المضاربة على الأراضى.

اتباع أسلوب التخطيط التأشيرى المتكامل للمناطق السياحية بما يتيح للمستثمر الكبير والصغير مرونة وحرية الإستثمار فى الأماكن التى يراها مناسبة طبقا لدراساته ونوعية المشروع المقترح, وبما يحقق التشغيل الإقتصادى الأمثل لهذه الإستثمارات فى إطار ضوابط التنمية التى تضعها الهيئة, وقد قامت الهيئة بحصر المناطق السياحية, وتم تكليف بيوت الخبرة الاستشارية بإجراء مسح لهذه المناطق ووضع خرائط التنمية السياحية لها, مع إعطاء أولوية للمناطق الجديدة بخليج العقبة والبحر الأحمر وجنوب سيناء.

المحافظة على مرونة سياسة الاستثمار السياحى وتدعيمها بسياسة متوازنة للترويج والتسويق لتشجيع القطاع الخاص على المزيد من الاستثمارات لإقامة القرى السياحية والمنتجعات الترفيهية فى المناطق السياحية الجديدة خارج كردونات المدن.

استراتيجية هيئة التنمية السياحية:

لتحقيق الأهداف العامة للتنمية السياحية تعمل الهيئة من خلال إستراتيجية محددة ترتكز على المحاور والأسس التالية:

المحور الأول .. تغيير دور القطاع العام السياحى وتكثيف دور القطاع الخاص وهذا يعنى صياغة دور جديد للقطاع العام يتحول فيه من المالك والمشغل إلى ممارسة دور المخطط والمشجع والميسر.

المحور الثانى .. تطوير الإطار القانونى بما يتلائم مع خطط تنمية القطاع

السياحي.

المحور الثالث .. إمداد مناطق التنمية بالبنية الاساسية يعد أهم أهداف الهيئة العامة للتنمية السياحية وعدم تحميل ميزانية الدولة بأى أعباء إضافية بالنسبة لتوفير البنية الأساسية للمناطق الجديدة للتنمية السياحية, ومن هذا المنطلق تعمل الهيئة بصفة مستمرة على إيجاد صيغة عملية لتطبيق مفهوم المركز السياحى حيث تقوم الشركة الأم بتوفير مرافق البنية الأساسية للمشروع التنموى على مستوى المركز السياحى وإثبات الجدوى الإقتصادية لهذا النمط من المشروعات.

المحور الرابع .. الحفاظ على البيئة تهدف إستراتيجية التنمية السياحية بهدف تحقيق تنمية متواصلة والتى ترتكز على التخطيط البيئى, وتتوجه للحفاظ على الموارد الطبيعية التى تشكل رأسمال التنمية السياحية, وتتضمن هذه الإستراتيجية الإجراءات التالية:

إعداد مخططات إستعمالات الأراضى للمناطق ذات الأولوية تتيح تطبيق الأنماط المختلفة للتنمية السياحية.

إعداد برامج للمتابعة وتقييم الآثار البيئية.

المحور الخامس.. تحديد أولويات التنمية الشاملة وتحديد المناطق ذات الأولوية إستنادًا إلى الاعتبارات المتعلقة بالخصائص الطبيعية والمحددات الحالية وإمكانيات التنمية المتواصلة.

تم تخطيط واعتماد عدد ٦٧ مركز سياحى .

إجمالى الطاقات السياحية المفتتحة بالهيئة ٦٨,٥٣٣ وحدة سياحية وفندقي ٨٨٣٨٢ وحدة.

اجمالي الطاقات السياحية تحت التشغيل ٦٠٣٢ وحدة فندقية وسياحية ٣٩٦٤ وحدة سياحية.

إجمالى عدد المشروعات السياحية بالهيئة ٨٤٣.

اجمالي الطاقات الفندقية تحت التنفيذ ٢٨٥٩٣ وسياحية ٢٦٨٢٧ وحدة.

اجمالي الطاقات الفندقية لم تبدا التنفيذ ٧٤٧٧٦ وسياحية٦٢٩٢١ وحدة.

إجمالى مساحة تخصيص المشروعات السياحية بالهيئة ٢٩٤,١٣٩,٤٦١ (م٢).

وحدة سياحية: الشقق الفندقية المباعة.

وحدة الفندقية: الغرف الفندقية.

٦- أنماط التنمية السياحية ومعوقاتها

تواجه التنمية السياحية مجموعة من المشكلات والعراقيل التي تشكل تحديًا لها تستوجب ضرورة مجابهتها، وقبل التطرق إلي أهم هذه العراقيل والمعوقات نتطرق أولاً إلي أنماط التنمية السياحية.

أ - أنماط التنمية السياحية: للتنمية السياحية عدة أنماط أهمها(٥٣):

النمط التلقائي: ويكون نتيجة الزيادة في الحركة السياحية بشكل غير متوقع أي يتم التوسع في العرض السياحي على حساب الجودة بإقامة مشاريع سياحية رخيصة ومنخفضة المستوى تستهدف فئة محدودة الدخل ويترتب على ذلك عدة نتائج سلبية أهمها:

التدهور البيئي في مناطق العرض السياحي.

النمو العشوائي غير المخطط في العرض السياحي.

تشويه الصورة السياحية للدولة.

النمط المخطط : ويتم وفق آليات وأسس قائمة على التخطيط الشامل والتكامل ويعتمد على عدد من المقومات أهمها:

الإلمام الكامل بالمواقع والمناطق المستهدفة للتنمية السياحية.

المركزية في مختلف المراحل التخطيطية والإشرافية والرقابية والتنفيذية.

دراسة السوق السياحي عمليًا على المواقع والمناطق المستهدفة.

وضع قوانين وضوابط تكفل الحفاظ على الجانب البيئي.

التكامل من حيث التمويل بين القطاع العام والخاص بما فيه الاستثمار الأجنبي.

ومن أهم أهداف هذا النمط:

تشييد قرى سياحية ضخمة ومتكاملة.

---

٥٣ () دلال عبدالهادي، دراسات في أساسيات السياحة، الفتح للطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٣، ص ٣٦٥.

الحفاظ على البيئة في مناطق العرض السياحي.

السرعة في تنفيذ برامج التنمية السياحية.

رفع مستوى المنتج السياحي.

النمط المكثف: ويختص هذا النمط في تنمية المناطق السياحية الكبيرة والشاسعة، ويعتمد على المقومات التالية:

قدرات اقتصادية ضخمة.

طاقات بشرية مؤهلة.

اتساع حجم السوق الداخلي.

توقعات الارتفاع في الطلب الداخلي.

النمط المتكامل: وفي هذا النوع من الأنماط تتنوع الأنشطة السياحية بشكل تكاملي، وتستخدم في مناطق محددة كالمنتجعات السياحية.

ب- معوقات التنمية السياحية: يمكن إبراز أهم معوقات التنمية السياحية فيما يلي(٥٤):

الافتقار إلى الوعي السياحي: يوضع علي قائمة المعوقات السياحية الافتقار إلي الوعي السياحي وأن الكثيرين يرون أن هذا المعوق إنما هو عنصر ليس من الأولوية بمكان بالرغم من أنه عنصر أساسي في التنمية السياحية وعلي المستوي العام.

تعدد وتضارب التشريعات وجهات الاختصاص الرسمية في مجال العمل السياحي علي المستوي المركزي والمحلي، وعدم وجود جهاز لتنسيق السياسات السياحية.

قصور المرافق السياحية، (الطرق- مطارات .. كهرباء .. اتصالات .. صرف صحي .. مياه)

عدم ثبات وعدم دراسة القرارات الاقتصادية وآثارها السلبية علي السياحة قبل إصدارها واضطراب سياسات الاعفاءات الجمركية.

ضعف الائتمان المصرفي.

---

٥٤ () شرف الدين، سيد محمود ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠ ،٢٥ .

عدم وجود سياسة تسويقية في الخارج تقوم علي أسس علمية مدروسة وتتميز بالاستمرارية والتنوع تبعًا لكل سوق وفتح أسواق جديدة.

التلوث البيئي وانخفاض مستوي النظافة بشكل عام.

معوقات تتعلق بالنظرة العامة للعمل السياحي منها:

عدم تجديد وتطوير المنتج السياحي ونمطية البرامج،

بطء إجراءات التصديق علي المشروعات من الجهات المختصة،

تذبذب قرارات تشجيع الاستثمارات السياحية،

عدم وعي بعض المحليات بضرورة تشجيع العمل السياحي،

ازدواج فرض الرسوم علي المنشآت السياحية من المحليات، عدم التدقيق في اختيار الكفاءات السياحية،

عدم وجود نظم متطورة للمعلومات السياحية يمكن الإستناد عليها في دراسة الأسواق السياحية.

ثانياً : صناعة السياحة وتحقيق مبدأ الاستدامة

تعتبر التنمية السياحية أحد أنواع التنمية إذ يعتبر هذا النوع من التنمية معاصرًا عند العديد من دول العالم، إلا أن التنمية السياحية قد تهمل بعض الجوانب كالجانب البيئي مثلا، ولهذا جاءت التنمية السياحية المستدامة كأداة لإدارة الموارد البيئية لخدمة المجتمعات مع الحفاظ عليها.

١ - ماهية التنمية السياحية المستدامة:

تعتبر التنمية السياحية المستدامة المحور الأساسي في إعادة التقييم لدور السياحة في المجتمع، وقبل التطرق إلي مفهوم التنمية السياحية المستدامة نقوم بإبراز وجوب وضرورة تبني وإدخال مبدأ الاستدامة في التنمية السياحية.

مبدأ الاستدامة في التنمية السياحية: كما أن السياحة المستدامة تصف السياسات والممارسات والبرامج التي لا تأخذ في الاعتبار توقعات السائحين فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية (الطلب) المسؤولة فحسب، ولكن أيضًا احتياجات المجتمعات التي تدعم أو تتأثر بالمشروعات السياحية والبيئة (العرض).

وبالتالي تطمح السياحة المستدامة إلى أن تكون أكثر كفاءة في استخدام

الطاقة وسليمة مناخيًا (على سبيل المثال استخدام الطاقة المتجددة)، وتستهلك كمية أقل من الماء، وتقليل النفايات، والحفاظ على التنوع البيولوجي والتراث الثقافي والقيم التقليدية، ودعم التفاهم بين الثقافات والتسامح، وتوليد الدخل المحلي ودمج المجتمعات المحلية بهدف تحسين سبل العيش والحد من الفقر(٥٥).

٢- تعريف التنمية السياحية المستدامة: تعرف التنمية السياحية المستدامة بأنها:

تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية(٥٦).

السياحة المستدامة Sustainable Tourism هي السياحة التي تأخذ في الاعتبار الكامل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية وتلبية احتياجات الزوار والصناعة والبيئة والمجتمعات المضيفة(٥٧).

وقد جاء تعريف التنمية المستدامة في قاموس (Webster) بأنها: «تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيًا أو كليًا"(٥٨).

وكذلك يمكن تعريف التنمية السياحية المستدامة على أنها: «هي نقطة تلاق ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلي حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، حيث تتم إدارة المصادر بطريقة توفر الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضري

٥٥ () سعيد البطوطي ،مرجع سابق ، https://bit.ly/3g43fVW

٥٦ () عبد الوهاب صلاح الدين، التنمية السياحية، الطبعة الأولي، مطبعة زهران، القاهرة، ١٩٩١،ص ١٨٢.

٥٧ () سعيد البطوطي، https://bit.ly/3g43fVW

٥٨ () نوفل عبد الرضا علوان الكمري، أثر استراتيجية الاستقطاب وبناء رأس المال الحكيم في تحقيق التنمية السياحية، https://bit.ly/3dUfsJV، ٢٠٢٠، ص ٩١

والنمط البيئي للمقصد السياحي»(٥٩).

ومن التعريفات السابقة يمكن أن نصل إلي تطوير مفهوم التنمية السياحية التقليدية بإضافة صفة الاستدامة لها، واعتبار أن التنمية السياحية المستدامة هي عملية إشباع حاجات السائحين الحاليين النفسية، والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السياح في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة.

جدول رقم (١): الفرق بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية(٦٠).

التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
مفاهيم	عامة
تنمية سريعة	تنمية تتم علي مراحل
ليس لها حدود	لها حدود وطاقة استيعابية معينة
قصيرة الأجل	طويلة الأجل
سياحة الكم	سياحة الكم
إدارة عمليت التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية عن طريق السكان المحليين
استراتيجيات	التنمية
تنمية بدون تخطيط	تخطيط أولاً ثم تنمية بعد ذلك
تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل متكامل

٥٩ () فؤاد عبد المنعم البكري مرجع سابق ،ص ٦٠ .

٦٠ () حسانين عطا الله فاروق، التنمية السياحية المستدامة، دراسة تقومية لبعض معايير التخطيط بقطاع الغردقة — سفاجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية السياحة والفنادق جامعة القاهرة، فرع الفيوم ٢٠٠٣ ص ٦٢،

التركيز علي إنشاء وحدات لقضاء الأجازات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
مباني حضرية تقليدية	أنماط معمارية محلية
برامج خطط لمشروعات	برامج خطط مبنية علي مفهوم الاستدامة
مواصفات	السائح
مجموعات وأعداد كثيفة من السياح	حركة أفراد ومجموعات صغيرة
فترات الإقامة قصيرة	فترات إقامة أطول
ضوضاء وأصوات مزعجة	رزانة وهدوء في الأداء
في الغالب زيارة واحدة للمكان	احتمال تكرار الزيارة مرة أخرى للمكان
مستويات ثقافية مختلفة	مستوى عال من الثقافة والتعليم

المصدر: حسانين، عطا الله فاروق، «التنمية السياحية المستدامة: دراسة تقويمية لبعض معايير التخطيط بقطاع الغردقة – سفاجا»، رسالة ماجستير، كلية السياحة والفنادق، جامعة القاهرة، فرع الفيوم،.

٣- أهداف التنمية السياحية المستدامة ومبادئها:

إن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلي تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الاستثمارات في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة، كما ستوفر فرصًا مهمة لمساهمة الأول في إنشاء مشاريع البنية التحتية، خاصة في ظل مفهوم الاستدامة، وتتمثل أهداف ومبادئ التنمية السياحية فيما يلي:

أ- اهداف التنمية السياحية المستدامة : تتمثل أهداف التنمية السياحية المستدامة في(٦١):

الأهداف الاقتصادية:

القضاء علي الفقر المطلق والجوع في العالم.

٦١ () بسام سمير عبد الحميد الرميدي، يحي شحاته حسن رزق، التخطيط السياحي المستدام كمدخل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في مصر،جامعة مدينة السادات ٢٠١٧ ص ٨.

رفع كفاءة وإنتاجية العمل والنمو الاقتصادي.
تطوير الصناعة والتكنولوجيا الملائمة والبنية الأساسية.
ضمان تحقيق إطار عام للاستهلاك والإنتاج المستدام.
الأهداف الاجتماعية:
رفع المستوي الصحي والشعور بالراحة النفسية.
القضاء علي الأمية وتحسين منظومة التعليم.
منع التفرقة وتحقيق المساواة بين الجنسين.
تطوير المجتمع المحلي وإحداث التوازن الإقليمي.
خلق مؤسسات قوية للعمل من أجل السلام والعدالة الاجتماعية.
الأهداف البيئية:
حماية الأحياء المائية في البحار والمحيطات.
توفير الصرف الصحي والإمداد بالمياه النقية.
الاستخدام الكبير لمصادر الطاقة النظيفة.
إنشاء مدن ومجتمعات مستدامة.
الحد من التغيرات المناخية.
المحافظة علي الزراعة المستدامة والغطاء النباتي.
التعاون الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤- مبادئ التنمية السياحية المستدامة: لتحقيق التنمية السياحية المستدامة يجب أن تأخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار(٦٢):

ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن الموقع وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع ويفضل أن يعمل في هذا المركز السكان المحليون الذين يدربون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية.

ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات الضرورية وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث

---

٦٢ () اوجاني فاطمة، خردوش احلام، مرجع سابق، ص ص ١٠٢، ١٠٣.

أي أضرار بالبيئة.

ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة يمكنها أن تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة.

التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين بأهمية البيئة والمحافظة عليها، فكثيرًا ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية، ولكن هؤلاء لا يعرفون أنهم يدمرون قوتهم ومستقبل أولادهم من خلال هذا التخريب، ولذلك يجب التركيز على التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين وللعاملين في الموقع، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك.

دمج السكان المحليين وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيًا وسياحيًا.

توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين مثل الصناعات الحرفية التقليدية ومرافقة الدواب لنقل السياح وتشجيع الزراعة العضوية فضلاً عن العمل كمرشدين سياحيين.

تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة مثل القطاع الخاص والحكومي، والمؤسسات الرسمية والهيئات غير الحكومية والسكان المحليين.

وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية.

تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام واكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى، فيرون بيئة جذابة توفر لهم الخدمات والأنشطة.

٥- أساليب تطبيق مبادئ التنمية السياحية المستدامة ومؤشراتها:

إن أي أسلوب لتطبيق مبادئ التنمية السياحية المستدامة يكون ذو وجهين، أولها كشف المشاكل في الوجهة السياحية وثانيهما تمكين صانعي السياسة من اتخاذ قرارات ضبط مؤشرات الاستدامة الخاصة بالسياحة وتحسين التطلعات

نحو تنمية سياحية مستدامة في بلدانها.

أ- أساليب تطبيق مبادئ التنمية السياحية المستدامة:

يعتبر مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية بمثابة الأسلوب الأمثل للاستجابة للتغيير وما يتطلبه من إعادة هيكلة للعمليات المختلفة، كما أنه تعتبر الإطار الشامل الذي يقدم المعايير البيئية المختلفة التي من خلالها يتم تحقيق الجودة البيئية المختلفة والارتقاء بمستوى التخطيط والتنمية في المناطق السياحية ويهدف مفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة إلى(٦٣):

الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل الأرض والتربة والطاقة والمياه وغيرها.

العمل على خفض نسب التلوث بأشكاله المختلفة الصلبة، السائلة والغازية.

الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النباتات والحيوانات والنظام الأيكولوجي والحفاظ على المناطق ذات الحساسية العالية.

الإبقاء على التراث الثقافي بأشكاله المختلفة من عادات وتقاليد وتراث معماري وغيرها مع العمل على تكامل الثقافات المحلية.

المشاركة المحلية لكافة طوائف المجتمع في عمليات التنمية.

استخدام العمالة والمنتوجات المحلية.

التقليل من الموارد الكيماوية الملوثة للتربة.

وضع سياسة تراعي الشروط البيئية في كافة مراحل التنمية السياحية.

الأخذ بعين الاعتبار شكاوى السائحين.

ب- مؤشرات التنمية السياحية المستدامة:

لقد وضعت مجموعة من مؤشرات الاستدامة الخاصة بالسياحة، واختبرت في عدد من البلدان في إطار مبادرة المنظمة العالمية للسياحة، وقد شرع في استخدام هذه المؤشرات في بعض الوجهات السياحية. والغرض منها رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة وقد قسمت إلي ثلاث مجموعات أساسية

---

٦٣ () محمد ابراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، مرجع سابق ،ص ص٦ ، ٧ .

المؤشرات البيئية:

وتوضع هذه المؤشرات على أساس ضغط النشاط البشري على البيئة في المقصد السياحي، وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الاستيعابية بها، فإنها تفرز مجموعة من المضار التي تتولي أنواع المؤشرات البيئية قياسها وهي:

مؤشر معالجة النفايات سواء كانت نفايات صلبة أو سائلة.

مؤشر كثافة استخدام التربة والذي يقيس إما معدل كثافة السياح إلي السكان المحلليين أو معدل المساحة الذي تحتله البيئة الأساسية إلي إجمالي المساحة.

مؤشر كثافة استخدام المياه الذي يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلي حجم استخدام السكان المحليين، أو حجم استخدام السياح للمياه إلي الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب.

مؤشر حماية الجو من التلوث الذي يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة والمواسم السياحية، معنى ذلك أن التنمية السياحية التي تكتسب صفة الاستدامة تستوجب العمل على عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي للحفاظ على نوعية البيئة ومستوى الإشباع لدى الزبائن.

المؤشرات الاجتماعية:

ترتكز المؤشرات الاجتماعية للتنمية السياحية المستدامة على وقع الانعكاس المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي وتوجد عدة مؤشرات رئيسية لقياس المؤشرات السياحية على الجانب الاجتماعي:

مؤشر الانعكاس الاجتماعي الذي يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعليم ... الخ.

مؤشر رضا السكان المحلين والذي يحدد مستوى الرضا لديهم بالمشاريع السياحية والتجاوب معها.

مؤشر الأمن والذي يقصد به انعكاس تدفق السياح على عنصر الأمن ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي.

مؤشر الصحة العامة والذي يقصد به مدى انعكاس تطور النشاط السياحي

على مستوى صحة الشعب المحلي كقياس عدد الأطباء والممرضين إلي عدد المصابين بالأمراض الجنسية وإلي عدد السكان.

المؤشرات الاقتصادية:

تتعلق المؤشرات الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي وأهم مؤشراته مؤشر العملة الصعبة ومؤشر الدخل والاستثمار.

أهمية التنمية السياحية المستدامة والمقترحات المساهمة في دعمها:

تعد التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلاً عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لعموم أفراد المجتمع، وأصبحت ركيزة من الركائز التي تقوم عليها التنمية الشاملة المستدامة، ولهذا سنحاول إبراز أهمية التنمية السياحية المستدامة وأهم أبعادها.

أ - أهمية التنمية السياحية المستدامة:

إن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية حيث أن تشجيع الاستثمار في إنشاء المشروعات السياحية في اطار الاعفاءات الضريبية على واردات السياحة كما ستوفر فرصًا مهمة لمساهمة الدول في انشاء مشاريع البنى التحتية في البلاد.

ويعد قطاع السياحة رائدًا في خلق التشابكات مع بقية الفروع والأنشطة الاقتصادية حيث الروابط الأمامية والخلفية لذلك القطاع، وتبدو الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية من خلال الآتى(٦٤):

تحسين ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الاجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة، متزامنًا مع ما تحصل عليه

---

٦٤ () صلاح زين الدين، مرجع سابق، ص ص١٧ ،١٩.

الدولة من منافع اقتصادية من حيث الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي فضلاً عما تحققه هذه الصناعة من انتعاش شرائح واسعة من المجتمع.

توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة: إن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفض من البطالة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو إنفاق السواح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون من القطاع السياحي للقطاعات المرتبطه به.

زيادة الفرص الاستثمارية المربحة: يمكن للدولة تحديد مجالات واسعة لعملية الاستثمار في هذا القطاع بما يعمل على الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالواقع السياحي حيث استثمار وتوظيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وتوجيهها صوب المجالات المربحة اقتصاديًا لما يمتلكه القطاع الخاص من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية وإيجاد الوسائل الممكنة في جذب السواح وادخال أفضل أنواع التقنيات والتجهيزات وتحسين طرق وأداء وأساليب العمل وهنا يتطلب إشراف الدولة على صياغة إستراتيجية شاملة أحد أهم بنود عناصرها القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية.

تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم: تؤدي التنمية السياحية إلى توزيع وإنشاء مشروعات سياحية جديدة في المحافظات المختلفة، خاصة وأن المواقع الحضارية والأثرية والدينية تتوزع بين مختلف أرجاء البلاد من شماله إلى جنوبه، مما يعني حصول تنمية متوازنة للأقاليم خاصة المتخلفة منها اقتصاديًا، من خلال إيجاد فرص عمل وتحسين المستوى المعيشي لأبناء هذه المناطق وزيادة رفاهية الأفراد واستغلال الموارد الطبيعية في الأقاليم، وسيترتب على توزيع الدخول بين المناطق أو الأقاليم تحقيق حالة التوازن الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وتنمية وتطوير هذه المناطق باعتبارها أماكن جذب سكاني،

وبالتالي إمكانية الحد من الهجرة من المناطق المتخلفة إلى المناطق الأكثر تطورًا إذ تسهم السياحة في انعاش التجمعات والمستقرات البشرية التي توجد فيها أو قربها المقومات السياحية كما تسهم في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي المناطق المتخلفة إلى المناطق الأكثر تطورًا إذ تسهم السياحة في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي مناطق جديدة.

ب- المقترحات المساهمة في دعم التنمية السياحية المستدامة:

من أجل دعم وتطوير التنمية السياحية المستدامة هناك مجموعة من المقترحات التي يمكن إبرازها وهي كالآتي(٦٥):

ضرورة الاهتمام بتنمية العنصر البشري في قطاع السياحة والفنادق باعتباره أهم عناصر الإنتاج والتفوق في مجال الخدمات بصفة عامة والخدمات السياحية والفندقية بصفة خاصة. وذلك في ظل الاتجاه العالمي نحو تحرير تجارة الخدمات والمنافسة على المستوى الدولي وفقًا لأحكام اتفاقية الجات التي تعتبر إطار عمل منظمة التجارة العالمية.

الاهتمام بتدريب الكوادر البشرية في قطاع السياحة والفنادق فنيًا وإداريًا من خلال الدورات التدريبية داخل الدولة وخارجها من أجل تنمية المهارات الإدارية والسلوكية في التعامل مع السائحين والتعرف على التطورات العلمية الحديثة في الدول السياحية المتقدمة والاستفادة منها.

دعم الدولة للمؤسسات العلمية من المدارس والمعاهد والجامعات التي تهتم بإعداد خريجين بتخصصات السياحة والفنادق والإرشاد السياحي والعمل على تطوير برامجها الدراسية وذلك بالاسترشاد بالمناهج الدراسية والبرامج العلمية للدراسة السياحية والفندقية المطبقة في الدول السياحية المتقدمة، مع الاهتمام بإتقان اللغات الأجنبية كشرط للالتحاق بهذه المعاهد والمدارس وفي كافة مراحل التعليم.

---

٦٥ () سمير سعد مرقص، تفعيل وتنمية السياحة المصرية، مجلة إدارة الأعمال، العدد ١٠٠ القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٦١.

الاهتمام بالتوعية السياحية للمواطنين للعمل على حسن معاملة السائحين والمحافظة على المظهر الحضاري للأماكن والمزارات السياحية والمرافق العامة ووسائل النقل والبيئة المحيطة بالأماكن والقرى السياحية.

الاهتمام بتنمية الكوادر البشرية العاملة في مجال الشرطة السياحية وتنمية مهاراتهم فيما يتعلق بالتعامل مع السياح وإتقان اللغات الأجنبية والسلوك الحضاري والمظهر العام والإلمام ببعض المعارف والثقافة السياحية.

الاهتمام بتنمية العناصر البشرية التي تتعامل مع السائحين في المنافذ البرية والبحرية والمطارات وهم العاملون في مجالات الجوازات والجمارك، والنقل السياحي والبنوك ومكاتب الصرافة ....الخ.

دعم مشروعات البنية الأساسية التي تستفيد من خدمتها مشروعات الاستثمار السياحي وتوفير متطلبات الإحلال والتجديد الدوري لها، ويتطلب ذلك إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية وتسهيل الإجراءات الإدارية والتراخيص اللازمة.

إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في مجالات الطيران المدني وإنشاء إدارة المطارات وفقًا للضوابط التي تضعها السلطات المختصة في إطار الاتجاهات العالمية وخصخصة المطارات وذلك من أجل تحسين خدمات النقل وضيافة السائحين بكفاءة والقضاء على المعوقات التي تواجه السياح أحيانًا عند تعاملهم مع شركة الطيران الوطنية العامة.

التزام مشروعات الاستثمار السياحي بالمحافظة على البيئة الطبيعية والصحة العامة ومراعاة توفير الوسائل والإمكانيات المادية التكنولوجية اللازمة لحماية البيئة من التلوث وأن يكون ذلك واضحًا في دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات السياحية الجديدة والتوسعات المستقبلية وذلك كشرط أساسي للحصول على تراخيص مزاولة النشاط مع مراعاة الرقابة والتفتيش الدوري بواسطة الجهات المختصة واعتبار الإخلال بمتطلبات حماية البيئة سببًا كافيًا لعدم التمتع بالمزايا أو الإعفاءات الضريبية.

زيادة طاقة النقل البري السياحي لاستيعاب الزيادة المستهدفة في أعداد

السائحين خلال السنوات القادمة، ويتطلب ذلك تسهيل الإجراءات والتراخيص اللازمة للقطاع الخاص للاستثمار في النقل السياحي وذلك بالاضافة إلي تطوير شركات قطاع الأعمال العام وتحديث أسطولها البري ليتسنى لها الحصول على تراخيص النقل السياحي بدرجاته المختلفة.

ضرورة اهتمام شركات التامين بتغطية كافة المخاطر التي تواجه مشروعات الاستثمار السياحي والفندقي والتي يمكن أن يترتب عليها خسائر تتطلب تعويض شركات التأمين عنها، وذلك لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها المباني السياحية، والأخطار التي تتعرض لها وسائل النقل السياحي، والأخطار التي يتعرض لها العاملون في المنشآت السياحية، والأخطار التي تتعرض لها الأفواج السياحية.

تبسيط إجراءات الضريبة والجمارك لمشروعات الاستثمار السياحي والفندقي، وكذلك إجراءات تطبيق شروط التمتع بالإعفاءات الضريبية لهذه المشروعات، والقضاء على المنازعات الضريبية التي قد تنشأ بين مصلحة الضرائب ومشروعات الاستثمار السياحي الفندقي.

ثالثاً: السياحة البيئية كمدخل للتنمية المستدامة:

تعتبر السياحة ظاهرة حضارية وسلوكية من ناحية واقتصادية اجتماعية من ناحية أخرى فهي كنشاط إنساني تساعد على انتشار الثقافات وتزيد من حركة التواصل والاتصال بين الشعوب والمجتمعات، بالإضافة إلي أهميتها البيئية كونها تدعوا إلي التأمل في الطبيعة وتسهل الاتصال بها، كما أنها تمكن من الاستغلال الأمثل للموارد والمعطيات البيئية أو التي من صنع الإنسان مع المحافظة عليها وصيانتها، وهذا ما عرف حديثًا بالسياحة البيئية.

هذا النوع من السياحة يسعى إلي ربط الاستثمار والمشاريع والنشاطات السياحية لتنمية المجتمع، مع مفهوم الحماية البيئية والتنوع البيولوجي والثقافي للمناطق السياحية، وفق معادلة تنموية واحدة ومنسجمة في إطار التنمية المستدامة للسياحة التي تتيح العوامل الضرورية للنهوض بالواقع السياحي باعتباره من الروافد الأساسية لتنمية المجتمع في ظل الأفكار التنموية

الشاملة، والتخطيط الصحيح والاستغلال الأمثل للمؤهلات والمقومات السياحية البيئية ووقايتها واحترام التراث والثقافات المحلية.

ولذلك برزت أهمية استخدام المنهج البيئي وتطبيق نظم تحقيق الجودة البيئية في أداء الوحدات السياحية، ومعالجة وإيقاف الهدر البيئي، وجعل نشاط السياحية صديقًا للبيئة، من خلال إقامة مقاصد سياحية بيئية. وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلي ماهية السياحية البيئية وأهميتها وكذلك إلي المحميات الطبيعية ودورها في السياحة البيئية(٦٦).

١ - ماهية السياحة البيئية:

السياحة والبيئة قطاعان يكمل كل منهما الآخر من حيث الرؤية والهدف وتنطوى السياحة على إبراز المعالم الجمالية للبيئة، فكلما كانت البيئة نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعش الاقتصاد. ولكنه بالرغم من الجوانب الايجابية للسياحة البيئية إلا أنها قد تشكل مصدرًا رئيسيًا من مصادر التلوث فى البيئة، والتى تكون من صنع الإنسان، لذا فإنه لابد من تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية، وبينها وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. واتباع طرق حماية الموارد البيئية من خلال حفظ الاستقرار والتوازن البيئي ووقايتها من الانقراض.

٢- تعريف السياحة البيئية:

تعرف السياحة البيئية وفقا للجمعية الدولية للسياحة البيئية التي تم إنشائها عام ١٩٩٠ على «أنها السفر المسؤول إلي المناطق الطبيعية الذي يؤدي إلي حفظ البيئة وتحسين رفاه السكان المحليين»(٦٧).

تعرف السياحة البيئية حسب منظمة السياحة العالمية بأنها « السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وتجليات حضاراتها

---

٦٦ () رفيق بودربالة، مرجع سابق ، ص ١٣٦.

٦٧ () أبو حجز آمنة ابراهيم، موسوعة البلدان العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ١٢٢.

ماضيًا وحاضرًا». ويعتبر هذا النوع من السياحة هام جدًا للدول النامية، لكونه يمثل مصدرًا للدخل، إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة. ذلك النوع من السياحة الذى يترك أقل تأثير ممكن على البيئة ويساعد على دعم السكان المحليين وكذلك الحفاظ على الحياة البرية والموارد الطبيعية وذلك فى كافة الأنشطة والمنشآت التى تعتمد بدورها على استخدام الموارد الطبيعية فى كل مناحى الحياة فيها بداية من الإنشاء وحتى الاستخدام اليومى(٦٨).

ويجب التفريق بين السياحة البيئية والسياحة المستخدمة للبيئة فالغوص لمشاهدة الشعاب المرجانية وسياحة السفارى فى الصحراء هى نشاطات سياحية تستخدم البيئة ولكنها ليست بالسياحة البيئية إلا إذا خضعت لشروط السياحة البيئية(٦٩).

٣ - أنواع السياحة البيئية:

توجد فى مصر عدة أنواع من السياحة يمكن استغلالها والاستفادة منها، وترتبط بالبيئة بصورة مباشرة سواء كانت ملتصقة بالطبيعة أو بالتراث الحضارى، أهمها(٧٠):

سياحة المحميات الطبيعية والتى يطلق عليها السياحة الفطرية.

سياحة المزارع والسياحة الخضراء فى السهول والغابات والمتنزهات وحدائق الحيوان، وهذا النوع سيتم تناوله بشئ من التفصيل فيما بعد.

سياحة الصيد للحيوانات البرية والطيور والأسماك.

سياحة الغوص تحت الماء والألعاب المائية ومشاهدة الشعب المرجانية والتنزه على الشواطئ ودراسة النباتات البحرية، والرحلات الشراعية البحرية، والفنادق العائمة فى البحر الأحمر.

٦٨ () سارة وفيق عبد العزيز، مدخل التنمية السياحية للمناطق الصحراوية – رؤية تطوير واحة سيوة، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العمارة، كلية الهندسة – جامعة عين شمس، ٢٠١٣ . ص ٣ .

٦٩ () صلاح زين الدين،مرجع سابق ، ٢٠١٦ ، ص ٤١.

٧٠ () المؤتمر العالمى الخامس، مرجع سابق، EGYPTAIN journals -https://bit.٢٠٠٤ ly/٣qS٢ZN٨

سياحة الصحارى حيث الهدوء والسكينة ومراقبة الطيور والحشرات والزواحف والتزلج على الرمال وسباقات الصحراء.

سياحة السفارى والرحلات.

تسلق الجبال.

السياحة العلاجية فى المناطق الخالية من التلوث فى الجبال والصحارى، وبالقرب من الينابيع الحارة التى يرتادها السياح والزوار للاستشفاء من بعض الأمراض الجلدية وأمراض المفاصل، العلاج الطبيعى بالرمال والأعشاب الطبية والكهوف والمغارات.

سياحة الاستكشاف والقيام برحلات استكشافية لاستكشاف الصخور.

سياحة المنتجعات السياحية والمعسكرات الصيفية والكشفية.

سياحة الآثار والنقوش والمغارات الأثرية، وتحليل الصخور الجيولوجية.

سياحة المتاحف والمناطق التاريخية والإطلاع على العادات والتقاليد.

مخطوطات التراث والمعارف والعلوم والثقافة.

الحرف التقليدية والصناعات اليدوية بما فيها من إبداع، وتذكارات من أعمال خشبية وجلدية وتطريز ومنسوجات وتحف.

العمارة الهندسية والزخارف والتصاميم والنقوش والجماليات.

اللباس التقليدى والعادات والتقاليد والأكلات الشعبية.

الكرنفالات والمهرجانات الثقافية والمناسبات الوطنية.

٤- مبادئ السياحة البيئية:

لقد وضعت الكثير من دول العالم مبادئ عدة للسياحة البيئية وشروطًا لممارستها، ولعل أهمها مايلى(٧١):

توفير مراكز دخول محددة تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن منطقة السياحة من خلال المجتمع المحلي للمنطقة وإدارة سليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوى بطرق مستدامة بيئيًا، ووضع قوانين صارمة وفاعلة لاستيعاب أعداد السياح وحمايتهم وحماية المواقع البيئية في نفس الوقت وتوفير دعم

---

٧١ () صلاح زين الدين، مرجع سابق، ص ٤٢.

مادى مباشر لجهود صون الطبيعة.

دمج سكان المجتمع المحلي وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيًا وسياحيًا، وتوفير مشاريع اقتصادية للدخل من خلال تطوير صناعات سياحية وتحسين ظروف معيشتهم والتعاون من أجل إنجاح السياحة البيئية بتعاون مختلف القطاعات المختصة بالسياحة والبيئة معًا.

على الطاقة الاستيعابية للمكان تقليص التأثير على البيئة بحساب الزائرين وبناء قاعدة الوعى والتقدير لدور البيئة والثقافة المحلية والتعامل بمبدأ الضيافة لا صيغة بائع الخدمة والعميل.

توفير فرص الاستثمار والعمل لرفع المستوى المعيشى للسكان المحليين واحترام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان واتفاقيات حماية العمال.

٥- أهمية السياحة البيئية:

السياحة البيئية لها أهمية خاصة اكتسبتها من كونها تعمل على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف وفى نفس الوقت تستمد أهميتها من ذاتها والتى تنبع من طبيعة الممارسة ويمكن التعرف على أهم الجوانب فى النقاط التالية(٧٢):

المحافظة على التوازن البيئى ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث، وبالتالى فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلاً من أساليب المعالجة مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة والبيئة.

وضع ضوابط الترشيد السلوكى فى استهلاك المواد أو فى استعمالها، أو استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة وتجدد الموارد وعدم هدرها أو فقدها أو ضياعها وفى نفس الوقت تحقيق أعلى قدر من المحافظة على الطاقة وسلامة المجتمع وحيويته وفاعليته.

توفر السياحة البيئية الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر بمنع الضوضاء والانبعاثات الغازية التى تؤثر على كفاءة الإنسان حيث

---

٧٢ () المؤتمر العالمى الخامس، مرجع سابق ، EGYPTAIN journals -https://bit.ly/٣qS٢ZN٨

تقترب به إلى الفطرة الطبيعية والحياة البسيطة غير المعقدة.

الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية المتمثلة فى المجال الاقتصادى الآمن حيث تعد أماكن ممارسة السياحة البيئية من أكثر الموارد ندرة فى العالم وبالتالى يمكن الاستفادة من عنصر الندرة فى تحقيق التنمية المستدامة بما يمكن تحقيقه من العوائد والارباح، توفير فرص العمل والتوظيف للعاطلين، تنويع العائد الاقتصادى ومصادر الدخل القومى، تحسين البنية التحتية وزيادة العوائد الحكومية.

الأهمية السياسية للسياحة البيئية المتمثلة فى الأمن البيئى بعدم تعرض الدول لإضطرابات بسبب عدم رضا الأفراد عن التلوث أو الإضرار بالبيئة ويتم تصحيح ذلك بالسياحة البيئية.

الأهمية الاجتماعية للسياحة البيئية حيث تعد السياحة البيئية صديقة للمجتمع حيث تقوم على الاستفادة مما هو متاح فى المجتمع من موارد وأفراد حيث تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع ونقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات منفتحة وتعمل على إبقاء المجتمع فى حالة عمل دائم والتقليل من المخاطر الموسمية وما ينشأ عنها من قلق واضطراب اجتماعى.

الأهمية الثقافية للسياحة البيئية القائمة على نشر المعرفة وزيادة تأثير المعرفة على تطوير وتقديم البرامج السياحية البيئية ونشر ثقافة المحافظة على البيئة والمحافظة على الموروث والتراث الثقافى الإنسانى، وثقافة الحضارة والمواقع التاريخية، وصناعة الأحداث والمناسبات الثقافية والعمل على الاستفادة من الثقافة المحلية مثل الفنون الجميلة والآداب والفلكلور وسياحة الندوات واللقاءات الثقافية.

الأهمية الإنسانية للسياحة البيئية حيث تعد نشاطًا إنسانيًا تعمل على توفير الحياة الجميلة للإنسان حيث تقدم له العلاج من القلق والتوتر وتوفر له الراحة والانسجام واستعادة الحيوية والنشاط والتوازن العقلى والعاطفى وصفاء النفس وعلاج لأمراض العصر.

٦ - المحميات الطبيعية ودورها في السياحة البيئية:

تسعى معظم الدول من أجل المحافظة على البيئة والطبيعة كما تسعى من أجل تحقيق التوازن بين العناصر المكونة لهما، ومن هنا برز دور المحميات الطبيعية التي تعد عملية تنموية شاملة ترتبط بالإنسان وعلاقته بالبيئة، كما تؤدي إلي استدامة البيئة الطبيعية.

٧- تعريف المحميات الطبيعية:

هي مساحة أرضية أو مائية تمتاز بالتنوع النباتي والحيواني والأحياء الدقيقة، تتعايش فيما بينها وفق نظام أو نظم بيئية معينة. وقد يكون بعضها معرضًا للتدهور، تخصص هذه المنطقة لحماية الأحياء التي تقطنها بحيث تكون هذه الحماية هي المنظم للعلاقة بين النشاطات البشرية والمواقع الحيوية وخاصة السكان القاطنين في المحمية أو حولها، والذين سبق لهم الاستفادة من مواردها الطبيعية المتعددة، وتكون عادة تحت إشراف الحكومة(٧٣).

يعد مصطلح محمية حيوية من المفاهيم والمصطلحات البيئية الحديثة، حيث تم طرحه ضمن برنامج الإنسان والمحيط الحيوي الذي أنبثق عن مؤتمر المحيط الحيوي الذي تم عقده في باريس عام ١٩٦٨، كما تم طرحه في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، الذي عقد في استكهولم عام ١٩٩٢ حيث تم تعريف المحمية الحيوية على أنها: «وحدة إيكولوجية سواء كانت وحدة يابسة أو مائية، وتتصف بمجموعة من الخصائص مثل أن تمثل نموذجًا من الأقاليم الجغرافية الحيوية، وأن تمثل نظامًا إيكولوجيًا منتخبًا، أي وحدة ايكولوجيا منتخبة»(٧٤).

٨ - أهداف المحميات الطبيعية:

يهدف إعلان وتأسيس وإدارة المحميات عمومًا إلى(٧٥):

الحفاظ على العمليات البيئية (الإيكولوجية) التي ترتبط باستمرارية

٧٣ () محمد علي احمد، المحميات الطبيعية في مصر -٢٠٠٧- https://bit.ly/36ifMyW

٧٤ () بركات كامل النمر المهريات، الجغرافيا السياحية والأقاليم السياحية في العالم، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص١٨١.

٧٥ () محمد علي احمد، مرجع سابق.

الحياة وبقاء الإنسان، وذلك من خلال حماية الأنواع النباتية والحيوانية الموجودة وخاصة المهدد منها بالانقراض والذي يشكل أضعف الحلقات في السلسلة الغذائية من حيث الواقع وبنفس الوقت أقواها من خلال أهميته وضرورة الحفاظ عليه.

البحث العلمي في مجال الأحياء والنظم البيئية.

صون وحفظ المصادر الوراثية النباتية والحيوانية الوطنية.

الاستخدام المستدام للموارد الحيوية والنظم البيئية الطبيعية.

الاستثمار السياحي البيئي للمحمية بالشكل الذي لا يؤثر سلبًا على مكوناتها الحيوية.

التربية وزيادة الوعي الجماهيري بأهمية الأحياء.

الحفاظ على التراث الوطني في استثمار الموارد الطبيعية المتجددة والتراث الطبيعي وصيانتهما.

٩- أنواع المحميات الطبيعية(٧٦):

المحمية الطبيعية العلمية: وهي مساحة أرضية أو مائية أو كليهما تتميز بنظم بيئية أو ملامح شكلية أو تضم أحياء متميزة أو متوطنة وتشكيلات جيولوجية.

محمية الحياة البرية: وهي مساحة أرضية أو مائية أو كليهما (سبخات، أنهار، حوائج، بحيرات...) لم يجر عليها أي تعديلات أو معدلة بشكل طفيف، وتحتفظ بخصائصها الطبيعية، ولا يوجد فيها أي سكن دائم يتعارض مع أهداف المحمية، وتحمى وتدار لحفظ حالتها الطبيعية.

محمية الإنسان والمحيط الحيوي: وهي مساحات كبيرة من النظم البيئية الطبيعية، تحمى من أجل الإرتقاء بالعلاقة المتوازنة بين الإنسان والطبيعة.

المنتزه الوطني: وهي مساحة واسعة من الأرض أو الماء أو كليهما وتتميز بخصائص بيئية أو جيولوجية أو جمالية أو بغطائها النباتي، وقد تكون على شكل أراضي رطبة أو مائية (بحيرات، أنهار).

المحمية البحرية الشاطئية: وهي جزء من البيئة الشاطئية أو البحرية

---

٧٦ محمد علي احمد ، مرجع سابق.

الوطنية أو كليهما معًا تخضع لقوانين وأنظمة وطنية تؤمن حماية النظم البيئية البحرية والشاطئية ومكوناتها بما في ذلك الملامح التاريخية والتراثية.

المحمية الوقائية: وهو موقع واسع يمكن أن يكون أجرداً أو ذو نسبة تغطية نباتية وحراجية متدنية ويتعرض لأخطار طبيعية أو بشرية ويتطلب الحماية وإعادة التأهيل.

محمية التراث الطبيعي العالمي: وهي محمية تحتوي على الأشكال الطبيعية التي تعتبر ذات أهمية عالمية أصلية.

محمية طبيعية ذات أهمية خاصة: هي مساحة محدودة من الأرض أو المياه أو كليهما معًا تحتوي على نظام بيئي أو أنواع حية فريدة لا توجد في أماكن أخرى على المستويين الوطني والدولي.

إن كلمة التنمية تعتبر محورًا مشتركًا لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها وهي تهدف إلي تحقيق التحسين المتواصل لرفاهية المجتمع، ومع تفاقم مشكلة التدهور البيئي وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية، وبعد أن دقت منظمة الأمم المتحدة ناقوس الخطر بتعرض كوكب

الفصل الرابع

التنمية الاقتصادية

الأرض للأخطار البيئية، جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع للمفاهيم التنموية السابقة(٧٧).

١- ما هية التنمية الاقتصادية:

إن موضوع التنمية الاقتصادية ليس حديثًا بل هو حاضر منذ فترة طويلة من الزمن فظهوره كان مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا يزال هذا الموضوع يحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وعملية التنمية الاقتصادية ليست تلقائية وسهلة فهي تتطلب وقتًا طويلاً وفي الواقع أنها لا تقوم على أسس مادية فقط، بل تتطلب قبل ذلك تخطيطًا واسع النطاق لحصر الموارد المتاحة، علما بأن المسؤول عن هذا التخطيط هو الإنسان باعتباره صانع التنمية، لكن هذا لا يعني تجاهل دور الإمكانيات المادية في عملية التنمية، لذلك نجد البلدان المتخلفة تسعى إلي البحث عن تنمية مواردها الاقتصادية على أساس التخطيط الشامل الذي يتناول كافة قطاعات الاقتصاد الوطني ويضمن تحقيق التوازن في نمو هذه القطاعات.

أولاً: ماهية التنمية: التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعتبر وسيلة الإنسان وغايته(٧٨).

أهداف التنمية: تهدف التنمية إلي ما يلي(٧٩):

عملية شاملة لجميع جوانب المجتمع الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والإدارية، حيث تتعامل معه باعتباره نظامًا كاملاً ومتكاملاً.

عملية مستمرة، فهي لا تقف عند حد معين من التغيير، كما أنّ عملية تطبيقها للحصول على النتائج المطلوبة تحتاج إلى وقت طويل؛ لأنّ التغيير

---

٧٧ متاح علي https://bit.ly/kWucvb٣ تاريخ الاطلاع ٩ مارس ٢٠٢١

٧٨ () متاح علي https://bit.ly/tAKbb٣٠ تاريخ الاطلاع ٩ مارس ٢٠٢١

٧٩ () متاح علي موضوع.كوم https://bit.ly/cH٩q٦٣٠ تاريخ الاطلاع ٩ مارس ٢٠٢١

يحصل في البنية الأساسيّة للمجتمع.

عملية مخططة، فلا يمكن البدء بأي شكل من أشكال التنمية إلا بعد تحديد الأهداف الرئيسية منها، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال عملية تخطيط ذات أسلوب علمي منظم.

عملية استثماريّة؛ حيث ترتكز على استثمار الموارد البشريّة والماديّة الموجودة بهدف تحقيق النتائج.

عملية إدارية يرتكز النجاح فيها على كفاءة الإدارة في الدولة، وبتعاون جميع المؤسسات فيها سواءً كانت حكوميّة أم خاصة.

عمليّة التنمية تهدف إلى النهوض بأفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية لهم.

٢ - مقومات التنمية الاقتصادية: تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مقومات من أبرزها ما يأتي:

- الموارد الطبيعية: اختلف الكُتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأنها تلعب دورًا أساسيًا في عملية التنمية، في حين يرى آخرون أنها لا تلعب دورًا حاسمًا رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، فهناك بعض الأقطار إستطاعات أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، فالبلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث يحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر.

أما الأقطار النامية فهي لا تعاني من شحة في الموارد الطبيعية بل تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها، وذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية ونقص رأس المال وانخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة وما إلى ذلك والتي تمثل المقومات الأساسية للتنمية(٨٠).

إذ يتطلب الأمر توفر شرطين لاستغلال الموارد هما:

---

٨٠ () فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ص١٨٥،١٨٤.

أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجها واستخدامها.
أن يوجد طلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها.
أما إذا غاب أحد الشرطين فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد(٨١).

- الموارد البشرية: إن الموارد البشرية تلعب دورًا هامًا في عملية التنمية، فالإنسان غاية التنمية ووسيلتها، فمن المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، إذ يعتبر أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات وهو المستهلك أيضًا.

وبالتالي فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج وتبادل واستهلاك وما يرتبط بها من وظائف أخرى من ادخار واستثمار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوب فيها، إنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان، وما يتمتع به من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة وتبني السياسة الاقتصادية التي تعمل باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية(٨٢).

رأس المال: يعتبر رأس المال من حيث توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات ومعدلات تغيرها، وعليه فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة، وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني، وينظر إليه عادة كنسبة من قيمة الإنتاج الموجه فعلا لتكوين رأس المال في المجتمع من جهة، وقيمة الإنتاج الوطني من جهة أخرى، ولا شك أن زيادة معدل الاستثمار هذا في دولة ما يعني أن الدولة تبذل مجهودًا كبيرًا لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها، وذلك بإقامة مصانع جديدة، بالإضافة إلى الحصول على المبتكرات والتكنولوجيا الحديثة التي تساعد كثيرًا

٨١ () محروس إسماعيل، دراسات في الموارد الاقتصادية الجزء الأول، شباب الجامعة، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص٢١.

٨٢ () أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٧٤.

في زيادة إنتاجية العمل، وهنا تبرز الأهمية القصوى لرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية ومن ثم زيادة ورفع مستوى الإنتاج الوطني(٨٣).

التكنولوجيا: عرف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع، والتكنولوجيا تساهم في:

زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق الاكتشاف والابتكار.

اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية.

وقد تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الراهن بسبب عوامل عدة منها:

معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي.

اعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب، بل على القدرة على إنتاج سلع جديدة أو ابتكار وسائل إنتاج جديدة، التي من شأنها أن ترفع من جودة ونوعية وكمية الإنتاج، وبالتالي تحقيق فائض معتبر ومن ثمة تحقيق التنمية والمساهمة في النمو الاقتصادي(٨٤).

٣ - عقبات التنمية الاقتصادية:

تعترض عملية التنمية الاقتصادية مجموعة من العقبات ذات طابع اقتصادي، اجتماعي، إداري، سياسي، والتي تجعل العمل من أجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب، وفي هذا الصدد سوف يتم التركيز على أبرز هذه المعوقات:

العقبات الاقتصادية: من بين العقبات الاقتصادية التي تعترض عملية التنمية الاقتصادية نذكر ما يلي:

---

٨٣ () محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٤٢ .

٨٤ () فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص ٢٠٢،٢٠٣

حلقة الفقر المفرغة: ويشير مضمونها إلي أن الدول المتخلفة تواجه عقبات تبادل التأثير فيما بينها، إذ أن أي عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى، ويرى البعض بأن الدول النامية تواجه حلقة مفرغة رئيسية وهي ما يطلق عليها بالحلقة المفرغة للفقر والتي يمكن تمثيلها كما يلي في شكل (١).

وتشير هذه الحلقة إلي أن الدول النامية تعاني من عقبات تقف حاجزًا أمام تحقيق عملية التنمية فيها، وهي تمثل أسبابًا مهمة في انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض الادخار والذي يترتب عليه انخفاض الاستثمار، وبالتالي استمرار التخلف ويمكن للحلقات المفرغة ذاتها أن تؤدي إلي التخلف بواسطة هذه العقبات، وذلك من خلال الاعتماد على التأثير المتبادل التراكمي بين العوامل التي تشكل هذه العقبات التي تشكلها الحلقات المفرغة باتجاه رفعها، وبالتالي على واضعي السياسة الاقتصادية أن يتجهوا إلي كسر أهم هذه العقبات(٨٥).

قلة المهارات العمالية التي تؤدي إلى انخفاض القدرة على التخطيط والتنظيم.

عدم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة توزيعًا أمثل.

ضعف البنيان الصناعي والزراعي.

سيادة الإنتاج الواحد.

ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة(٨٦).

مشكلة الفساد، يعتبر الفساد ظاهرة عالمية فهي ليست لصيقة بدولة معينة، ولكنها توجد في كافة الدول مع وجود تباين في حدودها وانتشارها والاعتراف بها، وهذه الظاهرة تحد وتقلص من مستويات التنمية الاقتصادية، وتزداد هذه

---

٨٥ () أحمد عارف عساف، محمد حسني الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة الاردن ،٢٠١١ ، ص ٢٢٢ .

٨٦ () محمد شفيق، السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٨، ص ص ٧٠، ٧٧.

الظاهرة انتشارًا في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة(٨٧).

العقبات الاجتماعية والسياسية والفكرية:

تعترض الدول النامية صعوبة التغلب على الكثير من العادات والمفاهيم التي لم تعد تتلاءم ومتطلبات المجتمع الحديث والتي تؤثر تأثير سلبي على التنمية مثل كثرة الإنجاب مقارنة بدخل الفرد، فيصعب تعليمهم، علاجهم، توفير السكن الملاءم، والعادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى إسراف الحكومات في استخدام موارد المجتمع بما لا يتفق ومقتضيات التنمية.

أما المعوقات السياسية فتتمثل في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولة، الأمر الذي يؤدي إلي تضاؤل رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية فيؤثر ذلك مباشرة في التنمية(٨٨).

العقبات التكنولوجية والتنظيمية:

حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها لوحده، بل يجب أن يكون هناك تعاون ما بينه وبين القطاع العام في ذلك، من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات ليلحق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية، بالإضافة إلى سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي وتسرب العمالة الماهرة من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية .وللقضاء على هذه العقبات وخاصة العقبات التكنولوجية والتنظيمية يجب التوجه نحو مشاركة القطاع الخاص في المشاريع والاستثمارات المختلفة من أجل الاستفادة من خبراته في التسيير والإدارة، وضمان لنقل التكنولوجيا وبالتالي التحكم في الجودة والتكلفة(٨٩).

٨٧ () رفيق بودربالة ، مرجع سابق، ص ٩٤.

٨٨ () فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض السعودية، ١٩٨٥، ص ٤٥.

٨٩ () قنادزة جميل، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، ابي بكر بلقايد، رسالة دكتوره منشورة، ٢٠١٨ ، ص ٧٨ .

٤ - الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

لقد شهد الفكر التنموي اهتمامًا متزايدًا من طرف الاقتصاديين وذلك على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها وصولاً إلي مفهوم جديد للتنمية وهو التنمية المستدامة، وتشكل التنمية المستدامة هدفًا من أهداف السياسات الاقتصادية في كل دول العالم ولها تأثير واضح على الموارد الطبيعية وعلى مستقبل التنمية البشرية عمومًا .

محددات تحقيق التنمية المستدامة:

باعتبار التنمية المستدامة عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية تسعى إلي تحقيق أهداف محددة ورفع مستوى معيشة الأفراد بما لا يتعارض مع الحفاظ على الموارد البيئية، فإن الوصول إلي تحقيق هذه الأهداف يتطلب توفير مجموعة من الظروف والعوامل الأساسية ترتكز في معظمها على إبقاء ونقل رصيد رأس المال إلي الأجيال القادمة لا يقل على ذلك المتوفر للأجيال الحالية أو في صورة أفضل منه ويشمل(٩٠):

رصيد رأس المال الطبيعي: يشمل مختلف الموارد الطبيعية الغير متجددة والتي هي معرضة للنفاذ والزوال نتيجة الاستهلاك غير العقلاني لها، والذي لا يستند إلي أسس علمية، لذا فإنه يجب البحث عن بدائل لإحلال أصول أخرى محل رأس المال المستخدم بصورة كلية أو جزئية في النشاط الاقتصادي وإيجاد طرق علمية دقيقة لقياس حجم هذه الموارد الطبيعية التي تطرأ عليها وينادي البعض بعدم ترك الأمور المتعلقة بتخصيص وتسعير هذه الأصول إلي آليات السوق الحر التي لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المستقبل، وذلك باستخدام السياسات العامة للضرائب والقوانين التي تحد من الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، وتضمن حماية حقوق الأجيال القادمة، ومن جهة أخرى إيجاد طرق وتقنيات تسمح بإعادة استثمار جزء من استخدام هذه الأصول لزيادة الطاقة الإنتاجية مستقبلا، وهو ما يتطلب تطوير الأنظمة المستخدمة في الحسابات القومية التي تسمح بتحديد قيمة الجزء المستهلك من رأس المال الطبيعي

---

٩٠ () رفيق بودربالة، مرجع سابق ، ص ص ٩٨ ،٩٩

كأصل من أصول العملية الإنتاجية والذي يساهم في تولي الدخل القومي ولذلك فإن الكثير من التيارات الفكرية تعتبر أن النمو الاقتصادي يرتكز على ثلاث مبادئ أساسية.

قدرة النظام الاقتصادي على الأخذ بعين الاعتبار حماية واستيعاب الطبيعة أثناء عمليات التحويل التى يقوم بها.

قدرته على التنبؤ بالإمكانيات التعويضية بين الموارد القابلة للانقراض والموارد المتجددة.

احترام ظروف إعادة تجديد الموارد الطبيعية المتجددة.

رصيد رأس المال العيني والبشري: يشمل رأس المال المادي مختلف المؤسسات والمصانع وهياكل البنى التحتية، أما رأس المال البشري فيشمل طبيعة وخصائص الأفراد والسكان ومستوى التعليم والصحة والمهارات الفنية والإبداعية التي يتوفر عليها المجتمع، ويعد العنصر البشري من أهم الأصول في عملية التنمية المستدامة لاسيما وأن العائد منه يفوق العائد من رأس المال المادي، ونظرًا لأهمية العنصر البشري فقد تم إدراج مؤشرات التنمية البشرية كأحد مؤشرات التنمية المستدامة، وأصبحت تأتي في مقدمة اهتمامات التوجه العالمي نحو التنمية المستدامة، إذ تعتبر منظمة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بأن التعليم أمر أساسي جدًا في تطوير التنمية المستدامة وتحسين قدرة البشر على مواجهة قضايا التطوير والبيئة، وأدرج برنامج الأمم المتحدة في بداية التسعينات من القرن الماضي مؤشرًا متعدد الأبحاث يعرف بمؤشر التنمية البشرية الذي يرتبط بالحياة والمستوى المعيشي والتعليم، وكذلك الأمور المتعلقة بالرجل والمرأة ومؤشر مساهمة المرأة وإقحامها في المراكز والمناصب الحساسة في الحياة الاقتصادية والسياسية.

٥ - مفهوم التنمية المستدامة:

استخدام مفهوم "التنمية المستدامة" في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، كان المفهوم السائد هو "التنمية" بمعناها التقليدي، وقد برز مفهوم "التنمية" بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها

السياسي، وذلك حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل إنما هو نتاج لتخلفها – وليس لاستعمارها لسنوات طويلة – ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلف وتلحق بالدول المتقدمة.

ولقد كَثُرَ استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول مَنْ أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٨٣ برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (٢٢) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي(٩١).

* من أهم تعريفات التنمية المستدامة:

وفقًا لأحد التعريفات فإنَّ التنمية المستدامة (Sustainable Development) تعرف بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية.

وقد عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧ بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها 'التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها".

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام ١٩٨٩) كما يلي:

التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية

---

٩١ ()الشبكة العربية للتميز والاستدامة – https://bit.ly/3tdo98V

للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية».

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في البرازيل سنة ١٩٩٢: وقد عرفها على أنها «ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستفبل»(٩٢).

٦ – أهداف التنمية المستدامة ومبادئها:

لعب التنمية المستدامة دور فعال في تطوير مختلف نواحي الحياة من خلال تحقيق معدلات نمو مقبولة، ورفع مستوى معيشة السكان وإشباع مختلف حاجات الإنسان والمجتمع والدولة.

وتساهم التنمية المستدامة في الدول النامية في حل مشكلات الواقع الاقتصادي ومواجهة التحديات والمعوقات لها وتحقيق النهوض الاقتصادي المنشود، والذي يستند إلي الجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يقدمها البلد.

أ - أهداف التنمية المستدامة:

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر من عام ٢٠١٥ الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، وفي ١ يناير ٢٠١٦ أدرجت أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومعها أهداف التنمية المستدامة والتي عبارة عن إطار يتألف من ١٧ هدفا و١٦٩ غاية، يمكن من خلالها أن تقوم الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص من توجيه مساهماتهم وقياسها.

تهدف الخطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع والتصدي للتحديات العالمية المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار

---

٩٢ () ف.دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١١.

والسلام والعدالة(٩٣).

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف الثالث: ضمان حياة صحية لجميع الناس من جميع الأعمار وتعزيز رفاههم.

الهدف الرابع: تعزيز التعليم والفرص الشاملة والمنصفة والجودة من أجل التعلم مدى الحياة للجميع.

الهدف السادس: ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع.

الهدف السابع: ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة وحديثة للجميع.

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.

الهدف التاسع: بناء البنية التحتية المرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام ودعم الابتكار.

الهدف العاشر: الحد من عدم المساواة بين الدول.

الهدف الثاني عشر: ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات فورية لمكافحة تغير المناخ وآثاره.

الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وتشجيع استخدامها المستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر وإنهاء تدهور الأراضي ووضع حد لفقدان التنوع البيولوجي.

الهدف السادس عشر: تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة، وتمكين جميع الناس من الوصول إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع وعلى جميع المستويات.

---

٩٣ () سعيد البطوطي، https://bit.ly/٨Gpn٥t٣

الهدف السابع عشر: تعزيز أدوات التنفيذ والشراكة العالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مبادئ التنمية المستدامة :

المثل والمبادئ التي تكمن وراء التنمية المستدامة تشمل مفاهيم واسعة مثل، المساواة بين الأجيال، العدالة بين الجنسين، السلام، التسامح، الحد من الفقر، حفظ وصيانة البيئة، الحفاظ على الموارد الطبيعية، العدالة الاجتماعية، ويحتوي بيان ريو على ٢٧ مبدأ نذكر أهمها(٩٤):

حق الإنسان في حياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة.

لابد من تحقيق التنمية بحيث يتم إشباع الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة.

القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة في أنحاء العالم أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

حماية البيئة يشكل جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية بحيث لا يمكن النظر إليها بمعزل عنها.

الإجراءات الدولية في مجال البيئة والتنمية يجب أن توضح مصالح واحتياجات جميع البلدان.

لتحقيق التنمية المستدامة وجودة حياة أفضل لجميع البشر، على الدول خفض واستبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز السياسات الديمغرافية المناسبة.

تلعب المرأة دورًا حيويًا في الإدارة البيئية والتنموية، ومشاركتها الكاملة هي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

الصراع بطبيعته مدمر للتنمية المستدامة، السلام والتنمية وحماية البيئة عناصر مترابطة لا تتجزأ.

هذه المبادئ يمكن أن توجه جهود الحكومات والمجتمعات والمنظمات لتحديد

---

٩٤ () فاطمة مبارك، التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها، «مجلة بيئة المدن الالكترونية»، العدد ١٣، ٢٠١٦ https://bit.ly/٣٩XxbiA

أهداف التنمية المستدامة ووضع برامج للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف.

٧ - أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة:

ترتبط مؤشرات قياس التنمية المستدامة بأبعادها وتتميز بأنها تتغير من فترة إلي أخرى ومن منطقة إلي أخرى، وأنها متداخلة فيما بينها، وسنبرز أهم أبعاد التنمية المستدامة ومن ثم مؤشراتها.

أولاً: ابعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة أربعة أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي:

البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية، مثل: الطعام، النقل، المسكن والصحة.

البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية(٩٥).

البعد التكنولوجي: إن التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرًا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببًا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك النصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا

---

٩٥ () – فاطمة مبارك، مرجع سابق https://bit.ly/٣٩XxbiA

المجال(٩٦).

ثالثًا: مؤشرات التنمية المستدامة:

لقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات التنمية المستدامة وحصرها على أكمل وجه منذ أوائل القرن المنصرم وكان أبرز تلك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة حيث اقترحت ٥٩ مؤشرًا مصنفًا إلي أربعة أنواع رئيسية هي الاجتماعية، البيئية، المؤسسية، الاقتصادية.

المؤشرات الاجتماعية: إن أهم أبرز المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة ما يلي(٩٧):

مستوى تحقق العدالة الاجتماعية والتي من أهم مؤشراتها: معدل البطالة، الرقم القياسي لتفاوت الدخول، نسبة الفقر في المجتمع، تكافؤ الفرص.

المستوى الصحي ومن أهم مؤشراته: العمر المتوقع للفرد، معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، مستوى التغذية للأطفال، عدد الأفراد لكل طبيب، وعادة يؤدي هذا المستوى إلي زيادة الإنتاجية بالنسبة للأفراد.

خدمات التعليم ومن أبرز مؤشراتها: نسبة الأمية في المجتمع، نسبة خريجي التعليم العالي، نسبة حاملي الشهادات العليا.

الإسكان وأهم مؤشراته: المساحة الأرضية للفرد الواحد.

مستوى الأمن: باعتبار أن منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية جزء من عملية التنمية المستدامة، ومن أهم مؤشراته: عدد الجرائم إلي عدد السكان، نسبة المدمنين للمخدرات إلي عدد السكان.

---

٩٦ () محمود حسين الوادي، علي فلاح الزغبي، دور التخطيط السياحي في إقامة صناعة سياحية متطورة في إطار تنمية مستدامة عامة في المملكة الأردنية، مداخلة مقدمة إلي الملتقى الدولي السنوي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية املستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خضير بسكرة، ٢٠١٠، ص ٥٩.

٩٧ () هشام محمود الأقداحي، مشكلات البيئة والتخطيط في التجمعات الجديده والمستحدثة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص٥٩.

المؤشرات الاقتصادية: إن أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة ما يلي(٩٨):

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويُعد مؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسًا كاملاً فإنه يمثل عنصرًا هامًا من عناصر نوعية الحياة.

نسبة إجمالي الاستثمار إلي الناتج المحلي الإجمالي والذي يقصد به الإنفاق على الإضافات إلي الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حيث يقيس نسبة الاستثمار إلي الإنتاج.

رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي والذي يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الأول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة التي تهدف إلي النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية، وهو يكون على شكل نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

المؤشرات البيئية: من بين المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة نذكر ما يلي:

نصيب الفرد من الموارد المائية: ويرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين الأولي معدل النمو السكاني والمتغيرات الديموغرافية، والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية.

متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة: يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأراضي المزروعة.

كمية الأسمدة المستخدمة سنويا: يقيس كثافة استخدام الأسمدة ويقاس بالكيلوغرام للهكتار.

التصحر: ويقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلي المساحة الإجمالية.

---

٩٨ () رفيق بودربالة، مرجع سابق، ص ص ١١٤،١١٥ .

التغير في مساحة الغابات: يشير هذا المؤشر إلي التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات بنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد.

المؤشرات المؤسسية : تتمثل المؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة في الحصول على المعلومات والإحصائيات حول العالم والتكنولوجيا من خلال(٩٩):

عدد أجهزة التليفزيون والراديو لكل ١٠٠٠ نسمة.

عدد الصحف اليومية لكل ١٠٠٠ نسمة.

عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠٠ نسمة.

عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل ١٠٠٠ نسمة

عدد المشاركين في الانترنيت/ مستخدمي الانترنيت لكل ١٠٠٠ نسمة.

عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة.

الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

---

٩٩ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا، نيويورك، ٢٠٠١، ص ١٣.

مما تقدم، اتضح ما يلى:

أهمية المحافظة على البيئة الطبيعية واستغلال السياحة البيئية لما لها من فوائد علمية وثقافية واقتصادية.

يكون تحقيق التنمية السياحية المستدامة جزء لا يتجزأ من خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية كما يجب أن تركز أهداف وبرامج العمل الذي يستهدف التنمية السياحية على تطوير وترقية الحوافز الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية للسياحة، يجب وضع الخطط الإستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة وصياغتها في التشاور مع القطاع الخاص والجهات الأخرى المستفيدة من القطاع السياحي.

ضرورة مضاعفة الجهود التسويقية المبذولة التي تهدف الي تنشيط الحركة السياحية الوافدة، إدخال تقنيات التسويق السياحي للتعريف بالمنتج السياحي، التعريف علي أهمية التسويق علي كافة المستويات المحلية والدولية وأصبح يمثل أحد عوامل التطور والتقدم علي مستوي الاقتصاديات الوطنية والدولية.

نشر الوعي السياحي في مختلف وسائل الاعلام من أجل نشر السلوك السياحي السليم الذي يتوافق مع التشجيع السياحي وحسن استقبال السياح.

ضرورة تطوير وحماية المواقع السياحية والتاريخية من أجل سياحة مستدامة.

منح تسهيلات بالنسبة للمستثمريين في مجال السياحة وإنشاء صندوق خاص بتمويل المشاريع السياحية الكبري علي أن تكون مطابقة للمعايير الدولية.

إعدد الكوادر البشرية وإشراكهم في اتخاذ القرار من خلال تكوينهم في المعاهد والمدارس السياحية.

وكذلك إعداد رجال الأمن سياحيًا وثقافيًا وتاريخيًا.

الارتقاء بجودة وكفاءة البنية الأساسية والخدمات المتعلقة بالسياحة مثل: الفندق، الطرق، المرافق العامة وسائل النقل والاتصالات من أجل خدمات سياحية على المستوى العالمي للزوار والسياح

وسوف نقوم في الباب الثانى باستعراض وتحليل دور قطاع السياحة المصرى فى التنمية الاقتصادية من خلال، جهود الدولة في تطوير القطاع السياحي، مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني، مساهمة قطاع السياحة في الإنتاج المحلي، مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل، مساهمة قطاع السياحة في ميزان المدفوعات، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق الإيرادات

الباب الثاني
الوضع الراهن للقطاع السياحي المصري

الفصل الأول:
تطور القطاع السياحي في مصر خلال الفترات (٢٠٠٢-٢٠١٠) و(٢٠١١-٢٠١٩)

تعد السياحة في مصر أحد أهم مصادر الدخل القومي بما توفره من عائدات دولارية سنوية، وعوائد العملة الأجنبية التي مكنتها من المشاركة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل البطالة عن طريق توظيف شريحة واسعة من القوى العاملة في مصر، وتعد مصر من أهم الدول السياحية في العالم بما تستحوذ عليه من أعداد السائحين الوافدين في العالم، نظرًا لتميزها بوفرة المزارات السياحية على اختلاف أنواعها، وانتشار المعابد والمتاحف والآثار والمباني التاريخية والفنية والحدائق الشاسعة على أرضها والشواطئ الممتدة علي كل من البحر الاحمر والبحر المتوسط التي تمتد الي اكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر، وامتلاكها لبنية تحتية قوية تقوم على خدمة قطاع السياحة بما في ذلك الغرف الفندقية والقرى والمنتجعات السياحية وشركات السياحة ومكاتب الطيران وسوف نستعرض تطور القطاع السياحي علي فترتين علي النحو التالي:

أولاً : تطور القطاع السياحي خلال الفترة من (٢٠٠٢–٢٠١٠):

لقد تعاقبت السياسات السياحية للنهوض بالقطاع السياحي في مصر بعد إنشاء هيئة تنشيط وتنمية السياحة وتعتبر الركيزة الأساسية لإنطلاق العمل السياحي، وبدأ المشرع المصري التفكير في إنشاء هيئة تنشيط السياحة عام ١٩٥٧م، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئات إقليمية لتنشيط السياحة، وفي عام ١٩٨١ أنشئت الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي جنبًا إلى جنب الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة وذلك طبقاً للقرار الجمهوري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١، حتي أنشئت الهيئة العامة للتنمية السياحية طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٩١ لكي تتبع وزارة السياحة وتختص بوضع خطط تنمية المناطق السياحية والإشراف على تنفيذه، في هذه الفترة لعبت الهيئة دور كبير في المساعدة بالنهوض بالقطاع السياحي من خلال البنية السياحية وبعد

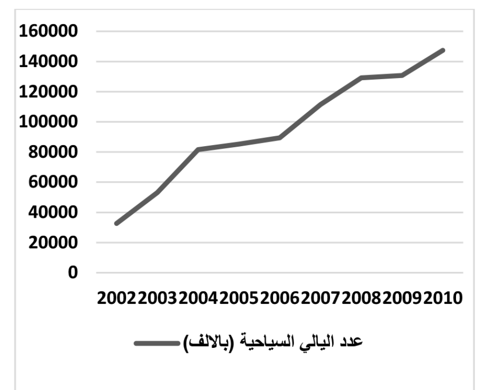
فترات الارهاب في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وحادث برج التجارة العالمي ٢٠٠١، إلا أن القطاع السياحي بعد تلك الفترة حدث فيه تطور في عدد السائحين والليالي السياحية وكذلك في عدد المنشآت السياحية كما هو مبين في الجدول رقم (٤).

جدول رقم (2): تطور القطاع السياحي في الفترة من 2002 الي 2010.

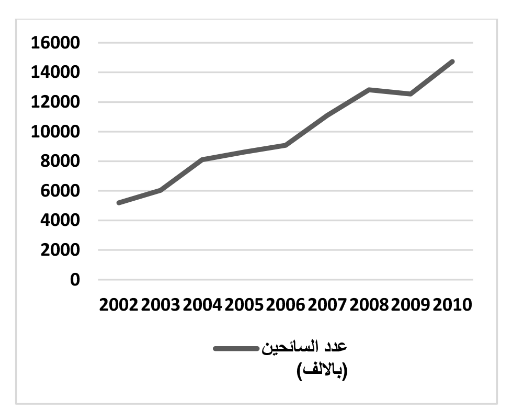
البيان / السنوات	عدد السائحين (بالالف)	عدد الليالي السياحية (بالالف)	عدد المنشات السياحية
2002	5192	32644	1127
2003	6044	53130	1152
2004	8104	81668	1485
2005	8608	85172	1442
2006	9083	89344	1422
2007	11091	111466	1429
2008	12815	129234	1446
2009	12536	130745	1477
2010	14731	147385	1433

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، اعداد مختلفة[1]

من خلال الجدول رقم (٢) والشكل رقم (١، ٢) نلاحظ زيادة الطاقة الاستيعابية للفنادق في مصر خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بشكل سريع كما يلي:



شكل (2) عدد الليالي السياحية



شكل رقم (3) عدد السائحين

في عام ٢٠١٠ زاد عدد السائحين ١٤,٧٣١مليون سائح مقابل ٥,١٩٢ مليون سائح في عام ٢٠٠٢ أي بزيادة ٦٥٪ في عدد السائحين .

وصل عدد الليالي السياحية الي ١٤٧,٣٨٥ مليون ليلة سياحية في ٢٠١٠ مقابل ٣٢,٦٤٤ ليلة سياحية في ٢٠٠٢ أي بزياة ٧٧٪ في عدد اليالي السياحية وذلك نتيجة إلي طول فترة الإقامة للسائحين التي وصلت إلي معدل ١٠ ليالي سياحية.

وصل العدد الإجمالي للفنادق عام ٢٠١٠ إلى ١٤٣٣ الفنادق والقري السياحية والفنادق العائمة مقابل ١١٢٧ فندق في عام ٢٠٠٢، حيث بدأت الزيادة من ٢٠٠٤ بما يعادل ٢٥٪ من الطاقة الفندقية في عام ٢٠٠٢ استمر العدد بتغير طفيف حتي ٢٠١٠.

ثانياً : تطور القطاع السياحي خلال الفترة (٢٠١١–٢٠١٩):

في هذه الفترة كان للأحداث السياسية والارهابية المتعاقبة التي نسردها كالتالي:

ثورة ٢٥ يناير ثم أحداث ٣٠ يونيو التي أعقبها اعتداءات على منشآت الدولة الحيوية.

حادث السياح المكسيكيين عام ٢٠١٥ ضحية لهجوم خاطئ من قوات الأمن المصرية أثناء توغلهم بمنطقة محظورة معتقدة أنهم مجموعة إرهابية مما كان

له أثر ملحوظ على قطاع السياحة في مصر بشكل سلبي.

حادث الطائرة الروسية ٢٠١٦ في شبه جزيرة سيناء.

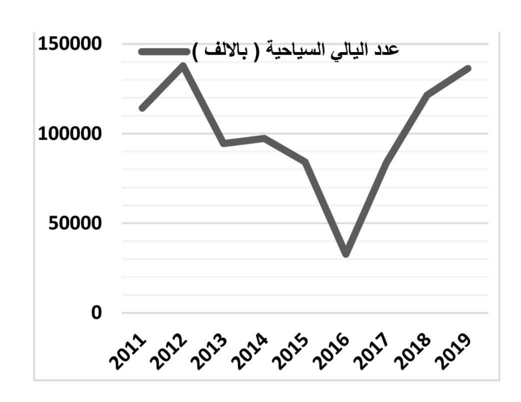
وذلك بخلاف الحرب التي تشنها قوات الأمن المصرية على الإرهاب في سيناء، والأنباء التي تتناقلها وسائل الإعلام المحلية والأجنبية عن سقوط ضحايا بين فترة وأخرى من الجانبين.

تسببت تلك الحوادث المتعاقبة بإحداث خسائر فادحة بقطاع السياحة المصري نظرًا للتحذير للعديد من الدول من السفر لمصر في تلك الأوقات ودعوة سائحيها بمصر إلى العودة لبلادهم بعد تلك الفترة حدث فيها بعض التطورات بالسلب والإيجاب في عدد السائحين والليالي السياحية وكذلك في عدد المنشأت السياحية كما هو مبين في الجدول رقم (٦).

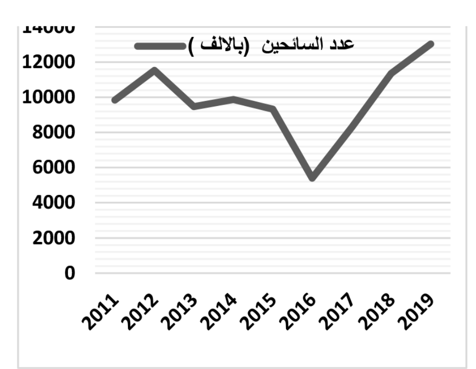
جدول رقم (3): تطور القطاع السياحي خلال الفترة من 2011 إلي 2019.

البيان / السنوات	عدد السائحين (بالالف)	عدد اليالي السياحية (بالالف)	عدد المنشات السياحية
2011	9845	114214	1321
2012	11532	137798	1223
2013	9464	94410	1193
2014	9878	97256	1124
2015	9328	84128	1057
2016	5399	32712	1031
2017	8292	83783	1179
2018	11346	121497	1190
2019	13026	136272	1200

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، اعداد مختلفة [1]



شكل رقم (5) الليالي السياحية



شكل رقم (4) عدد السائحين

من خلال الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٣، ٤) نلاحظ أن القطاع السياحي به تفاوت في الطاقة الاستيعابية للفنادق في مصر خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين كما يلي:

في عام ٢٠١١ تراجع عدد السائحين ليبلغ حوالي ٩,٨٤٥ مليون سائح مقابل ١٤,٧٣١ مليون سائح في عام ٢٠١٠، وبزيادة في عام ٢٠١٢ بعدد ١١,٥٣٢ مليون سائح، ثم تراجع عام ٢٠١٣ إلي ٩,٤٦٤ مليون سائح وصولاً إلي عام ٢٠١٦ بعدد ٥,٣٩٩ مليون سائح، وبدأ تعافي القطاع السياحي في عام ٢٠١٨ بعدد ٨,٢٩٢ مليون سائح وصولاً إلي أعلي معدل في عام ٢٠١٩ بعدد ١٣,٠٢٦ مليون سائح.

في عام ٢٠١١ ترجع عدد الليالي السياحية إلي ١١٤,٢١٤ مليون ليلة مقابل ١٤٧,٣٨٥ مليون ليلة سياحية في عام ٢٠١٠، وبزيادة في عام ٢٠١٢ بعدد ١٣٧,٧٩٨ مليون ليلة سياحية، ثم تراجع العدد عام ٢٠١٣ إلي ٩٤,٤١٠ مليون ليلة سياحية وصولاً إلي عام ٢٠١٦ بعدد ٣٢,٧١٢ مليون ليلة سياحية، وبدأ تعافي القطاع السياحي في عام ٢٠١٨ بعدد ١٢١,٤٩٧ مليون ليلة سياحية وصولاً إلي أعلي معدل في عام ٢٠١٩ بعدد ١٣٦,٢٧٢ مليون ليلة سياحية.

وصل العدد الإجمالي للفنادق عام ٢٠١٩ إلى ١٢٠٠ للفنادق والقري السياحية والفنادق العائمة مقابل ١٣٢١ فندق في عام ٢٠١١ حيث ان العدد تأثر بالأزمات السياحية

خصوصا الفنادق العائمة حيث ان عدد الفنادق العائمة في عام ٢٠١٠ كان ١٩٤ وانخفض إلي ٤٧ فندق عائم عام ٢٠١٧.

الفصل الثاني :
مساهمة قطاع السياحة
في الاقتصاد المصري القومي

تعد صناعة السياحة إحدى ركائز الاقتصاد المصرى حيث تساهم بنسبة ١١,٣٪ من إجمالى الدخل القومى وتوفر حوالي ١٩,٣٪ من إجمالى العملة الصعبة وفرص عمل ضخمة حيث تبلغ نسبة العاملين فى قطاع السياحة حوالي ١٢,٦٪ من إجمالى قوة العمل بمصر، كانت نسبة مساهمة القطاع السياحي من الناتج المحلي قبل جائحة كورونا تمثل حوالي ٤,٨٪.

أولاً : تطور نسبة ما يساهم به قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي:

*** الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠:**

تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة للسفر إلي ان متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي العالمي تصل إلي حوالي ١٠٪ والذي أقرته منظمة السياحة العالمية UNWTO يشير إلي أن مساهمة قطاع السياحة المصري في الناتج المحلي الاجمالي مقدراً بالنسبة المئوية ضعيفة جدًا كما يتضح من خلال الجدول رقم (٨).

جدول رقم (4): تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي في مصر خلال الفترة من (2002 – 2010).

البيان / السنوات	ايرادات السياحة (بالمليار دولار)	الناتج المحلي الاجمالي (بالمليار دولار)	نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %
2002	3,764	94,94	%3,96
2003	4,584	90,66	%5,06
2004	6,125	88,8	%6,90
2005	6,851	91,81	%7,46
2006	7,591	101,6	%7,47
2007	9,303	120	%7,75
2008	10,99	146,9	%7,48
2009	10,76	172,1	%6,25
2010	12,53	196,3	%6,38

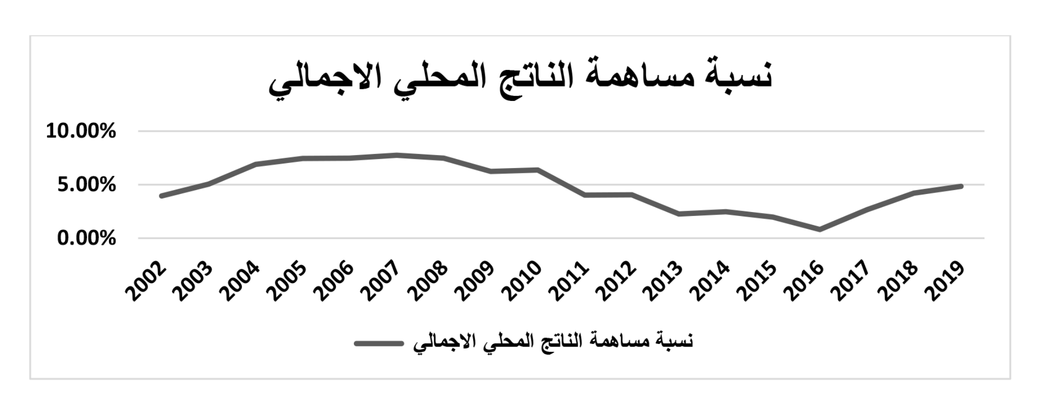
المصدر: البنك الدولي: السياحة الدولية، إيرادات بنود السفر (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)[1]

❊ الفترة من ٢٠١١-٢٠١٩:

جدول رقم (5): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي في مصر خلال الفترة من (2011- 2019).

البيان / السنوات	ايرادات السياحة (بالمليار دولار)	الناتج المحلي الاجمالي (بالمليار دولار)	نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %
2011	8,707	216,8	%4,02
2012	9,94	245,2	%4,05
2013	6,047	268	%2,26
2014	7,208	292,3	%2,47
2015	6,065	309,1	%1,96
2016	2,645	325,2	%0,81
2017	7,775	292,4	%2,66
2018	11,62	274,9	%4,22
2019	13,03	269,9	%4,83

المصدر: البنك الدولي: السياحة الدولية، إيرادات بنود السفر (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)[2]



شكل رقم (6) نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي.

سجلت مساهمة القطاع السياحي انخفاضًا في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٩) وكانت النسبة بمتوسط ٣,٠٣٪، أي انخفض بمعدل ٣,٤٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالفترة الأولي (٢٠٠٢-٢٠١٠).

يتضح من الجدول أن مساهمة القطاع السياحي بدأ في الارتفاع مرة أخرى في (٢٠١٩) لتصل إلي ٤,٨٣٪، أي بنسبة ١,٨٠٪ عن متوسط الفترة من (٢٠١١-٢٠١٩).

وتبقي النسبة ضعيفة إذا ما قورنت مع نسب الوجهات السياحية في المنطقة ويرجع هذا التراجع في السنوات الاخيرة لسنوات الثورة والحوادث الإرهابية التي أثرت سلبًا علي القطاع السياحي في مصر مما أنعكس سلبًا علي نتائج القطاع السياحي.

ثانياً : مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل:

يعتبر قطاع السياحة بشكل عام من القطاعات كثيفة العمالة، ومع ذلك فإن التقدير الدقيق لفرص العمل التي تولدها السياحة عادة ما يكون مهمة صعبة، سواء في مصر أو غيرها من الدول النامية، بيد أن هذه المهمة تصبح أكثر تعقيدًا في مصر نتيجة لاختلاف الممارسات المتبعة في جمع البيانات الوطنية والمنشآت المختلفة المسؤولة رسميًا عن القيام بهذه المهمة(١٠٠).

علمًا بأن معيار التوظيف طبقًا لمنظمة السياحة العالمية لكل غرفة ٠٠,٥ عمالة مباشرة و١,٥ عمالة غير مباشرة ويمكن توضيح مساهمة السياحة في خلق فرص عمل خلال الفترتين (٢٠٠٢—٢٠٠٨) وكذلك (٢٠٠٩-٢٠١٤) علي النحو التالي:

عدد العاملين في الفنادق والمطاعم:

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة(١٠١).

(1) ١٠٠ محيا زيتون، آثار الازمة المالية/الاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر، دراسة لمنظمة العمل الدولية 2010 ص١٦.

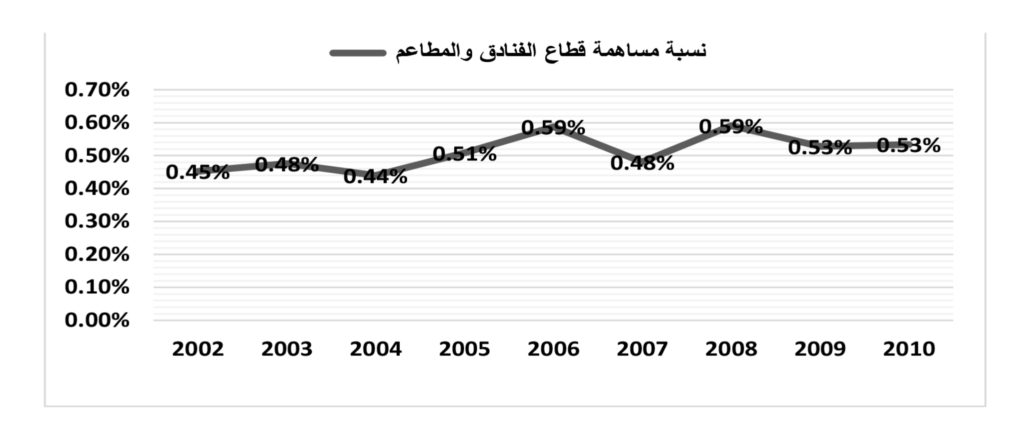
١٠١ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، مرجع سابق https://bit.ly/٣zXW٦٠١

1- عدد العاملين في الفنادق والمطاعم:

جدول رقم (6): تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل خلال الفترة من 2002 إلي 2008 (الفنادق والمطعم).

البيان / السنوات	عدد العاملين بالفنادق و المطاعم	اجمالي عدد المشتغلين	نسبة مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم
2002	3248	718006	0.45%
2003	3371	708110	0.48%
2004	3344	760146	0.44%
2005	3772	742084	0.51%
2006	4114	700274	0.59%
2007	3708	771442	0.48%
2008	4623	782448	0.59%
2009	4114	779262	0.53%
2010	4453	834943	0.53%

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة[1].



شكل رقم (7) نسبة مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم

من خلال الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٦) واللذين يوضحان مساهمة القطاع السياحي متمثلاً في الفنادق والمطاعم في الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠):

يتضح أن مساهمة قطاع السياحة في تلك الفترة بلغ حوالي ٥١, ٠٪، بمعدل بلغ حوالي ٣٤٧ ألف وظيفة وهي نسبة متدنية جداً مقارنة بما هو معروف عالميًا طبقًا لمعايير منظمة السياحة العالمية.

يلاحظ من الجدول التوسع في الطلب السياحي والطاقة الفندقية المشار إليها أعلاه أسفر عن نمو ملحوظ في عمالة الفنادق والمطاعم، ويظهر الجدول تزايدًا في نسبة المشتغلين بالمطاعم والفنادق إلى جملة المشتغلين في الاقتصاد من حوالي .٠٤٥٪ عام ٢٠٠٢ إلى حوالي .٠٥٩٪ عام ٢٠٠٦.

ومع ذلك يبدو أن بيانات عام ٢٠٠٧ تعدد العمالة في الفنادق والمطاعم إلى ٤٨, ٠٪ وهي نسبة أقل من تلك التي سجلت لعام ٢٠٠٦.

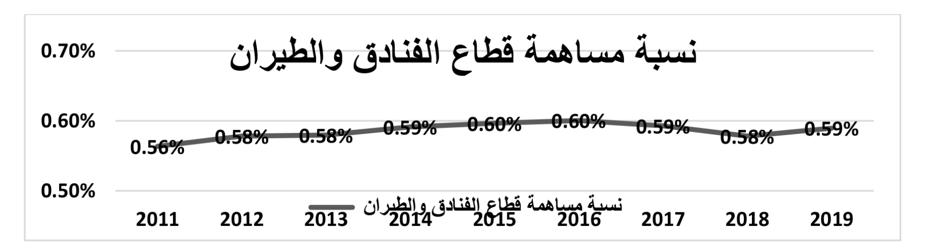
في عام ٢٠٠٨ نسبة العمالة وصلت إلي حوالي ٥٩, ٠٪ بزيادة واضحة عن التي سجلت في عام ٢٠٠٢ نظرًا لزيادة الطلب والتوسع في المشروعات السياحية في البحر الاحمر وسيناء أو الساحل الشمالي.

أعدد العاملين في الفنادق والطيران المدني:

جدول رقم (7): تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل خلال الفترة من 2009 إلي 2017 (الفنادق والطيران المدني).

البيان / السنوات	عدد العاملين بالفنادق والطيران المدني	عدد المشتغلين	نسبة مساهمة قطاع الفنادق والطيران
2011	4761	844814	0.56%
2012	5034	870715	0.58%
2013	5094	878905	0.58%
2014	5050	854108	0.59%
2015	5018	841306	0.60%
2016	4965	826948	0.60%
2017	4855	818788	0.59%
2018	4574	791198	0.58%
2019	4485	760676	0.59%

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، اعداد مختلفة [1]



شكل رقم (8): نسبة مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم في توفير فرص العمل خلال الفترة 2011-2019.

من خلال مطالعة الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٧) واللذان يوضحان مساهمة القطاع السياحي متمثل في الفنادق والمطاعم في الفترة (٢٠١١-٢٠١٩):

يتضح أن مساهمة قطاع السياحة في تلك الفترة بلغ حوالي ٠,٥٩٪ بمعدل ٤٣٨ الف وظيفة وهي اعلي من الفترة السابقة ٠,٠٨٪، بزياد ضئيلة رغم تعرض قطاع السياحة في منتصف تللك الفترة لأزمات وترجع الزيادة للتغير من قطاع الفنادق والمطاعم الي الفنادق والطيران المدني .

ويمكن أن يلاحظ من الجدول انخفاض في الطلب السياحي والطاقة الفندقية المشار إليها أعلاه أسفر عن نمو ملحوظ في عمالة الفنادق والطيران المدني لنفس السبب التغير الاحصائي، ويظهر الجدول تزايداً في نسبة المشتغلين بالمطاعم والطيران المدني إلى جملة المشتغلين في الاقتصاد من ٠,٥٩ ٪ حيث زادت حصة ٢٠١٦ إلى ٠,٦٠٪ مقارنة بعام ٢٠١١.

ومع ذلك يبدو أن بيانات عام ٢٠١٨ تعدد العمالة في الفنادق والمطاعم إلى ٠,٥٨٪ وهي نسبة أقل من تلك التي سجلت لعام ٢٠١٦.

من خلال التحليل لفترتين العمالة في الفنادق والمطاعم أو الطيران المدني (القطاع السياحي)

يلاحظ أنه لا توجد بيانات منفردة تخص القطاع الفندقي وكذلك لا توجد بيانات تشمل كل العاملين بالقطاع السياحي إلا أنها متسقة عبر الفترات الزمنية نظرا لانها تجمع بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء.

إن النسبة العالمية طبقا لمنظمة السياحة العالمية تبلغ حوالي ٨,٢٪ حيث نجد من خلال تحليل نسبة مشاركة القطاع السياحي إلي جملة المشتغلين في مصر متدنية عن النسب العالمية.

عند المقارنة بإسهام الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل الصناعات التحويلية ٢٥,٧٪، والاسكان والتعمير ٢٦,١٪، أو الخدمات مثل الكهرباء ١٦,٢٪، مازال نشاط

القطاع السياحي يمثل إسهاما مباشراً محدودا ٥٥, ٠٪ حتى عام ٢٠١٧(١٠٢).

ثالثاً : تطور نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي

جدول رقم (8): تطور نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي الاجمالي خلال الفترة من 2002 الي 2010.

البيان / السنوات	الدخل السياحي بالمليار دولار	الدخل القومي الاجمالي بالمليار دولار	نسبة المساهمة في الدخل القومي الاجمالي
2002	3,764	94,94	%3,96
2003	4,584	90,66	%5,06
2004	6,125	88,8	%6,90
2005	6,851	91,81	%7,46
2006	7,591	101,6	%7,47
2007	9,303	120	%7,75
2008	10,99	146,9	%7,48
2009	10,76	172,1	%6,25
2010	12,53	196,3	%6,38

المصدر : البنك الدولي : السياحة الدولية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)[1]

يوضح الجدول رقم (١٦) والشكل رقم (١٢) نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٩)، فمن المعروف أن الإنفاق السياحي يؤثر على الدخل القومي من عدة جوانب، فعندما يقوم السائح بدفع

١٠٢ (١) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، مرجع سابق https://bit.ly/٦٠١zXW٣

مبلغا من المال مقابل الخدمات التي يحصل عليها (مثل النقل والانتقالات والإقامة وشراء السلع المختلفة)، فإن هذا المبلغ يعتبر دخلا لمن يحصل عليه، وبالرغم من تذبذب نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة إلا أن:

مساهمة الدخل السياحي مثلت نسبة هامة في الدخل القومي في بعض سنوات الدراسة، حيث بلغت حوالى ٧,٤٦٪ (٢٠٠٥) و ٧,٤٧٪ (٢٠٠٦) و ٧,٧٥٪ (٢٠٠٧).

وبدأت في التناقص لظروف تدني نسب الاشغال في القطاع السياحي بعد ثورة ٢٠١١ واستمرت الوتيرة في التناقص الي ادني مستوي في (٢٠١٦) حيث بلغت حوالي ٠,٨١٪ .

بعد الاستقرار الامني بدأت في الزيادة الي ان وصلت (٢٠١٩) إلي حوالي ٤,٨٣٪ .

جدول رقم (9): تطور نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي الاجمالي خلال الفترة من 2011 الي 2019.

البيان / السنوات	الدخل السياحي بالمليار دولار	الدخل القومي الاجمالي بالمليار دولار	نسبة المساهمة في الدخل القومي الاجمالي
2011	8,707	216,8	%4,02
2012	9,94	245,2	%4,05
2013	6,047	268	%2,26
2014	7,208	292,3	%2,47
2015	6,065	309,1	%1,96
2016	2,645	325,2	%0,81
2017	7,775	292,4	%2,66
2018	11,62	274,9	%4,22
2019	13,03	269,9	%4,83

المصدر : البنك الدولي : السياحة الدولية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)[1]

شكل رقم (٩): نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي الإجمالي.



شكل رقم (9): نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي الإجمالي.

الفصل الثالث :
معوقات تنمية القطاع السياحي
وآفاق النهوض به

بالرغم مما تزخر به مصر من مؤهلات سياحية ليس لها مثيل إلا أنها تأتي في المركز ٦٥ سياحيًا على مستوى العالم لعام ٢٠١٩ بعد أن كانت في المركز ٧٤ عالميًا عام ٢٠١٨ طبقًا لمؤشر تنافسية السفر والسياحة، وذلك وفقًا لتقرير منتدى الاقتصاد العالمي للتنافسية في السفر والسياحة لعام ٢٠١٩ (TTCR-World Economic Forum) حيث نجد أن السياحة في مصر ارتكزت على التراث الثقافي في وادي النيل، وخلال العقدين الماضيين اجتذب التراث الطبيعي المتنوع (المحميات الطبيعية والشواطئ) المزيد من السياح إلي مصر، وعليه اعتمدت الحكومة خطة كبيرة لتنمية السياحة خاصة في محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء اللذان يمثلان أكثر من نصف التنمية السياحية في مصر، علاوة على مجالات مباشرة على الساحل الشمالي والصحراء الغربية، إلا أنه لم تحدث النهضة السياحية بالقدر المطلوب نظرًا لوجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون تطور القطاع السياحي والنهوض به وأهمها:

أولاً : أهم معوقات القطاع السياحي في مصر:

رغم التطور الملحوظ الذي يمر به القطاع السياحي في مصر والبرامج الطموحة، إلا أن هناك الكثير من العراقيل والمعوقات التي يمكن تناولها علي النحو التالي:

مهارات العاملين في المنشآت السياحية تحتاج إلي الارتقاء بها: حيث أن العنصر البشري هو الأهم في المنظومة كلها، وذلك ناتج عن عدم تخريج دفعات قابلة للتعليم أو التدريب بالفنادق والشركات السياحية أو المجالات الأخرى المرتبطة بالقطاع السياحي، إلى جانب قصور مراكز التدريب الموجودة وعدم كفاءة التدريب في بعض المنشآت بالقدر الذي يتواءم مع نوع الخدمة المطلوب تقديمها، فإن هناك انخفاضا كبيرًا في المستوى الاجتماعى والوعى الثقافي بين عدد كبير من العاملين الجدد في قطاع الفنادق، ما يؤثر في سلوكهم وعدم تفهمهم لطبيعة السائح متلقي الخدمة وأسلوب التعامل معه، ومنذ فترة

توصل الاتحاد المصري للغرف السياحية والعاملون لحل بسيط، وهو تقديم مقترح، وذلك بمساعدة من برنامج المعونة الأمريكية، وهو مقترح لقي ترحيبًا كبيرًا من قبل المسؤولين في القطاع، ورؤساء بعض المنشآت، لكنه محدود المدة، لذا أنصح بتكراره طوال أيام السنة، مما يساهم في توسيع قاعدة العاملين المدربين المؤهلين في القطاع السياحي.

عدم وجود استراتيجية لقطاع الطيران للمساهمة في القطاع السياحي: حيث نجد أن عدم ربط عواصم الدول المصدرة للسياحة بالمدن السياحية المصرية بخطوط منتظمة، مما يؤدي إلي فقدان شريحة كبيرة من السياح وخصوصًا عملاء السياحة الإلكترونية.

احتكار الشركات الأجنبية للطيران العارض: وعدم دخول الشركات الوطنية بحصة تنافسية، مما يؤدي إلي زيادة تكلفة السفر إلي مصر وعدم الاستفادة من الدعم والتسهيلات الممنوحة من الدولة للشركات الوطنية مما يقلل حصة مصر من السياحة العالمية.

ضعف البنية التحتية: حيث نجد أن الطرق بين المدن السياحية وخصوصا البحر الأحمر ومدن النيل الأقصر وأسوان متهالكة سوء الرصف وعدم اتساعها لاستيعاب الزيادة في الحركة المرورية عليها مما يؤدي إلي إطالة فترة الرحلة البرية من ناحية والتعرض للحوادث من ناحية أخري. وغير آمنة وتحتاج إلي تجديد وصيانة وخدمات، وكذلك بعض الطرق تحتاج إلي التفعيل لاختصار المسافة والوقت بين المدن السياحية مما يشجع السائحين علي زيارة المناطق الأثرية من المدن الشاطئية والعكس صحيح، الكهرباء والمياه تعتبر من أحد العناصر الرئيسية في ارتفاع التكلفة لإنتاجها من المحطات الخاصة بالمنتجعات.

المنافسة الداخلية للوجهات السياحية المصرية وخصوصًا الشاطئية: نجد أن معظم المدن السياحية في ساحل البحر الأحمر أو شرم الشيخ متماثلة في التصميم والتخطيط، مما يؤدي إلي تنافس داخلي وعدم جذب شريحة جديدة من السائحين مما يؤثر علي تدني الأسعار لتمثل المنتج السياحي.

مستوى الوعي الشعبي بأهمية السياحة: يكفى أن تشاهد سلوك كثير من المصريين مع السائحين في شوارع مصر، أو في الأماكن الأثرية، لذا لابد من رفع

مستوى الوعي الشعبي العام بأهمية السياحة لأنه يعتبر من أهم أسباب النجاح في أي بلد سياحي منافس، ويتأتى ذلك بنسبة كبيرة من خلال تكاتف الأجهزة الحكومية كوزارات الإعلام والثقافة والتعليم مع وزارة السياحة في وضع وتنفيذ برنامج قومي لرفع مستوى وعى الشعب بالسياحة(١٠٣).

البيروقراطية: المرض الذي وضعه الحكوميون القدماء، فيقولون إن «المركب ذات الرؤوس المتعددة، تغرق لا محالة» فما بالنا بأكثر من ١٥ جهة لإدارة المنشآت الفندقية، منها هيئات تابعة لوزارات السياحة والداخلية والصحة والتنمية المحلية وغيرها، لذا فإن توحيد العنصر المشرف على القطاع، أو زيادة التنسيق بين هذه الجهات تحت قيادة وزارة السياحة هو أول الأمور التي يجب الالتفات إليها(١٠٤) .

الظروف السياسية والعسكرية: التي واجهت ومازلت تواجه منطقة الشرق الأوسط من حروب أهلية في لبنان واليمن والعراق، وحروب الخليج العربي، والتطورات السياسية علي صعيد القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي(١٠٥)، كل هذا من شأنه أن يؤثر سلبًا علي السياحة.

عدم وجود سياسة تسويقية في الخارج تقوم علي أسس علمية مدروسة وتتميز بالاستمرارية والتنوع تبعا لكل سوق وفتح أسواق جديدة:

السوق عبارة عن شبكة علاقات والتي يمكن من خلالها لمجموع البائعين والمشترين أن يتفقوا لتحقيق صفقة معينة ويلزم لذلك:

تحديد عناصر الجذب السياحي داخل الدولة لعرضها بشكل مدروس علي الأسواق العالمية.

تحديد نوع ومكان المستهلك وقدرته علي الإنفاق (السائح).

ترتيب المستهلكين (الأسواق) طبقا لمستويات إنفاقهم.

تحديد أسلوب مخاطبة السياح ووسيلة مخاطبتهم طبقًا لمستوياتهم

١٠٣ المصري اليوم ،عبد اللطيف المنياوي: مشكلة السياحة في مصر عدد.٢٠٢٠,١٠- https://bit. ٣AkusKT/ly

١٠٤ عبد اللطيف المنياوي ، مرجع سابق :https://bit.ly/٣AkusKT

١٠٥ () محمد ابراهيم عراقي، فاروق عطاالله : التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية دراسة تقويمية بالتطبيق علي محافظة اسكندرية — ورقة بحثية عام ٢٠٠٧ ، ص١١.

الحضارية والثقافية والمادية.

يلزم تناول السياسة التسويقية بأسلوب حديث يعتمد علي جمع المعلومات التفصيلية عن الأسواق وتخزينها وتصنيفها وتحليلها وتحديد التوجهات الرئيسية والسنوية وتحديث البيانات وتحديد طرق دخول الأسواق الجديدة مع الحفاظ علي الأسواق الحالية وتعميق العلاقة معها(١٠٦).

شركات السياحة تحتاج إلي إعادة هيكلة: نجد أن عمليات الإحلال والتجديد ضعيف للغاية وبناء عليه فإن مستوي الخدمة المقدمة للسائح لا يرقي للمستويات العالمية(١٠٧). وعدم المرونة في أداء الخدمة والمثال في ذلك « البرامج السياحية للشركات بها كثير من الروتين والفردية بعيد عن التعاون فيما بينها والاعتماد علي الربحية بشكل مبالغ فيه من خلال الحد الأدنى لعدد النزلاء في الزيارة مما يؤدي في بعض الأحيان لإلغاء البرنامج في حالة تدني الربحية وهذا يؤثر بشكل سلبي علي القطاع السياحي».

عدم الاهتمام المطلوب بالسياحة البيئية: نقص التنسيق الحكومي، ضعف القدرة المؤسسية، نقص القوانين والرقابة الملائمة، التقييم الاستراتيجي للمشاريع السياحية، هيمنة القطاع الخاص، نقص الحوافز، الخلط بين مفاهيم وممارسات السياحة البيئية والسياحة التقليدية، وزيادة طلب المستهلكين.

ارتفاع تكاليف السياحة الداخلية: مقارنة بالسياحة فى بعض الدول بالمنطقة، تدنى مستوى المعاملة التى يلقاها السائح المصري مقارنة بنظيره الأجنبي، غياب الوعي ونقص المعلومات التى تقدم للسائح المصري عن الأماكن التي يمكنه زيارتها، وعن خطط الأسعار(١٠٨).

---

١٠٦ شرف الدين، سيد محمود ، معوقات التنمية السياحية في مصر ، مؤتمر السياحة في مصر اقتصاديتها وإداراتها -جامعة المنصورة دار المنظومة ١٩٨٨ ص ٢٤

١٠٧ () شرف الدين، سيد محمود ، مرجع سابق، ص١١

١٠٨ () موقع :https://bit.ly - tourismdailynews/٣CrBVcX

الباب الثالث

إنعكاسات القطاع السياحي
على التنمية الاقتصادية في مصر

أولا: الاستثمارات السياحي من أجل التنمية:

١ - تطور الاستثمار في القطاع السياحي المصري:

تزايد الدور الملحوظ الذى تلعبه السياحة في قضايا التنمية الاقتصادية بالدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وقد انعكس ذلك في الاهتمام الشديد من جانب حكومات كثير من الدول بقطاع السياحة وخاصة الحكومة المصرية، وتمثل ذلك الاهتمام في تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وذلك إيمانًا من الدولة بأهمية دور قطاع السياحة باعتبار المشروعات السياحية من أكثر المشروعات الخدمية جذبًا لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية، فقد أولت المزيد من الاهتمام للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في النشاط السياحي من خلال تسهيل العديد من الإجراءات أمام المستثمرين المصريين والأجانب لزيادة استثماراتهم في النشاط السياحي.

كما أن هناك علاقة طردية تربط بين السياحة والاستثمار، فكلما زاد النشاط السياحي زاد حجم الاستثمارات في المشروعات سواء السياحية أو غير السياحية، ويرجع ذلك إلى أن السياحة تلعب دورًا مباشرًا في زيادة المشروعات الاستثمارية الصغيرة التي تنتج المشغولات والحلي والملابس والهدايا التذكارية، وترتبط السياحة ارتباطًا ملحوظًا بالمشروعات الاستثمارية الكبيرة المتمثلة في الصناعات المرتبطة بالسياحة مثل الصناعات الغذائية والمشروعات المنتجة للسلع والتجهيزات السياحية(١٠٩).

بالإضافة إلى ذلك فإن النشاط السياحي يقوم بدور هام يتمثل فى جذب

---

١٠٩ () رانيا محمد عبد الحميد ، الاستثمارات السياحية ومساهمتها في الدخل القومي لمصر، رسالة دكتوراه اقتصاد في كلية السياسة والاقتصاد غير منشورة، جامعة السويس، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الحادي عشر، يوليو٢٠٢١.

السكان والعمالة إلى المناطق غير المأهولة بالسكان من قبل، حيث يعنى ذلك زيادة الإنفاق الاستثماري في تلك المناطق متمثلة في البنية الأساسية من مرافق وخدمات، وهو ما يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية وإعادة توزيع الدخل بين المناطق المختلفة للدولة، وهو ما يطلق عليه الآثار التوزيعية للنشاط السياحي، فضلاً عن أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدى إلى خلق العديد من الوفورات الخارجية والآثار غير المباشرة للدولة المضيفة تتمثل فيما يلي:

زيادة رأس المال الاجتماعي من خلال ما يقوم به المستثمر من رصف طرق لمشروعه وتوصيل مرافق (كهرباء – مياه – صرف صحي).

يؤدى المستثمر الأجنبي خاصة Tour Operator بما لديه من خبرات إعلامية وتسويقية واتصالات مسبقة بالأسواق السياحية العالمية إلى توسيع نطاق السوق المحلية وفتح آفاق جديدة أمام السياحة المصرية في الأسواق السياحية العالمية المصدرة.

يؤدى دخول الاستثمار السياحي إلى زيادة الإنفاق المحلى على البحوث والتطويرResearch and Development، وذلك لإحداث الموائمة بين الاحتياجات المحلية التكنولوجية العالمية المصحوبة بالعنصر المدرب تدريبًا كفء، كل ذلك يمكن أن يؤدى إلى تطوير وتحسين شامل في الخدمة السياحية والقدرة التنافسية .

وقد أتخذ صانعي السياسات الاقتصادية في مصر مجموعة من الإجراءات من أجل النهوض بقطاع السياحة تمثلت في إصدار العديد من القوانين والقرارات التي تمنح قطاع السياحة المزيد من الحوافز والإعفاءات منها قانون المنشآت الفندقية وقرارات خاصة بالتعريفة الجمركية وقرار إنشاء هيئة تنشيط السياحة، ومن الجدير بالذكر، أن مصر قد بدأت في تنفيذ برنامج للنهوض بالسياحة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، يهدف إلى جذب استثمارات تقدر بنحو ٨ مليار جنيه من القطاع الخاص(١١٠).

٢- زيادة حجم الاستثمارات السياحية في القطاع السياحي المصري:

---

١١٠ () رانيا محمد عبد الحميد ، مرجع السابق.

من أجل النهوض بقطاع السياحة سنتطرق إلي وضعية الاستثمارات السياحية العامة والخاصة ومن خلال الجدول رقم (٩) سوف نستعرض الاستثمارات السياحية في الفترة من ٢٠٠٢ حتي ٢٠١٨:

جدول رقم (10): تطور الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع السياحي ونسبة إجمالي الاستثمارات السياحية إلي الاستثمارات الكلية في مصر خلال الفترة من 2002 الي 2010 (القيمة بالمليون جنيه).

السنوات	الاستثمارات السياحية		إجمالي الاستثمارات السياحية	الاستثمارات الكلية	نسبة الاستثمارات السياحية للاستثمارات الكلية %
	عامة	خاصة			
2002	259,2	2153,2	2412,4	68103,0	%3,5
2003	501,9	2501,9	3003,8	79556,0	%3,8
2004	540,2	2740,2	3280,4	96456,4	%3,4
2005	254,4	3245,4	3499,8	115740,9	%3,0
2006	374,2	3824,2	4198,4	155341,9	%2,7
2007	363,9	5301,9	5665.8	199534,9	%2,8
2008	634,3	5229,3	5863,6	197137,2	%3,0
2009	345,5	4383,5	4729,0	231827,2	%2,0
2010	373,3	5744,8	6118,1	229066,0	%2,7

المصدر: البنك المركزي النشرة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

باستعراض البيانات المدونة في الجدول رقم (٢٠) نلاحظ الآتي:

الزيادة في الاستثمارات السياحية ليصل عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ إلي حوالي ٢٤١٢,٤ و٣٠٠٣,٨ مليون جنيه، والتي تعادل حوالي ٣,٥٪ و ٣,٨٪ من الاستثمارات الكلية

في كل القطاعات الاقتصادية في مصر.

تتواصل الزيادة في حجم الاستثمارات العامين التاليين مباشرة ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ليصلا إلى ٣٢٨٠,٤ و٣٤٩٩,٨ مليون جنيه والتي تعادل حوالي ٣,٤٪ و٣٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية في كل القطاعات الاقتصادية في مصر.

ثم استمرت الزيادة في حجم الاستثمارات العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ إلي حوالي ٤١٩٨,٤ و ٥٦٦٥,٨ مليون جنيه، حيث تمثل نسبتها من حجم الاستثمارات الكلية لكل القطاعات حوالي ٢,٧٪ و ٢,٨٪.

ثم تواصل الارتفاع في الأعوام التالية حيث أرتفع حجم الاستثمار السياحي إلي حوالي ٥٨٦٣,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٨، والتي تعادل ٣٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية في كل القطاعات الاقتصادية في مصر.

بعد ذلك انخفض حجم الاستثمار السياحي انخفاضًا ملحوظًا في عام ٢٠٠٩ ليصل إلي حوالي ٤٧٢٩ مليون جنيه، تعادل ٢٪ وذلك لتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

جدول رقم (11): تطور الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع السياحي ونسبة إجمالي الاستثمارات السياحية إلي الاستثمارات الكلية في مصر خلال الفترة من 2011 الي 2018 (القيمة بالمليون جنيه).

السنوات	الاستثمارات السياحية		إجمالي الاستثمارات السياحية	الاستثمارات الكلية	نسبة الاستثمارات السياحية للاستثمارات الكلية %
	عامة	خاصة			
2011	571,0	5571,0	6142,0	246068,0	%2,5
2012	331,4	6631,4	6962,8	241612,0	%2,9
2013	1338,1	2868,1	4206,2	265091,0	%1,6
2014	317,3	2077,3	2394,6	333709,0	%0,7
2015	186,3	3108,8	3295,1	392039,0	%0,8
2016	323,1	4300,0	4623,1	514300,0	%0,9
2017	692,6	3850,0	4542,6	721127,6	%0,8
2018	1079,8	6900,0	7979,8	922499,8	%1,2
2019	318.8	4953	5271.8	796400,0	%0,6

المصدر: البنك المركزي النشرة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

بدأ حجم الاستثمار السياحي في الزيادة من عام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ إلي حوالي ٦٢١١٨,١ و ٦١٤٢ و ٦٩٦٢,٨ مليون جنيه علي التوالي، بنسب تمثل حوالي ٢,٧٪ و ٢,٥٪ و ٢,٩٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية في كل القطاعات الاقتصادية.

ثم تراجع حجم الاستثمار السياحي بانخفاض ملحوظ في الأعوام التالية إبتداءً من ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٧، حيث تدهور حجم الاستثمار السياحي إلي حوالي ٠,٨٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية في كل القطاعات الاقتصادية في مصر، ويرجع ذلك إلي تأثر قطاع السياحة المصري بالأحداث السياسية والأمنية المصرية التي أعقبت ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣.

ثم بدأ في الزيادة في عام ٢٠١٨ حيث زاد حجم الاستثمار السياحي إلي حوالي ٧٩٧٩,٨ مليون جنيه، والتي تعادل حوالي ١,٢٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية في كل القطاعات الاقتصادية في مصر.

ثم تراجع حجم الاستثمار السياحي في ٢٠١٩ الي ٠,٦٠٪ من اجمالي الاستثمارات الكلية في القطاعات الاقتصادية في مصر نظرا لظهور جائحة كورونا .

٣ - إنشاء الهيئة العامة للتنمية السياحية(١١١):

في ضوء الرؤية التى تحددت لمشاكل ومعوقات التنمية السياحية واقتناعا من الدولة بأهمية الدور الذى يقوم به قطاع السياحة فى دعم الاقتصاد القومي ولمواكبة التطور الهائل فى مجال التنمية السياحية على المستوى العالمي فقد صدر القانون رقم ٧ لسنة ٩١ في ١٩٩١/٣/١٣ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة ونص فى مادته الثانية على إنشاء الهيئة العامة للتنمية السياحية لتتولى إدارة واستغلال والتصرف فى الأراضي التي تخصص لأغراض إقامة المناطق السياحية, والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لتتولى

١١١ [()] الهيئة العامة للتنمية السياحية - https://rb.gy/yrh4ap

إدارة واستغلال والتصرف فى الأراضي التي تخصص لأغراض الاستصلاح والاستزراع, وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتتولى إدارة واستغلال والتصرف فى الأراضي على جزئية أساسية هى أن يتم إسناد تنمية المناطق الصحراوية خارج التخصص لأغراض إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة. وقد ارتكزت فلسفة القانون الخاص بكردون المدن (سياحة - زراعة - تعمير) للجهات المتخصصة التى تملك القاعدة الفنية القادرة على تحمل مسئولية التخطيط والإشراف والتنفيذ والمتابعة لمشروعات التنمية.

صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٣٧٤) لسنة ١٩٩١ لتنظيم الهيئة العامة للتنمية السياحية والذي قرار الآتي:

مادة ٢: تهدف الهيئة إلى تنمية المناطق السياحية فى إطار السياسة العامة للدولة وخطتها الاقتصادية, وللهيئة فى سبيل تحقيق أهدافها أن تجرى جميع التصرفات والتعاقدات والأعمال المحققة لهذه الأهداف, وتتولى على الأخص ما يأتي:

أ- وضع خطط تنمية المناطق السياحية.

ب- إعداد ومراجعة تقييم البرامج والدراسات والمشروعات اللازمة لتنمية المناطق السياحية واعتمادها وتحديد أولوية تنفيذها.

جـ- تنفيذ مشروعات الهيئة الأساسية فى المناطق السياحية.

د- تحصيل مقابل تكاليف المرافق والخدمات للمستفيدين من مشروعات الهيئة للتنفيذ بالمناطق السياحية.

هـ- عقد القروض الأجنبية والمحلية والالتزام بسدادها وذلك فى إطار القواعد المقررة.

و- الإشراف على تنفيذ خطة التنمية السياحية بالمناطق السياحية.

ز- إدارة واستغلال والتصرف فى الأراضي التى تخصص لأغراض إقامة المناطق السياحية في الأراضي الصحراوية.

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٩٥ فى شأن القواعد والشروط المنظمة لإدارة واستغلال والتصرف فى الأراضي المخصصة للهيئة

العامة للتنمية السياحية.

المطلب الثالث: جهود الدولة في تطوير القطاع السياحي:

تمثل استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر، كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية لديها وفي ظل استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» يعمل قطاع السياحة المصري علي مواجهة التحديات في عام ٢٠٢٢، بعد ثلاث سنوات من النمو المطرد خلال ٢٠١٧-٢٠١٩ تعافى خلالها السوق من عدة تحديات سياسية واقتصادية وأمنية، ويرجع تباطؤ وتيرة القطاع هذا العام إلى جائحة كورونا التي شلَّت حركة التنقلات والسفر والسياحة على مستوى العالم حيث تتميز مصر بموقعها الجغرافي الفريد وبكونها من بين أكبر ٣٠ دولة من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها مليون كيلومتر مربع، ويجري في أرض مصر نهر النيل، شريان الحياة للمصريين البالغ تعدادهم أكثر من ١٠٠ مليون نسمة، وهو أيضًا النقطة المركزية للتخطيط الحضري وهو هبة بطول ٦٦٩٥ كيلومتر منحها الله لمصر ولثلاثة بلدان أخرى، وبذلك يكون نهر النيل أطول وأهم أنهار العالم، كما شُيِدَ على ضفتيه الكثير من المعابد والمقابر والقصور منذ ٤٠٠٠ عام وسوف نستعرض جهود الدولة في عدة محاور.

١ - خطة هيئة التنمية السياحية فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠:

لتحقيق الأهداف العامة للتنمية السياحية تعمل الهيئة من خلال استراتيجية محددة ترتكز على المحاور والأسس التالية(١١٢):

* المحور الأول: تغيير دور القطاع العام السياحي وتكثيف دور القطاع الخاص: وهذا يعنى صياغة دور جديد للقطاع العام يتحول فيه من المالك والمشغل إلى ممارسة دور المخطط والمشجع والميسر, وتعتمد هذه الصياغة لدور القطاع العام على:

أ- تقديم وسائل متطورة لتكامل وتنسيق الجهود بين الحكومة والقطاع

١١٢ الهيئة العامة للتنمية السياحية - https://bit.ly/37KYye2

الخاص.

ب- تحديد أولويات الاستثمار التى تحتاجها عمليات تنفيذ التنمية السياحية.

جـ- تقديم المساعدة الفنية للمستثمرين من القطاع الخاص.

د- تقييم المقترحات الخاصة بالتنمية السياحية فى إطار المخططات العامة للمناطق السياحية.

* المحور الثاني: تطوير الإطار القانوني والمؤسسي: ويشمل ذلك:

أ- مراجعة وتبسيط التشريعات والخطوات الخاصة بعمليات الإستثمار وتخصيص الأراضي والتعاقدات والتصاريح والموافقات الخاصة بالاستثمار فى القطاع السياحي.

ب- وضع المعايير البيئية والفنية اللازمة للخدمات الأساسية (مثل الإمداد بالمياه ومعالجة الصرف الصحي والتخلص من المخلفات الصلبة), والعمليات المرتبطة بالتشغيل داخل المناطق السياحية.

جـ- تحديث التشريعات الخاصة بتنمية المناطق السياحية, شامل الجوانب الإدارية والاقتصادية والفنية والبيئية.

* المحور الثالث: إمداد مناطق التنمية السياحية بالبنية الأساسية:

يعد أهم أهداف الهيئة العامة للتنمية السياحية عدم تحميل ميزانية الدولة بأي أعباء إضافية بالنسبة لتوفير البنية الأساسية للمناطق الجديدة للتنمية السياحية, ومن هذا المنطلق تعمل الهيئة بصفة مستمرة على إيجاد صيغة عملية لتطبيق مفهوم المركز السياحي حيث تقوم الشركة الأم بتوفير مرافق البنية الأساسية للمشروع التنموي على مستوى المركز السياحي وإثبات الجدوى الاقتصادية لهذا النمط من المشروعات.

* المحور الرابع: الحفاظ على البيئة:

هدف استراتيجية التنمية السياحية إلى تحقيق تنمية متواصلة والتى ترتكز على التخطيط البيئي, وتتوجه للحفاظ على الموارد الطبيعية التى تشكل رأسمال التنمية السياحية, وتتضمن هذه الاستراتيجية الإجراءات

التالية:

أ- إعداد مخططات استعمالات الأراضي للمناطق ذات الأولوية تتيح تطبيق الأنماط المختلفة للتنمية السياحية.

ب- إعداد برامج للمتابعة وتقييم الآثار البيئية.

* المحور الخامس: تحديد أولويات التنمية الشاملة:

وتشمل تحديد المناطق ذات الأولوية إستنادا إلى الاعتبارات المتعلقة بالخصائص الطبيعية والمحددات الحالية وإمكانيات التنمية المتواصلة, ولقد تم إعداد تخطيط المناطق ذات الأولوية وذلك لتحقيق:

أ- إعطاء رؤية للتنمية السياحية المستقبلية ترتكز على تحليل سوق السياحة العالمي والعرض والطلب وفرص الاستثمار.

ب- صياغة مدخل عقلاني للتنمية يرتكز على اختيار المناطق ذات الأولوية والمواقع ذات الطبيعة الخاصة.

جـ- تحديد أولويات التنفيذ شاملة الإجراءات التنظيمية.

د- إعداد مخطط لمناطق ذات الأولوية يرتكز على احتياجات الاستثمار فى البنية الأساسية لدعم الاستثمارات الخاصة فى المناطق ذات الأولوية.

٢- جهود الدولة لتطوير القطاع السياحي المصري(١١٣):

أعلنت الحكومة المصرية اعتماد حزمة تحفيز بقيمة ٦,٤ مليار دولار أمريكي (١٠٠ مليار جنيه مصري) في مارس ٢٠٢٠ لمكافحة الأضرار التي خلفها وباء كورونا، ومن المتوقع أن تكون صناعة السفر والسياحة من أكثر القطاعات استفادة من هذه الحزمة المرتقبة.

أعلنت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري المصرية في الربع الثاني من عام ٢٠١٩ أنها ستستثمر ما يصل إلى حوالي ٣١٦ مليون دولار أمريكي على أراضي شبه جزيرة سيناء لتطوير قطاع السياحة هناك بنهاية عام ٢٠٢٠.

ظل تعليق رحلات الطيران وإغلاق الحدود وإيقاف حركة السفن الوضع المعتاد في معظم فترات النصف الأول من عام ٢٠٢٠، ثم بدأ الوضع يتحسن بدءًا

---

١١٣ () الهيئة العامة للاستثمار والمناطق السياحية - https://bit.ly/2UkkmKv

من الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ حينما اُستؤنِفَت الرحلات السياحية إلى مدن المنتجعات الرئيسية مثل الغردقة وشرم الشيخ.

بناءً على أحدث بيانات السوق، تشير التقديرات إلى وجود أكثر من ٦٥ فندقًا قيد الإنشاء بدءًا من الربع الثالث من عام ٢٠٢٠.

دخلت الحكومة المصرية في مناقشات مع الجهات التشريعية الأوربية لتخفيف القيود على الحدود خلال الأشهر المقبلة، وفرضت الحكومة عددًا من بروتوكولات الصحة والسلامة لمكافحة تأثير الوباء.

دأبت الحكومة المصرية على العمل الجهيد خلال الربع الرابع من ٢٠٢٠؛ فعززت من المكونات المحلية والدولية لقطاع السياحة في ظل انحسار آثار الوباء، وبدأت مطارات المنتجعات الرئيسية ومنها مطارات شرم الشيخ والغردقة في توفير تحليل المسحة (PCR) مقابل ٣٠ دولارًا أمريكيًا للزائرين المحتملين وذلك بغرض الكشف عن حالات الإصابة والتخفيف من المخاطر الصحية.

من المتوقع أن يتعافى قطاع السياحة من أضرار وباء كورونا وأن تنتعش حركة السفر في عام ٢٠٢١، وبدأت استراتيجية الإصلاح السياحي الطموحة التي تقودها وزارة السياحة في تحقيق نتائج طيبة.

وجهة إقليمية فريدة: تزداد أعداد المصريين من الطبقة المتوسطة الميسورة الذين يقضون إجازتهم داخل مصر كل عام، وبذلك أصبح سوق السياحة في مصر وجهة لجذب المسافرين المحليين، ولم يعد يقتصر على جذب الجنسيات والعملات الأجنبية.

تقديم تسهيلات بنكية — في صورة مبادرات — البنك المركزي والبنوك الوطنية - لتمويل عمليات الإحلال والتجديد للمنشآت الفندقية والسياحية.

إجراء التسويات المالية مع ملاك المنشآت السياحية المتعثرة، وحل المشاكل المثارة مع مرفق الكهرباء ومصلحة الضرائب والبنوك.

تطوير المنافذ لاستقبال الزائرين والارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة.

التطبيق الفاعل لمعايير السياحة الخضراء والسياحة البيئية.

تكثيف برامج الترويج والتنشيط السياحي لاجتذاب مجموعات جديدة من

الزائرين وضمان تكرارية الزيارة، مع تنويع المقاصد السياحية المصرية وإطالة متوسط مدة إقامة الزائر لتتجاوز ١٠ ليال.

٣ - انجازات قطاع السياحة والهيئات التابعة له(١١٤):

زيادة الطاقة الاستيعابية للمشروعات الفندقية بحوالي ١٨٥٨ غرفة و٥٢٥١ وحدة لمشروعات الإسكان السياحي، في إطار تشجيع دخول القطاع الخاص للعمل السياحي.

إخضاع ثمان منشآت سياحية لضوابط السلامة البيئية.

تدريب حوالي ٥٣٣ من العاملين على «برنامج سلامة الغذاء والصحة المهنية» ليصبح إجمالي عدد المتدربين عن العام المالي ٢٠١٨-٢٠١٩ نحو٩٤٠ متدربا، كما بلغ إجمالي عدد المتدربين على برنامج «الإنقاذ والإسعافات الأولية» عن العام المالي ٢٠١٨-٢٠١٩ نحو ٤٤٧ متدربًا، وذلك بمختلف المحافظات السياحية.

وضع استراتيجية متوسطة الأجل ٢٠١٨-٢٠١٩ لتنمية الموارد البشرية لقطاع السياحة المصري.

تحديث معايير تصنيف الفنادق المصرية لأول مرة عام ٢٠٠٦ بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية لرفع القدرة التنافسية لقطاع الفنادق المصري.

علي الصعيد العالمي فقد حقق قطاع السياحة رابع أعلي نمو في الأداء لمؤشر تنافسية السفر والسياحة الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي للتنافسية في السفر والسياحة عام ٢٠١٩، حيث تقدمت مصر تسعة مراكز لتحتل المركز ٦٥ بعد أن حققت المركز ٧٤ في عام ٢٠١٧.

ويعرض الجدول رقم (٢٤) ترتيب مصر عالميًا وفقًا لمؤشر تنافسية السفر والسياحة عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٧.

١١٤ () وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - https://bit.ly/3mePLtg

جدول رقم (12): ترتيب مصر عالميا وفقا لمؤشر تنافسية السفر والسياحة عام 2019 مقارنة بعام 2017.

المؤشر	2017	2019
الترتيب العام	74	65
بيئة العمل	78	70
الأمن والأمان	130	112
الصحة	68	90
الموارد البشرية وسوق العمل	102	79
مدي الجاهزية لتكنولوجيا المعلومات	89	87
أولوية السياحة والسفر	37	31
الانفتاح العالمي	102	124
تنافسية الأسعار	2	3
الاستدامة البيئية	67	31
البنية التحتية للنقل الجوي	59	55
البنية التحتية للنقل البري	82	64
البنية التحتية للخدمات السياحية	93	95
الموارد الطبيعية	97	69
المورد الثقافية	22	22

المصدر: تقرير تنافسية السفر والسياحة، سبتمبر 2019.

ثانيا : إنعكاسات القطاع السياحي على الناتج المحلي الاجمالي في مصر

جدول (13) تطور أهم المتغيرات السياحية على الناتج المحلى الاجمالى المصرى خلال الفترة 2002-2019.

السنوات	الناتج المحلى الاجمالى مليار	إيرادات السياحة مليار جنيه	عدد الليالى السياحية بالألف ليلة	عدد السائحين بالألف	عدد العاملين بالألف	اجمالى الاستثمارات السياحية بالمليار جنيه
2002	85.242	3.764	32644	5192	3248	2412.4
2003	80.181	4.584	53130	6044	3371	3003.8
2004	78.576	6.125	81668	8104	3344	3280.4
2005	89.347	6.851	85172	8608	3772	3499.8
2006	107.957	7.591	89344	9083	4114	4198.4
2007	131.615	9.303	111466	11091	3708	5665.8
2008	164.178	10.985	129234	12815	4623	5863.6
2009	189.301	10.755	130745	12536	4114	4429.0
2010	214.619	12.528	147385	14731	4453	6118.1
2011	229.940	8.707	114214	9845	4761	6142.0
2012	272.637	9.940	137798	11532	5034	6962.8
2013	281.028	6.047	94410	9464	5094	4206.0
2014	298.333	7.208	97256	9878	5050	2394.6
2015	323.666	6.065	84128	9328	5018	3295.1
2016	327.970	2.645	32712	5399	4965	4623.1
2017	231.165	7.775	83783	8292	4855	4542.6
2018	243.433	11.615	121497	11346	4574	7979.8
2019	292.071	13.030	136272	13026	4485	7979.8

المصدر : البنك المركزي النشرة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزى للتعبأة العامة والاحصاء، النشرة السنوية، أعداد مختلفة.

يتضح من دراسة العلاقة بين الناتج المحلي ومجموعة المتيغرات السياحية أن عدد العاملين بالسياحة هو العامل الاكثر تاثيرا على الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بغيرة من المتيغرات الاخرى ، حيث يؤدي زيادة اعداد العاملين بالسياحة بحوالي ٠,١٢٤ الف عامل الى زيادة الناتج المحلي بما قيمته مليار جنية خلال فترة الرداسة (٢٠٠٢-٢٠١٩)، كما هو وارد في نموذج الانحدار المتعدد لأهم المتغيرات السياحية المؤثرة في الناتج المحلى الاجمالى المصرى:

حيث تم بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغريات، يمكن قياسه باسلوب الانحدار المتعدد لتلك المتغيرات خلال فترة الدراسة(٢٠٠٢-٢٠١٩) لبيان مدى مسئوليتها عن التغيرات الحادثة في الناتج المحلى الاجمالى المصرى يتضح أن النموذج يتمثل في المعادلة التالية:

$$Y=-377.748 -12.374X_1 - .001X_2 + .023X_3 + .124X_4 + .005X_5$$

(-1.025) (-1.133) (1.534) (8.108) (.575)

$F= 22.355$ $R^2= 0.90$

حيث:

X1 إيرادات السياحة بالمليار جنيه

X2 عدد الليالى السياحية بالألف لبلة

X3 عدد السائحين بالألف سائح

X4 عدد العاملين بالقطاع السياحى بالألف عامل

X5 اجمالى الاستثمارات السياحية بالمليار جنيه

وبمطالعة معادلة الانحدار المتعدد يتضح معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ١٪، كما يتضح أن المتغيرات الخمسة المستقلة مسئولة عن ٩٠٪ من التغيرات الحادثة في المتغير التابع (Y)والذى يشير إلى الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الدراسة، وهذا يؤكد على أهمية السياحة كمصدر هام من مصادر تنمية الناتج المحلى الاجمالى المصرى.

ويتضح من النموذج السابق ما يلي:

أولا : العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وإيرادات السياحة

يتضح من دراسة العلاقة بين الناتج المحلي وإيرادات السياحة حيث يشير النموذج الى وجود أولا

علاقة عكسية (غير معنوية إحصائيا) لمتغير الايرادات السياحية على الناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً: العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعدد الليالى السياحية

يتضح من دراسة العلاقة بين الناتج المحلي و عدد الليالى السياحية حيث يشير النموذج الى وجود علاقة عكسية (غير معنوية إحصائيا) لمتغير عدد الليالى السياحية على الناتج المحلي الاجمالي.

ثالثاً: العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعدد السائحين

يتضح من دراسة العلاقة بين الناتج المحلي و عدد السائحين حيث يشير النموذج الى وجود علاقة طردية (غير معنوية إحصائيا) لمتغير وعدد السائحين على الناتج المحلي الاجمالي.

رابعاً: العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعدد السائحين

يتضح من دراسة العلاقة بين الناتج المحلي و اجمالى الاستثمارات السياحية حيث يشير النموذج الى وجود علاقة طردية (غير معنوية إحصائيا) لمتغير و اجمالى الاستثمارات السياحية على الناتج المحلي الاجمالي.

الباب الرابع

بعث التنمية السياحية
من جديد

مما لاشك فيه أن قطاع السياحة أصبح اليوم أحد أهم القطاعات التى يمكن الاعتماد عليها للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، حيث أن أهمية قطاع السياحة أصبحت واضحة في الآونة الأخيرة، فمعظم دول العالم سعت ومازالت تسعى جاهدة لتنمية هذا القطاع وتطويره وتحقيق ما يعرف بالصناعة الحقيقية للسياحة، وذلك لما لها من دور واضح في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، واستهدفت الدراسة جملة من الأهداف التي يسعى إليها البحث نذكرمنها إظهار الميزة السياحية لمصر ومكانتها في السياحة الدولية، إبراز مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني والدور الذي يمكن أن يلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، محاولة تقييم أداء السياسات السياحية المطبقة في القطاع السياحي المصري خلال فترة الدراسة وانعكاساتها على نمو وتطوير القطاع السياحي، التعرف على آفاق التنمية السياحية في مصر في ظل اهتمام الدولة بالتنمية السياحية من خلال التعرف على المشاكل والمعوقات التي واجهت القطاع السياحي في مصر عبر مراحل مختلفة من التنمية، وإمكانية تطويره خلال المراحل المقبلة، فضلا عن محاولة وضع بعض السياسات التي من شأنها تحقيق هدفين أساسيين، الأول يكمن في تخفيض حدة المشاكل التي تواجه السياحة المصرية، والتي لم تصل الدولة حتى الآن إلى التغلب عليها، والثاني يكمن في إعادة بعث عملية التنمية السياحية من جديد وفقا للمعطيات الوطنية والدولية المستجدة، ، هذا فضلا عن استعراض المسيرة التنموية للقطاع السياحي في مصر وأفاق التنمية، والذى اتضح منه ضعف نسبة الاستثمارات الموجهة لقطاع السياحة من الاستثمارات الاجمالية في مصر، خاصة إذا ما قورن بما تملكه مصر من المقومات السياحية الطبيعية والتاريخية والحضارية، كما اتضح أنه وبالرغم من تأثير الأحداث الإرهابية

خلال فترة ثورة يناير وما تلاها من أحداث إرهابية أثرت علي القطاع السياحي في الفترة من ٢٠١١- ٢٠١٦ ، إلآ أن قطاع السياحة كان له مساهمة فعالة في امتصاص البطالة، أما فيما يتعلق بمعوقات القطاع السياحي المصري فقد توصلنا إلي العديد من التوصيات أهمها مايلى:

ضرورة التركيز على تطوير مهارات العاملين بالقطاع السياحى من خلال الدورات التدريبية لرفع كفائتهم واكسابهم مهارات تتناسب مع متطلبات التطور فى القطاع السياحى بما يمكنه من المنافسة العالمية، إلزام المنشآت السياحية بالقيام بهذه الدورات التدريبية للعاملين بها.

الاهتمام بعناصر التسويق الخارجى والداخلى من خلال تحفيز القائمين على التسويق السياحى بما يمكنهم من إبراز ماتتمتع به مصر من مقومات سياحية لاتتوفر لدى غيرها و وتوفير كافة البيانات عن هذه المقومات التى تمتلكها مصرأمام السائح الاجنبى.

ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية التى تحتاج اليها المنشأت السياحية من طرق وكهرباء ومياه، هذا فضلا عن تطويروسائل التواصل الاجتماعى من شبكات الانترنت ووالهواتف المحمولة.

ضرورة مراجعة مساهمة قطاع الطيران فى تنشيط قطاع السياحة الخارجية، بالإضافة إلى ضرورة انشاء شركات خاصة بالطيران الداخلى بأسعار مناسبة بما يسهم فى تنشيط السياحة الداخلية.

التأكيد على أهمية نشر الوعى لدى أفراد المجتمع مما يحسن من سلوكياتهم فى التعامل مع السائحين وتعريفهم بأهمية السياحة ودورها فى زيادة الدخل القومى ومن ثم مردودها على التنمية الاقتصادية ومردود ذلك على تنمية القطاع السياحى وازدهاره، وتطبيق العقاب علي المتعاملين مع السائحين من أفراد المجتمع (التجار – السائقين – البائعين ... الخ)، للإلزام بحسن التعامل وعدم استغلال السائحين لتقديم صورة طيبة عن سلوكياتنا أمام السائحين.

التأكيد على تسهيل الاجراءات المتعلقة بالسائحين والقضاء على الروتين والبيروقراطية فى كل مايتعلق بالقطاع السياحى مع التأكيد والحفاظ علي

هوية المجتمع المحلي.

زيادة برامج الاستثمار وجهود الدولة الموجهة لقطاع السياحة للنهوض به حتي تتحقق استرتيجية التنمية المسدامة رؤية ٢٠٣٠ ويكون قطاع السياحة قاطرة التنمية للاقتصاد المصري .

مما سبق يتضح ضعف الاستثمارات السياحية من الاستثمارات الإجمالية في القطاع السياحي المصري، مقارنة بما تملكه مصر من المقومات السياحية الطبيعية والتاريخية والحضارية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ حيث بلغت نسبة الاستثمارات السياحية من الاستثمارات الكلية ٣٪ في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٨ بلغت نسبة الاستثمارات السياحية من الاستثمارات الكلية ١,٤٢٪ .

الأحداث الإرهابية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٩ حيث شهدت هذه الفترة عدد من الاحداث الاقتصادية وغير الاقتصادية ، وهي كالتالي :اعقاب احداث ١١سبتمبر ٢٠٠٢ ،الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨، بداية عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ٢٠١١-٢٠١٣، بدأ الاستقرار السياسي والاقتصادي ٢٠١٤ ، تعويم الجنيه المصري وانعكاساته علي جذب السياح ٢٠١٦، وقوع جائحة كورونا ٢٠١٩ ،وقوع الحرب الروسية الاوكرانية .

وفترة ثورة يناير وما تلاها من أحداث إرهابية اثرت سلبيا علي القطاع السياحي في الفترة من ٢٠١١- ٢٠١٦.

ومدي مساهمة القطاع السياحي في امتصاص البطالة حيث بلغت نسبة العاملين بالفنادق الي عدد المشتغلين نحو ٥٢,٠٪ في ٢٠١٠ عما كانت عليه ٢٠٠٢ ٥٣,٠٪وكذلك بالنسبة للعاملين بالفنادق والطيران المدني الي عدد المشتغلين في الفترة من ٢٠١١ بلغت ٥٦,٠٪ عما كانت عليه في ٢٠٠٩ الي ٥٩,٠٪

حيث ان معوقات القطاع السياحي المصري وكذلك ضعف برامج الاستثمار وجهود الدولة للنهوض بالسياحة مقارنة بما تملكه من مقومات سياحية طبيعية وتاريخية وحضارية حتي تتحقق استراتيجية التنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠ ويكون قطاع السياحة قاطرة التنمية للاقتصاد المصري.

اثقال مهارات العاملين في المنشآت السياحية من خلال المدارس والمعاهد

المتخصصة بمناهج تواكب العالمية، واعداد برامج تدريبية الزامية لمختلف التخصصات وادخال برامج للغات المختلفة طبقا للجنسيات المصدرة للسياحة في مصر.

ضمان وجود استراتجية لقطاع الطيران للمساهمة في القطاع السياحي بشكل فعال وذلك من خلال وجود خطوط طيران منتظمة بين المدن السياحية والعواصم المصدرة للسياحة، مشاركة شركات الطيران الوطنية سواء مصر للطيران او الشركات الخاصة في الطيران العارض بحصة وأسعار تنافسية لضمان التدفق السياحي بشكل منتظم.

الاهتمام بالبنية التحتية في المدن السياحية، وربط المدن السياحية بشبكات طرق علي مستوي عالمي لاختصار الوقت، وكذلك تفعيل الطيران الداخلي بين المدن السياحية لتحقيق الاستفادة القصوي من السائحيين والمعالم السياحية التي تذخر بها مصر.

وجود آليات جديدة للتخطيط السياحي للوجهات الجديدة بما يضمن البعد عن النمطية وتنيوع المنتج السياحي مما يؤدي الي جذب شريحة جديدة من السائحين وتلافي المنافسة الداخلية.

يجب تكاتف الأجهزة الحكومية كوزارات الإعلام والثقافة والتعليم مع وزارة السياحة والاثار في وضع وتنفيذ برنامج قومى لرفع مستوى الوعى الشعبي بالسياحة واهميتها من خلال عمل واعداد كتيبات سياحية تتضمن حصر المناطق السياحية الأثرية بالتعاون مع هيئة الاثار وغرفة تنشيط السياحة.

اتباع سياسة تسويقية عالمية بما يتماشي مع الانظمة الحديثة في التسويق المعمول بها في الدول المتقدمة سياحيا، وكذلك تحديد التوجهات الرئيسية والسنوية وتحديث البيانات وتحديد طرق الدخول لأسواق جديدة مع الحفاظ علي الأسواق الحالية وتعميق العلاقة معها.

توحيد العنصر المشرف على القطاع السياحي وذلك للحد من البيروقراطية في الاجراءات، أو زيادة التنسيق بين هذه الجهات تحت قيادة وزارة السياحة والاثار هو أول الأمور التي يجب الالتفات إليها.

ضرورة إعداد الدراسات، والأبحاث الاجتماعية، والاقتصادية للحفاظ علي ثقافة المجتمعات المحلية، ورصد الأثر الاقتصادي، والبيئي للتنمية السياحية.

المراجــع

أولاً: المراجع العربية:

أبو حجز آمنة ابراهيم، موسوعة البلدان العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢

أحمد عارف عساف، محمد حسني الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة الاردن.

احمد عبد السميع علام (دكتور)، علاقة التخطيط السياحي بالتنمية الاقتصادية الشاملة في الدول النامية ورقة بحثية جامعة ابوظبي الامارات العربية المتحدة ٢٠١٣-٢٠١٤ .

أحمد فوزي ملوخية، مدخل الي علم السياحة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ٢٠٠٨.

أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٠.

إلهام خضير عباس شبر، مدونة منصة اريد،١٨,١٠,٢٠٢٠ https://bit. ٣٥vFSOI/ly

اوجاني فاطمة وخردوش احلام (باحثتين)، اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة دراسة حالة : مصر، تونس والجزائر « رسالة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر ٢٠١٢-٢٠١٣.

ايادعبد الفتاح النسور، أسس الخدمات السياحية العلاجية، دار صنعاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الاردن ،٢٠٠٨.

بركات كامل النمر المهريات، الجغرافيا السياحية والأقاليم السياحية في العالم، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

بسام سمير عبد الحميد الرميدي، يحي شحاته حسن رزق، التخطيط السياحي المستدام كمدخل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في مصر،جامعة مدينة السادات ٢٠١٧.

حسام عيسى، السياحة ودورها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة، مصر، جامعة طنطا، ٢٠١٦.

حسانين عطا الله فاروق، التنمية السياحية المستدامة، دراسة تقومية لبعض معايير التخطيط بقطاع الغردقة – سفاجا، رسالة ماجستير، كلية السياحة والفنادق جامعة القاهرة، فرع الفيوم ٢٠٠٣ ، https://bit.ly/٣wO١hyG

دلال عبدالهادي، دراسات في أساسيات السياحة، الفتح للطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٣.

رانيا محمد عبد الحميد - الاستثمارات السياحية ومساهمتها في الدخل القومي لمصر- رسالة دكتوراه اقتصاد في كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الحادي عشر، يوليو٢٠٢١.

رفيق بودربالة (باحث)، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة العربي بن مهدي - ام البواقي ٢٠١٧.

رمضان مصطفي محمد خضر (دكتور)، الاستثمار السياحي والفندقي مدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة تطبيقية علي محافظة الاسماعيلية، جامعة قناة السويس، كلية السياحة والفنادق ٢٠١٦.

سارة وفيق عبد العزيز، مدخل التنمية السياحية للمناطق الصحراوية – رؤية تطوير واحة سيوة، رسالة ماجستير، قسم العمارة، كلية الهندسة – جامعة عين شمس، ٢٠١٣.

سعيد البطوطي (دكتور)، التسويق السياحي، منظمة السياحة العالمية UNWTO والمجلس العالمي للسياحة والسفر WTTC، مصر القاهرة ٢٠١٢، مكتبة الانجلو المصرية.

سمير سعد مرقص، تفعيل وتنمية السياحة المصرية، مجلة إدارة الأعمال،

العدد(١٠٠) القاهرة، ٢٠٠٣.

اشرف الدين، سيد محمود (وكيل وزارة السياحة)، معوقات التنمية السياحية في مصر، جامعة المنصورة، كلية التجارة، مؤتمر السياحة في مصر اقتصاديتها واداراتها ، دار المنضومة ٢٠٢١.

شرفاوي عائشة، السياحة والتنمية المستدامة، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، العدد١٢، جامعة البويرة، يونيو ٢٠١٢.

صبري عبد السميع، التسويق السياحي والفندقي أسس علمية وتجارب عربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الطبعة الاولي، ٢٠٠٧

صالح زين الدين (دكتور)، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة فى مصر، المؤتمر العلمى الدولى الثالث القانون والسياحة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٦-٢٧ ابريل ٢٠١٦.

صلاح الدين خربوطلي، الاقتصاد السياحي، مكتبة الحازم، دمشق، ٢٠٠٠.

طلعت اسعد عبد الحميد، التسويق الفعال، موقع عربي : https://bit.ly/٢XtN٣٥U

عادل عبد الجواد مسني، التسويق السياحي، دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠١.

محمد منير حجاب ، الاعلام السياحي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢١.

عبد الوهاب صلاح الدين، التنمية السياحية، الطبعة ألأولي، مطبعة زهران، القاهرة، ١٩٩١.

عدلي أنيس سليمان، دراسات في جغرافية السياحة، القاهرة ٢٠١٦https://bit.ly/٣zpEqKs

علاء الدين عبد الوهاب، مدخل إلى علم السياحة، قسم الدراسات السياحية بالمعهد العالي للسياحة والفنادق بالسادس من أكتوبر، القاهرة، ٢٠٠٥.

ف.دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠.

فاطمة مبارك، التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها، «مجلة بيئة المدن

الالكترونية»، العدد ١٣، ٢٠١٦ https://bit.ly/٣٩XxbiA

فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض السعودية، ١٩٨٥.

فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، الإستراتيجيات، الأهداف، الأولويات، دار عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠٤.

قنادزة جميل، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، ابي بكر بلقايد، رسالة دكتوره منشورة، ٢٠١٧-٢٠١٨.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا، نيويورك، ٢٠٠١.

ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران، الأردن، عمان، ٢٠٠٨.

مبارك بلاطة، اهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠١-٢٠٠٢.

مثنى طه االخوري، إسماعيل محمد علي دباغ، مبادئ السياحة والسفر، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠١.

محروس إسماعيل، دراسات في الموارد الاقتصادية الجزء الأول، شباب الجامعة، الإسكندرية، دون سنة النشر.

محمد ابراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية دراسة تقومية بالتطبيق علي محافظة اسكندرية، ٢٠٠٧.

محمد شفيق، السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٨.

محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية

مفهومها نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

محمود حسين الوادي، علي فلاح الزغبي، دور التخطيط السياحي في إقامة صناعة سياحية متطورة في إطار تنمية مستدامة عامة في المملكة الأردنية، مداخلة مقدمة إلي الملتقى الدولي السنوي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية املستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خضير بسكرة، ٢٠١٠.

محيا زيتون، آثار الازمة المالية/الاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر، دراسة لمنظمة العمل الدولية (٢٠١٠).

مروة عادل سعيد حسنين، اقتصاديات السياحة في كينيا ودورها في تحقيق التنمية المستدامة منذ عام ١٩٩٠، رسالة ماجستير في الدرسات الافريقية، معهد البحوث والدرسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

مصطفى عبد القادر، دور الاعلان في التسويق السياحي، الطبعة الاولي، مؤسسة مجد الجامعية للدراسات، لبنان، ٢٠٠٣.

مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٨، ص ١٥٥.

المؤتمر العالمى الخامس، المحميات الطبيعية المصرية، الادارة المركزية لحماية الطبيعية بجهاز شئون البيئة

2004EGYPTAIN journals -https://bit.ly/3qS2ZN8

نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

نبيل الروبي، مجموعة الدراسات السياحية «نظرية السياحة»، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦.

نشوى فؤاد، التنمية السياحية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٨.

نعيم الطاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠١.

نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ٠٣، ديسمبر ٢٠٠٦، ص ١٩.

نوفل عبد الرضا علوان الكمري، أثر استراتيجية الاستقطاب وبناء رأس المال الحكيم في تحقيق التنمية السياحية

،https://bit.ly/3dUfsJV،2020.

هشام محمود الأقداحي، مشكلات البيئة والتخطيط في التجمعات الجديده والمستحدثة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠١٠.

يحيي شحاته حسن الزق، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد ١٩ ، ٢٠١٨.

ثانياً: المواقع والنشرات:

البنك الدولي

https://bit.ly/3jhYgRn

البنك الدولي

https://bit.ly/3ICDXki

الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء – النشرة السنوية لاحصاءات الاتصالات السلكية والاسلكية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ص(٥-٦).

الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء – مصر في ارقام ٢٠١٩ ص ٧٠.

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء – نشرة حصر الطرق والكباري عام ٢٠١٨/٢٠١٧ .

الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي سنة ٢٠٢٠،أعداد مختلفة،

https://bit.ly/3zXW601

الشبكة العربية للتميز والاستدامة

https://bit.ly/3tdo98V

متاح علي

https://bit.ly/30 tAKbb

تاريخ الاطلاع ٩ مارس ٢٠٢١

متاح علي

https://bit.ly/3kWucvb

تاريخ الاطلاع ٩ مارس ٢٠٢١

متاح علي موضوع.كوم

https://bit.ly/30q6cH9

تاريخ الاطلاع ٩ مارس ٢٠٢١

المصري اليوم: عبد اللطيف المنياوي: مشكلة السياحة في مصر عدد.٢٠٢٠, ٠١

https://bit.ly/3AkusKT

موقع :

tourismdailynews - https://bit.ly/3CrBVcX

موقع المحيط - محمد علي احمد، المحميات الطبيعية في مصر -

2007 -https://bit.ly/36ifMyW

موقع عربي :

https://bit.ly/2XtN35U

موقع مفهرس،١٧زمايو ٢٠٢٠، shorturl.at/mswPQ

موقع وزارة السياحة والآثار -

https://bit.ly/3I4qKjU

موقع وزارة السياحة والاثار - 2Wm1TxX/https://bit.ly

موقع وزارة السياحة والاثار - 3zpEqKs/https://bit.ly

موقع وزارة السياحة والاثار - 37gaSDb/https://bit.ly

موقع وزارة السياحة والآثار – 3xgbfYZ/https://bit.ly

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق السياحية

https://bit.ly/2UkkmKv

الهيئة العامة للتنمية السياحية

https://bit.ly/37KYye2

الهيئة العامة للتنمية السياحية

https://bit.ly/3qmun3M

تاريخ الاطلاع ٥ مارس ٢٠٢١.

الهيئة العامة للتنمية السياحية

https://rb.gy/yrh4ap

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

https://bit.ly/3mePLtg

وزارة السياحة والآثار

https://bit.ly/3iuXG28

ويكيبيديا - النقل في مصر

https://bit.ly/3zumv5o

ويكيبيديا - النقل في مصر

https://bit.ly/3zumv5o

ثالثاً: المراجع باللغة الإنجليزية:

François vellas, “Economie et politique du tourise internationale”, ECONOMICA, Paris, 2emeEdition, P71.

Juri Zeynep 4 Jun, 2020, https://2u.pw/fHDoh

Tourism: Its Meaning and Importance. www.importantindia.com, Retrieved 2019-6-16. Edited.

الفهرست